المجلة العربية للتيار الماركسي الأممي

الحرية والشيوعية

العدد 10 مجلة فصلية

العدد العاشر * شتنبر / أيلول 2022 * 2 دولار * السعر التضامني 5 دولار * https://www.marxy.com

الماركسية ضد التحررية

المدرسة الاقتصادية النمساوية: متعصبو السوق الرأسمالية الحرة

ص: 21

أنظر أيضا: العالم في عام2022: العاصفة الوشيكة – مصر: كيف نقضي على العنف ضد النساء

الركود التضخمي والصراع الطبقي: عصر الرأسمالية الجديد – العراب بعد 50 عاما: تحفة سينمائية شوهها الربح

الحرية والشيوعية صحيفة تصدر عن التيار الماركسي الأممي، صدر العدد الأول عام 2012 وتوقفت عن الصدور عام 2014 ، ثم استأنفت صدورها من جديد منذ عام 2020.

محتويات العدد

للتواصل مع التيار الماركسي الأممي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكنكم التواصل معنا على العناوين التالية:

البريد الإلكتروني لموقع ماركسي:
contact@marxy.com
بريد موقع الدفاع عن الماركسية:
contact@marxist.com
مجلة الشيوعية والحرية:
communismliberty@marxy.com

زوروا مواقعنا:
www.marxy.com
www.marxist.com/arabic.htm

وصفحاتنا على مواقع التواصل الاجتماعي:

فايسبوك:
https://www.facebook.com/marxycom

تويتر:
https://twitter.com/marxycom

انستغرام:
https://www.instagram.com/marxy.imt

افتتاحية العدد

قال لينين قبل أزيد من مائة عام إن الرأسمالية هي الرعب بدون نهاية، ومنذ ذلك الحين كل يوم يمر لا ينفك يأتي بالمزيد من الأدلة على صحة ذلك الموقف. حروب لا تنتهي وأزمات ومجاعات واستغلال بشع وعبودية وتلوث بيئي وارتفاع لدرجات الحرارة بمستويات منذرة بالكارثة... كل ذلك من أجل مراكمة الأرباح لصالح أقلية صغيرة من كبار الرأسماليين على حساب الملايير من البشر وعلى حساب البيئة.

في هذه السنة وحدها (2022) ستدفع الرأسمالية بأكثر من 260 مليون شخص إضافي إلى الفقر المدقع، وهو ما يعادل مجموع ساكنة كل من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإسبانيا مجتمعين معا. وارتفاع أسعار الغذاء لوحده سوف يرمي بـ 65 مليون شخص إلى الفقر المدقع، ليصير مجموع الذين يعيشون الفقر المدقع عالميا إلى 860 مليون شخص. (المصدر: منظمة أوكسفام)

هذا وحسب تقرير لمنظمة أوكسفام، فإن مختلف أشكال اللامساواة (انعدام الخدمات الطبية، الجوع، الاضطرابات المناخية...) تساهم في وفاة 21.000 انسان كل يوم على الأقل، وهو ما يعني وفاة شخص واحد كل أربعة ثوان.

كل ذلك في خضم وفرة غير مسبوقة في التاريخ، إذ في زمن الجائحة والكساد تضاعفت ثروة 10 أشخاص الأكثر ثراء في العالم، بحيث انتقلت من 700 مليار دولار إلى 1.500 مليار دولار، بوتيرة 15.000 دولار في الثانية الواحدة (أجل لقد قرأتها بشكل صحيح: في الثانية الواحدة)، أو 1,3 مليار دولار في اليوم.

لقد صار هؤلاء العشرة لوحدهم يمتلكون ثروة تزيد عما يمتلكه 3,1 مليار انسان مجتمعين. لقد اغتنوا إلى درجة أنهم حتى ولو خسروا 99,99% من ثروتهم الحالية سيستمرون أكثر غنى من 99% من سكان العالم.

أليس هناك من حل؟ هل يستحق هذا الوضع أن يستمر؟ هل هذا "وضع طبيعي"؟ يقول برتولت بريخت في مسرحية الاستثناء والقاعدة:

«إننا نناشدكم على وجه الخصوص، ألا تقولوا:
"هذا أمر طبيعي"
إزاء ما يعترضكم من الأحداث كل يوم...
ففي عصر يسوده الاضطراب وسفك الدماء
والفوضى المنظمة والجشع
وتفقد الإنسانية إنسانيتها
لا ينبغي لكم أن تقولوا:
"هذا أمر طبيعي"
حتى لا يستعصي شيء على التغيير».

وإذا ما نحن تركنا جانبا القدريين الأغبياء والمدافعين المتطرفين عن الرأسمالية، سنجد أنه حتى منظري الرأسمالية الأكثر تبصرا يعترفون بأن الوضع سيء وأنه ليس قضاء وقدرا، رغم أنهم، بطبيعة الحال، لا يصلون إلى خلاصات ثورية، بل بالتحديد من أجل تفادي تلك الخلاصات الثورية...

أوردت منظمة أوكسفام في أحد تقاريرها أن فرض ضريبة سنوية قدرها 02% فقط على ثروات أصحاب الملايين، و05% فقط على ثروات أصحاب الملايير، من شأنها أن تجمع مبلغا قدره 2520 مليار دولار سنويا، وهو الذي من شأنه أن ينقذ 2,3 مليار إنسان من الفقر، ويمكّن من توفير الخدمات طبية والحماية الاجتماعية لكل سكان البلدان ضعيفة ومتوسطة الدخل.

طبعا لا تمتلك تلك المنظمة، وأنصارها من الإصلاحيين، أي جواب عن الأسئلة الجدية من قبيل من سوف يفرض تلك الضريبة، وكيف سيفرضها، ومن سيوجهها لخدمة الفقراء، وما هي مصلحته من وراء ذلك، الخ. فكلها أسئلة جوابها الوحيد سيصب في ضرورة الثورة الاشتراكية وبناء السلطة العمالية على أنقاض الدولة البرجوازية.

لكن ورغم ذلك فإنه إذا كان في مقدور تلك الإجراءات الهزيلة أن تحقق كل تلك المكاسب، فتخيلوا فقط ما الذي يمكن تحقيقه من خلال مصادرة كل ثروات تلك الطفيليات بدون أي تعويض، ووضعها تحت الرقابة الديمقراطية للمنتجين الحقيقيين، عمال العالم بأسره، أنفسهم، وتسييرها بمخطط اشتراكي واع !

سيصير في الإمكان القضاء كليا على الجوع والفقر والحروب والكثير جدا من الأمراض والتلوث وبلوغ آفاق لا يمكن الآن تخيلها من الثقافة والرفاه للجنس البشري في انسجام كامل مع المنظومة البيئية.

هذا هو المشروع الاشتراكي الذي نناضل، نحن الماركسيون، في سبيله، وهذه هي القضية التي ندعوكم إلى الالتحاق بنا، في التيار الماركسي الأممي، للنضال من أجلها.

وهذه مجلتنا بين أيديكم، اقرأوها وزعوها في جامعاتكم وأماكن عملكم وأوساطكم، وراسلونا وانضموا إلينا لبناء القيادة الثورية في منطقتنا والعالم!

العالم في عام 2022: العاصفة الوشيكة

هذا المقال في الأصل خطاب ألقاه الرفيق آلان ووز، محرر موقع marxist.com، خلال الجامعة الماركسية الأممية، التي تم تنظيمها مؤخرا ولاقت نجاحا عظيما.

يتسم الوضع العالمي بالحروب والفوضى والأزمات على جميع المستويات، وهو ما يدفع البعض إلى استخلاص أكثر الاستنتاجات تشاؤما. إن ما نراه في الواقع هو نظام قديم يحتضر ونظام جديد يكافح من أجل أن يولد. نرى ذلك في الانفجارات الثورية في سريلانكا وأماكن أخرى. لكن ما ينقص هو قيادة ثورية واضحة لقيادة الطبقة العاملة نحو النصر والإطاحة بهذا النظام الرأسمالي المتحلل.

عندما نأتي إلى تحليل الوضع الحالي، يبدو أولا أنه شبكة معقدة من السيرورات المتناقضة. ومن الناحية الظاهرية تبدو التيارات الرئيسية وكأنها تتحرك في عكس الاتجاه الثوري تماما.

سوف تستخلص العقول الانطباعية أكثر الاستنتاجات تشاؤما. لكن هذا سيكون خطأ جوهريا. فعند تحليلنا للأحداث، يجب علينا ألا نؤسس تحليلنا على المظاهر، بل يجب أن نتوغل بشكل أعمق لفهم السيرورات العميقة.

إن منظري رأس المال غير قادرين على فهم السيرورات الحقيقية التي تحدث في المجتمع، لأنهم تجريبيون ميؤوس منهم لا يرون سوى سطح الأحداث.

إنهم لا يتوقفون عن الحديث عن "الحقائق"، لكنهم غير قادرين على رؤية السيرورات الأعمق التي تنضج بهدوء تحت السطح. إنهم، بالمعنى الحرفي للكلمة، يرون الشجرة وعاجزون عن رؤية الغابة.

التفكير الديالكتيكي بالنسبة لهم كتاب مغلق. لكنهم في بعض الأحيان -في أحيان قليلة جدا- يتوصلون إلى بعض الأفكار الصحيحة. وفي هذا السياق اسمحوا لي أن أقتبس من الفاينانشيال تايمز، عدد 28 يونيو:

> «تخلق هذه الحقبة الجديدة من تاريخ العالم تحديات هائلة. إنه من الممكن -وربما من المحتمل أيضا- أن ينهار النظام العالمي».

إذا اكتفينا بالنظر إلى السطح فقط، فإن هذا التنبؤ يبدو غير محتمل. لكننا إذا بحثنا أعمق، فإنه يصير صحيحا تماما. وهذه هي مهمتنا بالتحديد: التعمق أكثر باستخدام المنهج الديالكتيكي العلمي.

أحد القوانين الأساسية للديالكتيك هو تحول الكم إلى كيف، حيث أن سلسلة من التغيرات الصغيرة، التي تبدو غير مهمة، تصل في النهاية إلى نقطة حرجة فتحدث قفزة نوعية. عند نقطة معينة، **تتغير الأشياء إلى نقيضها**.

صحيح أن الظروف الموضوعية تختلف من بلد إلى آخر. يمكن للأحداث أن تتحرك بوتيرة أسرع أو بوتيرة أبطأ. لكن الأحداث في كل مكان تتحرك في نفس الاتجاه: نحو مزيد من الاضطرابات وتكثيف هائل للتناقضات على جميع المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

والأهم من ذلك هو أن هناك تغيرات مهمة تحدث في سيكولوجية الجماهير وتمهد الطريق لاندلاع انفجارات اجتماعية وسياسية كبيرة.

وشيء واحد مؤكد تماما: الوضع بأسره يحبل بتغيرات حادة ومفاجئة. لقد رأينا هذا في بداية العام في كازاخستان، ونراه الآن، مرة أخرى، في الإكوادور وسريلانكا.

هذه ليست أحداث معزولة. إنها تشبه ومضات البرق التي تعلن قدوم العاصفة.

الحرب في أوكرانيا

يجب علينا أن نحافظ، في جميع الأوقات، على فهم صحيح للسيرورات العميقة. وهذا ضروري قبل كل شيء عندما نتعامل مع مسألة الحرب.

إن العنصر المهيمن في الوضع العالمي في الوقت الحاضر هو الحرب في أوكرانيا. وهناك قول مأثور مفاده أنه إذا لعبت بالنار، فمن المحتمل أن تحرق أصابعك.

يبدو أن البرجوازية ومنظريها قد نسوا هذه النصيحة الممتازة. وهم الآن يتعلمون هذا الدرس بالطريقة الصعبة.

ما هو الموقف الذي يجب على الماركسيين أن يتخذوه تجاه الحرب؟ في المقام الأول لا يمكن أن يكون لدينا موقف عاطفي أو أخلاقي تجاهها، كما يفعل دعاة السلام عندما يشتكون من أن الحروب قاسية للغاية، وأن الناس يقتلون، وما إلى ذلك.

هذه حقائق لا يمكن إنكارها. لكن

سواء أحب المرء ذلك أم لا، فإنه لا يمكن إنكار أن الحروب هي حقيقة من حقائق الحياة، وأنها تحدث على فترات منتظمة في تاريخ البشرية، وتعبر عن حقيقة أن بعض التناقضات قد وصلت إلى نقطة حرجة بحيث لم يعد من الممكن حلها بالطرق "العادية"، بل فقط بقوة السلاح.

وهذا صحيح بالنسبة للحرب بين الطبقات كما هو الحال بالنسبة للحرب بين الأمم. وباقتباس الكلمات الرائعة والعميقة لكلاوزفيتز نقول إن: الحرب ليست سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

أجل إن الحروب دموية ووحشية. لكنها حتمية في بعض الأحيان. كما أنها تساهم في تسريع السيرورات، بحيث تدفع جميع التناقضات إلى نقطة حرجة. والوضع الحالي ليس استثناء. فقد أدى الصراع في أوكرانيا إلى كشف كل التيارات الحالية بشكل حاد.

وكما يمكن للمرء أن يتوقع فقد تبنى الاشتراكيون الديمقراطيون على الفور قضية أوكرانيا، أي قضية الناتو والإمبريالية الأمريكية. وهو الشيء الذي لن يفاجئ أحدا.

إن الإصلاحيين اليمينيين هم مجرد عملاء للطبقة الحاكمة بين صفوف الحركة العمالية. إنهم يمثلون بأمانة مصالح أصحاب الأبناك والرأسماليين، سواء في زمن السلم أو في زمن الحرب.

لكن ماذا يمكن أن نقول عن "اليسار"؟ إن الإصلاحيين اليساريين وعلى الرغم من أنهم قد يتحدثون بكلمات "يسارية"، فإنه ليس لديهم موقف مستقل عن الإصلاحيين اليمينيين. وهذا لأنهم، في التحليل الأخير، قبلوا بدورهم بالنظام الرأسمالي، ولا يختلفون إلا بكونهم يعتقدون بغباء أنه يمكن جعله يخدم مصالح الطبقة العاملة.

إنهم يؤمنون بالمصالحة بين الطبقات وليس الصراع الطبقي. وبالتالي فإنهم يدافعون أيضا عن الوحدة مع اليمينيين عملاء رأس المال. وهذا صحيح بشكل خاص في سياق الحرب.

كالعادة انجرف الإصلاحيون اليساريون المفلسون خلف اليمين. لقد وقعوا في شباك الدعاية المنافقة للإمبرياليين، ووقفوا يذرفون دموع التماسيح على الأوكرانيين المساكين.

إنهم لا يدركون الحقيقة الواضحة بأن الأوكرانيين في هذه الحرب هم مجرد بيادق في أيدي الإمبريالية الأمريكية، وبيادق رجعية في حالة الحديث عن حكومة كييف.

في ألمانيا، أكثر المؤيدين للحرب سعارا هم حزب الخضر، شركاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي في التحالف الحكومي، والذين كانوا في الثمانينيات قد ارتبطوا بقوة بحركة السلام.

والآن صار دعاة السلام البورجوازيون الصغار هؤلاء، أكثر دعاة الحرب تشددا وقد قفزوا على الفور إلى معسكر الرجعية الإمبريالية.

أوه أجل، الأشياء تتغير إلى نقيضها!

كما أن العديد من العصب التروتسكية المزعومة قد استسلمت لضغوط الإمبريالية والدعاية الهستيرية لوسائل الإعلام.

يقال لنا إن بوتين عدونا. أجل، بوتين هو عدونا. لكن مهمة تصفية الحسابات مع بوتين تقع على عاتق الطبقة العاملة الروسية، وعلى عاتقها وحدها فقط.

إن مهمتنا هي النضال ضد برجوازيتنا وضد طبقتنا الإمبريالية السائدة، لا أن ندفع -بشكل مباشر أو غير مباشر- إلى التحالف معهم، على أساس أنه يجب علينا محاربة بوتين الشرير.

مهما كان بوتين شريرا، فإن السادة في واشنطن ولندن هم أكثر منه شرا بألف مرة وأكثر رجعية. وأيديهم ملطخة بدماء أكثر بكثير.

أجل بالتأكيد! الحرب مفيدة جدا في كشف كل التناقضات والفضح القاسي لكل نقاط ضعف أولئك الذين يدعون زورا الدفاع عن أفكار لينين وتروتسكي.

يمكننا أن نفخر بحقيقة أن التيار الماركسي الأممي قد حافظ على توازنه ووقف بحزم ضد وابل الدعاية الحربية الهستيرية. **لقد حافظنا** على موقف طبقي ثابت. لا يوجد في صفوفنا أي مكان على الإطلاق للعناصر الضعيفة التي تنحني تحت الضغط في زمن الحرب.

يجب علينا دائما أن ندافع بحزم عن السياسة الطبقية وأن نتمسك بالمبدأ اللينيني الأساسي القائل بأن: العدو الحقيقي موجود في الداخل! هذه هي النقطة الأساسية، ويجب ألا تغيب عن بالنا ولو لثانية واحدة.

النفاق الإمبريالي

إنه لأمر مضحك أن نلاحظ أنه على الرغم من أن الجميع يعرف أن الناتو خاضع بالكامل لسيطرة الإمبريالية الأمريكية، فإن الناطق باسمه لم يكن أبدا شخصا أمريكيا.

دائما ما يكون رجلا إسكندنافيا لطيفا، لأن الجميع يعلمون أن الإسكندنافيين شعب لطيف ومسالم يكره الحرب أو العنف من أي نوع.

ينس ستولتنبرغ، النرويجي ذو الوجه الجامد، والذي يتظاهر بأنه الأمين العام لتلك المنظمة، بالكاد تمكن من إخفاء سعادته عندما أعلن أن السويد وفنلندا ستنضمان الآن إلى الناتو، بعد أن سحبت تركيا اعتراضاتها.

لكنه لم يذكر **سبب** سحب تركيا لاعتراضاتها.

لقد كان ذلك، في الواقع، نتيجة صفقة دنيئة مع أردوغان.

كان أردوغان قد وجه لحلف الناتو إنذارا نهائيا مفاده: ارموا الكورد إلى الذئاب، وإلا انسوا انضمام السويد وفنلندا إلى الناتو.

وقد صرح مكتب الرئيس أردوغان إنه "حصل على ما يريد".

بعد أيام قليلة، قصفت المدفعية التركية منتجعا سياحيا في شمال العراق، غالبا ما يستخدمه الكورد للهروب من الحر في الصيف. وقد أدى ذلك الهجوم غير المبرر على هدف مدني إلى مقتل رجال ونساء وأطفال أبرياء.

والآن تصوروا لو كانت تلك تصرفات قام بها الروس في أوكرانيا، كنا سنسمع الصراخ: جزارين! وحوش! قتلة النساء والأطفال! فظاعة! إبادة جماعية! جريمة حرب! وما إلى ذلك.

لكن أين هي صرخات الإدانة من جانب السويد وفنلندا أو واشنطن ولندن؟ لم يكن هناك أي شيء على الإطلاق. ولا كلمة إدانة واحدة. مجرد صمت مطبق: صمت التواطؤ الكلبي الوقح مع قاتل بدم بارد.

إن هذا العمل، في حد ذاته، يفضح الكلبية الكاملة والنفاق المطلق لكل من القوى الإمبريالية الرئيسية والبرجوازية الاسكندنافية البغيضة التي تختبئ وراء واجهة "الديمقراطية" و"الحياد" و"المسالمة" لتغطية جرائمها.

بخصوص الحرب

من المستحيل، بالطبع، أن نكون دقيقين بشأن توقيت الأحداث. هناك العديد من المتغيرات في هذه المعادلة. لقد وصف نابليون الحرب بأنها المعادلة الأكثر تعقيدا على الإطلاق.

من المؤكد أن بوتين قد ارتكب خطأ، في بداية الحرب، باعتقاده بأنه سيستولي على كييف في فترة زمنية قصيرة جدا. أنا بدوري اعتقدت نفس الشيء، ولم أكن الوحيد.

كان لدى وكالة المخابرات المركزية

والبنتاغون نفس المنظور بالضبط، وهو ما أظهروه عندما عرضوا على زيلينسكي طائرة مروحية لنقله خارج البلاد.

لكن الأمور سارت بشكل مختلف. الجيش الأوكراني -المسلح والمدرب من قبل الناتو- أثبت أنه أقوى مما كان عليه في الماضي. كان على الروس التخلي عن أهدافهم الأصلية والعمل على أساس خطة أكثر واقعية، وهي الاستيلاء على دونباس.

وهذا ما قاموا به حيث بدأوا يتقدمون ببطء لكن بثبات، ويستولون على النقاط الاستراتيجية واحدة تلو الأخرى وتسببوا في خسائر فادحة للغاية للأوكرانيين، والتي لا يمكنهم تحملها طويلا.

كشف تقرير حديث صادر عن مسؤولي استخبارات، أوكرانيين وغربيين، أن الأوكرانيين يواجهون صعوبات كبيرة. تعاني القوات الأوكرانية من خسائر فادحة، حيث تتفوق عليهم المدفعية الروسية بمعدل 20 إلى 01، و40 إلى 01 فيما يخص الذخيرة.

يُقتل الآن، وفقا لمصادر أوكرانية، حوالي 200 جندي أوكراني كل يوم، مقابل 100 في أواخر الشهر الماضي. وهذا يعني أنه يتم إخراج ما يصل إلى 1000 أوكراني من القتال كل يوم، إذا حسبنا الجرحى.

هذا موقف لا يمكن تحمله طويلا، لا سيما وأن الخسائر تصيب أساسا جنودا مدربين ومتمرسين في المعارك، والذين يتم استبدالهم بمجندين غير مدربين وذوي تسليح هزيل.

ووفقا للتقرير فإن الوضع المتدهور في دونباس له "تأثير محبط بشكل خطير على القوات الأوكرانية". لأول مرة منذ بدء الحرب، بدأ هناك قلق الآن بشأن الهروب من الخدمة العسكرية، وبدأ الجنود الأوكرانيون يرفضون الانصياع لأوامر الذهاب إلى المعارك.

وفي غضون ذلك قام الروس بتكييف تكتيكاتهم بطرق سمحت لهم بالاستفادة الكاملة من قوتهم النارية، من خلال البقاء على مسافة من المواقع الأوكرانية، وقصفها بلا هوادة، ثم الاستيلاء على الأراضي بمجرد إجبار الأوكرانيين على التراجع.

المزيد من الأسلحة، من فضلكم!

ويذكر نفس التقرير الاستخباراتي أن:

«الوضع التكتيكي على الجبهة الشرقية هو ما يلي... صار الجانب الأوكراني يفتقر بالكامل تقريبا لمخزون الصواريخ التي مكنت من ردع الهجمات الروسية بشكل فعال خلال الأشهر الأولى من الحرب على مسافات طويلة [37 إلى 50 ميلا] . واليوم، أقصى مدى لإطلاق النار للقوات المسلحة الأوكرانية هو [15,5 ميلا]».

يصرخ زيلينسكي بأعلى صوته مطالبا بالمزيد من الأسلحة والأموال.

يصر وزير الدفاع الأوكراني، أوليكسي ريزنيكوف، على أن الأسلحة الأمريكية ستغير مسار الحرب. وهو يدعي أنها ستسمح لأوكرانيا باستعادة الأراضي التي تحتلها

روسيا، بما في ذلك ليس فقط دونباس بل والقرم أيضا.

وقال ريزنيكوف إن مسؤولي الدفاع الغربيين أخبروه أن دعمهم العسكري لأوكرانيا "لن يتوقف أبدا".

سوف نرى مدى صحة ذلك!

لقد قدمت الولايات المتحدة مليارات الدولارات لمساعدة أوكرانيا. لكن هذا يمثل نزيفا خطيرا للموارد حتى بالنسبة لأغنى بلد على وجه الأرض. وكل تلك الأحاديث الكثيرة عن توريد أسلحة جديدة لا يقابله أي فعل. لم يعد في إمكان هؤلاء السادة في كييف إخفاء إحباطهم وخيبة أملهم.

يشكو المسؤولون الأوكرانيون من أنهم بحاجة إلى المزيد لوقف التقدم الروسي، ناهيك عن استعادة الأراضي المفقودة، وأن الأمر سيستغرق وقتا لنشر أنظمة جديدة، مثل 12 راجمة صواريخ، من نوع M142 HIMARS، الأمريكية الصنع، على خط المواجهة، بينما يواصل الكرملين هجومه الشرس في دونباس.

قال مسؤول أوكراني:

«نحن، بالطبع، ممتنون جدا لحلفائنا على دعمهم. إن الأسلحة الجديدة مرحب بها، لكن الحكومات الغربية عندما تعلن أنها ترسل مساعدات عسكرية إلى أوكرانيا، يتعين عليها ربما أن توضح للجمهور الكميات المعنية».

أنظمة الأسلحة الغربية الموعودة بدأت تصل، لكن ببطء شديد وبكميات غير كافية لمنع المكاسب الروسية الحثيثة في منطقة دونباس الشرقية بأوكرانيا.

بداية ظهور التصدعات

كييف تخسر قوتها من وجهة النظر العسكرية. وفي غضون ذلك فإن الولايات المتحدة وحلفاؤها، لا يستطيعون حتى الاتفاق على الأهداف الحقيقية للحرب. لقد حدد مقال حديث للرئيس بايدن الهدف الرئيسي لأمريكا على أنه الحفاظ على أوكرانيا حرة ومستقلة. لكن هذا الهدف لا يشاركه معه الحليفان الأوروبيان الرئيسيان: فرنسا وألمانيا.

أولئك الذين يقلقون أكثر من الحرب بين روسيا والغرب لا يتحدثون سوى عن **عدم** انتصار موسكو. إنهم يخشون من أن الضغط من أجل تحقيق نصر صريح لأوكرانيا قد يؤدي إلى صراع مباشر بين روسيا والغرب، أو استخدام الأسلحة النووية الروسية.

وتنتمي فرنسا وألمانيا إلى هذا المعسكر. كثيرا ما قال المستشار الألماني، أولاف شولتز، إن روسيا يجب ألا تفوز - لكنه لم يقل أبدا إنه على أوكرانيا أن تحقق النصر. بينما تقف الولايات المتحدة، بشكل حاسم، في مكان ما في الوسط، وتحاول موازنة ردها على كلا التهديدين، لأنها توفر الجزء الأكبر من المساعدات العسكرية لأوكرانيا.

قرر الأمريكيون عدم إرسال مدفعية يمكنها الضرب داخل روسيا لأن ذلك قد يبدو مثل هجوم أمريكي مباشر. (وفي غضون ذلك يستمر تأخر تسليم الأسلحة الثقيلة من جانب ألمانيا).

لقد بدأت التصدعات تنفتح سواء داخل الولايات المتحدة الأمريكية، أو بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين.

وفي غضون ذلك يتفق الجميع، بمن فيهم شولز والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، (علنا على الأقل) على أنه لن يتم فرض أي اتفاق سلام على أوكرانيا.

لكن القلق الأوكراني هو أنهم سيضطرون، بحكم الأمر الواقع، إلى التنازل عن الأراضي لأنهم لن يحصلوا على أسلحة قوية بما يكفي لمنع روسيا من التقدم في ساحة المعركة.

وحتى عندما أعلنت إدارة بايدن عن مزيد من المساعدات لأوكرانيا، فقد كانت هناك شكوك في البيت الأبيض حول آفاق الحرب.

وفقا لشبكة CNN:

«بدأ مستشارو بايدن في النقاش داخليا حول كيف وما إذا كان ينبغي على زيلينسكي تعديل تعريفه لـ"انتصار" أوكرانيا، والتكيف مع احتمال تقلص مساحة بلاده بشكل لا رجعة فيه».

أزمة اقتصادية

وهذه ليست نهاية مشاكل كييف. إذ وفقا لصحيفة فاينانشل تايمز فإن:

«الأزمة المالية في أوكرانيا تزداد سوءا بسبب انهيار النشاط الاقتصادي. لقد استنزف البنك المركزي 9,3% من احتياطياته من العملات الأجنبية في يونيو وحده».

يقول المستشار الاقتصادي لزيلينسكي، أوليغ أوستينكو، إن البلاد تحتاج الآن إلى تسعة مليارات دولار شهريا من الغرب لسد العجز في ميزانيتها. وقد طالبت في السابق بمبلغ يتراوح بين 5 مليارات و6 مليارات دولار».

وأضاف:

«بدون الدعم المالي من حلفائنا، لن يكون من الصعب [فقط] القيام بذلك، بل سيكون أقرب إلى المستحيل».

كما أفادت صحيفة فاينانشل تايمز أن «الولايات المتحدة قد سلمت أكثر من أربعة مليارات دولار من المساعدات الاقتصادية إلى كييف وتتوقع أن توزع 6,2 مليار دولار أخرى بحلول شتنبر». لكن عندما سينفد هذا، ليس من الواضح على الإطلاق أن هذا الكرم سيتكرر. كما أن البرجوازية الأوروبية أقل حماسا بشأن التبرع بالمال لملء الثقب الأسود.

تدّعي كييف أنها تحتاج إلى خمسة مليارات دولار شهريا كمساعدات لمنع تخلف أوكرانيا عن سداد استحقاق الدين الخارجي البالغ 900 مليون يورو في شتنبر المقبل. لكن هذا يبدو الآن أمرا حتميا.

تعهد الاتحاد الأوروبي في أبريل الماضي بتقديم تسعة مليارات يورو، على الرغم من وجود خلاف داخل التكتل بشأن ما إذا كان ينبغي تقديم الأموال كمنح أو كقروض.

لكن حتى الآن لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من الوفاء سوى بمليار يورو فقط من تعهده، ولا يبدو أنه في عجلة من أمره لإرسال الباقي. هذا ليس مستغربا، فألمانيا، القوة الاقتصادية الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبي، تعارض ذلك.

لا يتوقف زيلينسكي عن المطالبة بالمزيد من الأسلحة والمزيد من الأموال. لا شك أن الأسلحة الغربية -وخاصة أنظمة صواريخ HIMARS- لها بعض التأثير. ويقال إنها تمكنت من نسف بعض مستودعات الأسلحة الروسية وساعدت في هجوم أوكراني على خيرسون من خلال تفجير الجسور.

قد يكون الأمر كذلك. لكن يبقى من الضروري التأكد إلى أي مدى يتم تضخيم هذه الادعاءات من أجل الدعاية. وعلى أي حال فإنه من الواضح أن الاندفاع الأوكراني على خيرسون مجرد خدعة لإبعاد القوات الروسية عن الجبهة الرئيسية في دونباس. ومن غير المرجح أن ينجحوا في هذا.

قد يتسبب وصول عدد من الأسلحة الجديدة من البنتاغون في بعض الصداع غير المرغوب فيه للروس. لكن ذلك لا يمكنه تغيير الحقيقة الراسخة المتمثلة في تفوق روسيا الساحق في القوة النارية، أو منعها من الاستمرار في التقدم، ببطء لكن بلا هوادة، نحو السيطرة على منطقة دونباس المهمة.

القلق في الولايات المتحدة

هناك دلائل بالفعل على أن الكونغرس الأمريكي ربما يبدي شهية ضعيفة في دعم أوكرانيا، بعد شهور من الإنفاق العسكري السخي. وقد صار عدد غير قليل من الناس في واشنطن متشككين بالفعل في المسألة برمتها. وبدأ التعبير عن الشكوك يتم علانية على مستوى عال.

في مقال نُشر في 13 يونيو بعنوان: "مع استمرار ذهاب المليارات إلى أوكرانيا، مسؤولون يحذرون من احتمالية حدوث احتيال وتبذير"، قالت صحيفة وول ستريت جورنال:

«رغم أنه لم تظهر أي حالات فساد، فإن مسؤولين حاليين وسابقين يقولون إنها على الأرجح مسألة وقت فقط».

والرأي العام ينقلب ضد الحرب، مثلما ينقلب ضد إدارة بايدن بشكل عام. وقد أظهر استطلاع جديد للرأي أن المزيد من الأمريكيين يعتقدون أن:

- العقوبات تضر بالولايات المتحدة أكثر من روسيا (56% مقابل 42%)
- من "المقبول للولايات المتحدة أن تترك أوكرانيا تخسر أمام روسيا" (45% مقابل 40%)
- وسيكون "إخراج بايدن من البيت الأبيض أفضل من إخراج بوتين من الكرملين" (56% مقابل 43%).

في الواقع حوالي ثلث الأمريكيين فقط هم من يدعمون سياسة بايدن اتجاه أوكرانيا.

بالإضافة إلى ذلك، وجد استطلاع حديث أن 58% من الناخبين لا يوافقون على أداء بايدن، و39% يوافقون عليه.

هل العقوبات مجدية؟

لقد مرت الآن أربعة أشهر منذ أن شن الغرب حربه الاقتصادية على روسيا، لكنها لا تسير وفق الخطة. في الواقع، وفقا لرويترز:

«ربما تحصل روسيا الآن على عائدات من الوقود الأحفوري أكثر مما كانت تحصل عليه قبل وقت قصير من غزوها لأوكرانيا [لأن]... زيادات الأسعار العالمية تعوض تأثير الجهود الغربية لتقييد مبيعاتها».

وعلى أي حال فإن العقوبات الغربية لم تنجح في منع روسيا من بيع النفط والغاز. لنذكر مثالا واحدا فقط: تلقت إيطاليا في شهر ماي الماضي حوالي 400 ألف برميل من النفط الروسي يوميا. وهذا يساوي أربعة أضعاف مستوى ما قبل الغزو.

وحسب رويترز فإنه: «في الوقت نفسه، تمكنت روسيا من بيع المزيد من الشحنات إلى مشترين آخرين، بما في ذلك كبار مستهلكي الطاقة، ولا سيما الصين والهند، من خلال عرضها بأسعار منخفضة مقارنة مع النفط من مصادر أخرى. [...] زادت مشتريات الهند من النفط الروسي بأكثر من الضعف في ماي مقارنة بالشهر السابق لتصل إلى مستوى قياسي فوق 840 ألف برميل نفط يوميا». ومن المرجح أن ترتفع أكثر.

كتبت صحيفة إيكونوميك تايمز أنه في هذه الأثناء:

«فرضت روسيا قيودا على تصدير الغازات (الهيليوم والنيون وما إلى ذلك) اللازمة لإنتاج الرقائق الدقيقة، مما قد يؤثر سلبا على الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وكوريا الجنوبية وهولندا وغيرها من البلدان».

ويوضح المقال أن: «الأسواق العالمية تعتمد بشكل كبير على الإمدادات الروسية -فهي توفر ما يصل إلى 30% من النيون»، وبدون غازات النيون والأرغون والهيليوم الروسية، «سيكون من الصعب على بعض البلدان إنتاج الإلكترونيات»، مما يعني أن روسيا ستكون قادرة على تصدير هذه الغازات مقابل استيراد أشباه الموصلات.

الولايات المتحدة والصين

كان التأثير المهم للغاية للحرب هو دفع الصين إلى تحالف أوثق مع روسيا. في الماضي، كان من الممكن أن تؤدي التوترات بين الولايات المتحدة والصين إلى اندلاع مواجهة بالفعل. إلا أن هذا مستبعد بفعل توازن القوى الفعلية. لكن التوترات بين الولايات المتحدة والصين من المتوقع أن تزداد بشكل مستمر.

الآن، تمتلك الصين، التي هي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، ما يقرب من نصف العجز التجاري الصافي لأمريكا. كان ترامب قد فرض رسوما عقابية على البضائع الصينية، لكن اتضح أن ذلك الإجراء يأتي بنتائج عكسية. والآن يريد بايدن إزالتها. لكن الديمقراطيين والجمهوريين ما زالوا يرون أن الصين هي العدو الرئيسي.

وإجمالا، وفقا لصحيفة هارفارد بيزنيس ريفيو:

«قامت الدولة الصينية والشركات التابعة لها بتقديم حوالي 1,5 تريليون دولار في شكل قروض مباشرة وائتمانات تجارية لأكثر من 150 بلدا حول العالم.

وقد حول هذا الصين إلى أكبر مقرض رسمي في العالم -متجاوزة المقرضين الرسميين التقليديين مثل البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وكل الحكومات المقرضة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مجتمعة... وساعدت معظم القروض الصينية في تمويل الاستثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية والطاقة والتعدين».

تتجلى القوة الصاعدة للصين في محاولة تعزيز مكانتها باعتبارها القوة المهيمنة في آسيا. حذرت واشنطن من أن الولايات المتحدة ستكون مستعدة لإرسال قواتها إلى تايوان لمنع استيلاء الصين عليها -وهو بيان ستراه بكين على أنه استفزاز، لأنها تعتبر تايوان جزءا من الصين.

الآن وبينما اهتمام أمريكا مركز على روسيا، تتزايد المخاوف من أن الصين قد تميل إلى اتخاذ خطوة تجاه تايوان. وقد أثار ذلك رد فعل عصبي في واشنطن، وهو ما انعكس في قمة الناتو في مدريد.

كان العنصر الأكثر أهمية هو الموقف المعلن تجاه الصين. إذ وضع الناتو

الصين لأول مرة على قائمة أولوياته الاستراتيجية، قائلا إن طموحات بكين و"سياساتها العدوانية" تتحدى "مصالح وأمن وقيم الكتلة الغربية".

وقال الأمين العام لحلف الناتو، ينس ستولتنبرغ، للصحفيين:

«الصين تبني قواتها العسكرية بشكل كبير، بما في ذلك الأسلحة النووية، وتتنمر على جيرانها، وتهدد تايوان... وتفرض الرقابة على مواطنيها وتسيطر عليهم من خلال التكنولوجيا المتقدمة، وتنشر الأكاذيب والمعلومات المضللة الروسية».

لكنه سارع إلى إضافة أن:

«الصين ليست خصمنا... لكن يجب أن نكون واضحين بشأن التحديات الخطيرة التي تمثلها».

الوحدة الوطنية تنقلب إلى نقيضها

مع تعمق الأزمة، ستتحول المسألة الأوكرانية من كونها عاملا لتعزيز الوحدة الوطنية، إلى قضية سياسية خلافية، وستؤدي إلى تفاقم التوترات الاجتماعية والسياسية، سواء داخل مختلف البلدان أو فيما بينها.

الدعم الأولي الذي لاقته المسألة الأوكرانية، والذي عزز حملة الوحدة الوطنية، سوف يتحول حتما إلى نقيضه.

لا يرغب الإمبرياليون في الظهور علنا وهم يضغطون على زيلينسكي لعقد صفقة مع موسكو. لكنه يمكننا أن نتأكد من أنه تجري، خلف الكواليس، مفاوضات محمومة.

عاجلا أم آجلا، ستحقق روسيا السيطرة الكاملة على دونباس. وعند تلك النقطة يمكن لبوتين أن يعلن النصر ويؤيد توقيع السلام بشروط مواتية لموسكو. تتعرض البرجوازية الأوروبية للضغوط بفعل نقص إمدادات الطاقة الروسية، وسوف يدفعون كييف إلى التوصل إلى اتفاق.

لكن كييف رفضت بالفعل فكرة خطة سلام محتملة بوساطة فرنسية وألمانية. أثار ذلك الاقتراح توتر الأعصاب في كييف. وقد حذر متحدث باسم الحكومة [الأوكرانية] من أي تنازلات، وأضاف: "سيقولون إنه يتعين علينا وقف الحرب التي تسبب مشاكل غذائية واقتصادية".

هذا بالضبط هو ما سيقولونه. وهم يقولون ذلك بالفعل في الكواليس. وفي النهاية ذلك هو ما سيحدث.

فقط انظروا إلى الحقائق: يمكن للأمريكيين أن يتحدثوا بجدية عن مقاطعة النفط والغاز الروسيين، إذ أن لديهم إمداداتهم الخاصة، بينما أوروبا ليست كذلك.

تعتمد ألمانيا بشكل كبير على الغاز الروسي. لذلك قرر الروس أن يضغطوا عليها قليلا لكي يظهروا من هو السيد: ذلك الرجل في الكرملين يضحك كثيرا على ألمانيا، في حين تتلوى الحكومة [الألمانية] مثل سمكة عالقة في خطاف.

إذا قطع الروس إمدادات الغاز عن ألمانيا هذا الشتاء، ستكون النتيجة كارثة اقتصادية. قد يؤدي التوقف المفاجئ لإمدادات الغاز من روسيا إلى تراجع الاقتصاد الألماني بنسبة 12,5%.

ستتأثر 5,6 مليون وظيفة في جميع أنحاء ألمانيا. وإذا تم إغلاق الأفران لأي فترة زمنية، في العديد من القطاعات، مثل الصلب، لكن أيضا صناعة الزجاج المهمة، ستتعرض المنشآت لأضرار بالغة وستستغرق إعادة تشغيلها شهورا.

هذا يعني خسائر بقيمة 193 مليار يورو في ستة أشهر فقط. لا عجب في أن الألمان يريدون عقد صفقة! والعواقب الاجتماعية والسياسية لعدم الحصول على صفقة ستكون هائلة، وذلك ليس لألمانيا وحدها.

وعلى حد تعبير شولتز: «إن ارتفاع أسعار الطاقة يهدد الأمن والاستقرار في العديد من البلدان».

ما العمل؟

لقد أشرنا إلى أن هذه حرب رجعية من كلا الجانبين. لا يمكننا دعم أي منهما، كما لا يمكن أن يكون لنا أي تأثير يذكر على مجرى الأحداث.

مهمتنا، باستخدام شعار لينين، هي أن **نشرح بصبر** للعمال والشباب الأكثر تقدما، ونفضح بلا رحمة الدعاية الكاذبة التي يطلقها دعاة الحرب، ونهاجم الطبقة السائدة الخاصة بنا وننديد بها.

ليس من الممكن أن نتكهن بالنتيجة الدقيقة للحرب. هناك سيناريوهات مختلفة ممكنة. لكن النتيجة ستكون حتما هي المزيد من الاضطرابات وأزمة متفاقمة. إذا خسرت روسيا، فهذا سيعني انهيار بوتين وبداية ثورة في روسيا. لكن إذا انتصرت روسيا فسيكون ذلك بمثابة ضربة قوية للإمبريالية واليمين في الغرب.

كلا النتيجتين سيكون لهما عواقب ثورية.

الاقتصاد العالمي

العناوين الرئيسية للصحف ترسم صورة قاتمة. وتجد عصبية البرجوازية تعبيرها في تقلبات أسواق الأسهم العالمية.

الاضطرابات في السياسة العالمية مصحوبة باضطراب الأسواق. أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض أسعار الأسهم الأمريكية. انخفض مؤشر S&P 500 بمقدار الخُمس منذ بداية

العـام. لم يتـم تسـجيل مثـل هـذه النتيجـة السـيئة منـذ عـام 1962. التقلبـات الشـديدة التـي تعرفهـا أسـواق المـال تظهـر عـلى وجـه التحديـد أن الوضـع أصبـح خـارج نطـاق السـيطرة بالنسـبة للبنـوك المركزيـة، والنتيجـة الأكـثر احتـمالا سـتكون ركـودا عالميـا.

سـجل التضخـم في الولايـات المتحـدة رقـما قياسـيا خـلال 40 عاما ومـا يـزال يرتفـع بعنـاد. كـما ارتفـع التضخـم في منطقـة اليـورو إلى أكـثر مـن 08%، وكان معظـم ذلـك مدفوعـا بارتفـاع أسـعار الغـاز. والاقتصـاد البريطـاني يتجـه بالفعـل نحـو الركـود قبـل نهايـة العـام.

تواجـه البلـدان الأوروبيـة الأخـرى نفـس المشـاكل، إن لم تكـن أسـوء، لأن معظمهـا يعتمد عـلى الغـاز الـروسي أكـثر مـن المملكـة المتحـدة. ونتيجـة لذلـك سـتغلق المصانـع أبوابهـا، وسـتفلس الـشركات وسـتتوقف الاسـتثمارات وسـترتفع البطالـة بشـكل حـاد.

مسـتويات الديـن العـام والخـاص بالنسـبة إلى الناتـج الإجـمالي العالمـي هـي اليـوم أعـلى بكثـير مـما كانـت عليـه في المـاضي، حيـث ارتفعـت مـن 200% في عـام 1999 إلى 350% اليـوم. وسـيؤدي مزيـج مـن السياسـة النقديـة المتشـددة وارتفـاع أسـعار الفائـدة إلى دفـع الأسر المثقلـة بالديـون، والـشركات والمؤسسـات الماليـة والحكومـات، إلى الإفـلاس والتخلـف عـن السـداد.

نوريـيل روبينـي، الاقتصـادي البرجـوازي المعـروف، لخـص الوضـع بشـكل رائـع، حـين قـال:

«سـتكون المسـاحة المتاحـة للتوسـع المـالي بدورهـا أكـثر محدوديـة هـذه المـرة. لقـد تـم اسـتخدام معظـم الذخـيرة الماليـة، وأصبحـت الديـون العامـة غـير مسـتدامة...»

وأضـاف: «سـتزداد الأمـور سـوءا قبـل أن تتحسـن».

"العالم الثالث"

لقـد تسـببت الحـرب في أوكرانيـا في حـدوث صدمـات اقتصاديـة ليـس فقـط في أوروبـا، بـل أيضـا في البلـدان الفقـيرة في الـشرق الأوسـط وآسـيا وأمريـكا اللاتينيـة. إن المنظـور بالنسـبة لهـذه البلـدان هـو كابـوس.

خـلال الأشـهر الخمسـة الماضيـة ارتفعـت أسـعار المحاصيـل الغذائيـة الرئيسـية في الأسـواق العالميـة بنحـو 40%. ونتيجـة لذلـك «يعـاني 44 مليـون شـخص في 38 بلـدا مـن مسـتويات حرجـة مـن الجـوع»، وفقـا لتقريـر للأمـم المتحـدة. وفي مواجهـة الاختيـار بـين إطعـام سـكانها أو الدفـع لدائنيهـا الدوليـين، سـتختار الحكومـات الخيـار الأول.

خوفـا مـن العواقـب الاجتماعيـة والسياسـية لنقـص الغـذاء، اضطـر الإمبرياليـون إلى التدخـل، والتوسـط في صفقـة هشـة، مـن خـلال الأمـم المتحـدة وتركيـا، للسـماح بتصديـر الحبـوب الأوكرانيـة والروسـية. سـيوفر هـذا بعـض المسـاعدة لأوكرانيـا، لكنـه أكـثر فائـدة لروسـيا.

علينـا أن ننتظـر لـنرى مـا إذا كانـت هـذه الصفقـة سـتنجح، وإذا نجحـت فـإلى متـى. لكـن وعـلى أي حـال، فـإن الاضطرابـات الاجتماعيـة والسياسـية المتعلقـة بنقـص الغـذاء وارتفـاع الأسـعار قـد بـدأت بالفعـل في إثـارة تطـورات ثوريـة.

سيريلانكا

لقـد خلقـت الأزمـة الاقتصاديـة اضطرابـات اجتماعيـة وسياسـية هائلـة في سـيريلانكا. يوضـح لنـا هـذا مـدى السرعـة التـي يمكـن أن يتطـور بهـا الوضـع الثـوري.

نجحـت الحركـة الجماهيريـة بالفعـل في إجبـار الرئيـس غوتابايـا راجاباكسـا عـلى الرحيـل، والفـرار إلى سـنغافورة. لكـن عندمـا علمـت الجماهـير بمؤامـرة تنصيـب رئيـس الـوزراء رانيـل ويكرمسـينغه كرئيـس بالوكالـة، أثـار ذلـك تمـردا جديـدا.

أعلـن القائـم بأعـمال الرئيـس حالـة الطـوارئ وأمـر الجيـش بقمـع الشـعب. تعـرض المحتجـون لوابـل مـن الغـاز المسـيل للدمـوع وخراطيـم الميـاه. لكـن لا شيء يمكنـه أن يوقـف ذلـك التسـونامي البـشري.

إذا كنتـم ترغبـون في رؤيـة شـكل الثـورة، فـما عليكـم سـوى إلقـاء نظـرة عـلى تلـك الانتفاضـة الرائعـة في سـيريلانكا. هنـا نـرى القـوة الكامنـة الهائلـة للجماهـير. إذا كان هنـاك مـن يشـك في قـدرة الجماهـير عـلى القيـام بالثـورة، فـإن ذلـك كان إجابـة مدويـة.

تسـتحق الأحـداث في سـيريلانكا الفحـص الدقيـق. إن مـا تظهـره هـو أنـه عندمـا تتخلـص الجماهـير مـن خوفهـا، لا يعـود في إمـكان أي قـدر مـن القمـع أن يوقفهـا.

نزلـت الجماهـير إلى الشـوارع، مـن دون قيـادة أو تنظيـم أو برنامـج واضـح، وتمكنـت مـن الإطاحـة بالحكومـة. لكـن سـيريلانكا تظهـر لنـا أيضـا شـيئا آخـر.

إنهـا تظهـر لنـا أنـه بـدون قيـادة صحيحـة، لا يمكـن للثـورة أن تنجـح. لقـد كانـت السـلطة في أيـدي الجماهـير، لكنهـا تسربـت مـن بـين أصابعهـا.

الفشـل في الإطاحـة بالحكومـة سـمح لرانيـل ويكرمسـينغه بالمنـاورة في البرلمـان لاسـتعادة زمـام المبـادرة وقمـع الاحتجاجـات في محاولـة لاسـتعادة النظـام.

كانـت السـلطة ملقـاة في الشـوارع، في انتظـار مـن يأخذهـا. كان يكفـي لقـادة الاحتجاجـات أن يقولـوا: "لدينـا السـلطة الآن. نحـن الحكومـة".

لكن هذه الكلمات لم تقل قط.

لقد غادرت الجماهير القصر الرئاسي بهدوء، وسمح للسلطة القديمة بالعودة. أعيدت ثمار النصر إلى نفس المضطهِدين القدامى ونفس الدجالين البرلمانيين. هذه حقيقة غير مستساغة، لكن هذه هي الحقيقة.

ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن الثورة قد انتهت. الاضطرابات في سيريلانكا لم تنته بعد. والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي دفعت الجماهير إلى التحرك لم تتم إزالتها.

ستعاود الثورة الظهور على مستوى أعلى. لكنها ستواجه فترة أكثر صعوبة وأكثر ألما، مع المزيد من التضحيات.

"سلسلة من حالات التخلف عن السداد"

كانت سريلانكا أول بلد منذ بداية الحرب في أوكرانيا يتخلف عن سداد ديونه، لكن من غير المرجح أن يكون الأخير. تحذر بلومبرغ من أن «سلسلة تاريخية من حالات التخلف عن السداد قادمة للأسواق الصاعدة».

أكثر من 19 بلدا، يبلغ عدد سكانها أكثر من 900 مليون نسمة، لديها مستويات ديون تعني أن هناك إمكانية حقيقية للتخلف عن السداد. تشمل قائمة البلدان السلفادور وغانا وتونس ومصر وباكستان والأرجنتين وأوكرانيا. ويبلغ مجموع ديونها 237 مليار دولار.

باكستان حالة متطرفة. فوفقا لتقرير لمايكل روبين، من مجلة ناشيونال إنترست، التي تتخذ من واشنطن مقرا لها، فإنه:

«بينما تعتمد العديد من البلدان على القمح الأوكراني أو الروسي، أو واردات الطاقة الأجنبية، فإن باكستان تحتاج كليهما. كانت باكستان، بين يوليوز 2020 ويناير 2021، على سبيل المثال، ثالث أكبر مستهلك لصادرات القمح الأوكراني بعد إندونيسيا ومصر».

ويتابع التقرير:

«لقد أثر الارتفاع الحاد في أسعار النفط على باكستان بشدة، مما أدى إلى ارتفاع تكلفة وارداتها بأكثر من 85%، إلى ما يقرب من 05 مليارات دولار، وذلك فقط بين عامي 2020 و2021. واقترب العجز من 50 مليار دولار، بزيادة 57% عن العام السابق».

هذا وضع كارثي. وقد أدى إلى حدوث انقسام علني في صفوف الطبقة السائدة وسقوط حكومة عمران خان. إن الموقف اليائس الذي تعيشه الجماهير يمهد الطريق لحدوث انفجار اجتماعي على غرار ما رأيناه في سيريلانكا. هذه وصفة ملائمة لاندلاع الصراع الطبقي، بل وانفجار ثوري على غرار ما حدث عام 1969.

يعطينا هذا صورة دقيقة للغاية عما سيحدث في جميع البلدان الواحد منها تلو الآخر. سنرى اشتدادا هائلا للحرب الطبقية ووضعا حابلا بالإمكانيات الثورية.

هذا، وهذا وحده، هو أهم شيء في المنظور الماركسي.

الولايات المتحدة الأمريكية

تؤثر الأزمة على جميع البلدان، من أفقرها إلى أغناها. يبلغ معدل التضخم في الولايات المتحدة الآن حوالي 09%. وهذه أعلى نسبة منذ 40 عاما. هناك تيار خفي قوي من السخط. حاول بايدن استخدام أوكرانيا كأداة إلهاء، لكنه فشل. والآن 85% من الأمريكيين يقولون إن البلاد تسير في المسار الخطأ.

المشكلة هي عدم وجود نقطة مرجعية متماسكة. وبالنظر إلى هذا الغياب، فإن النقطة الوحيدة من هذا القبيل هي دونالد ترامب. تقدم صحيفة فاينانشيال تايمز صورة قاتمة عن الوضع، حيث تقول:

«يواجه الديموقراطيون هزيمة فادحة محتملة في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر من هذا العام، والتي سوف تحضر لمباراة عودة محبطة للغاية، في عام 2024، بين بايدن وترامب».

لكن تجربة إدارة ترامب في ظل ظروف الأزمة الرأسمالية سوف تقضي عليه إلى الأبد. ستعمل على تعميق جميع التناقضات، كما رأينا بالفعل عندما أدى قرار المحكمة العليا، في قضية رو ضد وايد، إلى فرض الحظر على الحق في الإجهاض في العديد من الولايات، وهدد بفرض حظر كامل على الحق في الإجهاض.

لقد أثار مشهد هيئة غير منتخبة من القضاة الرجعيين وهم يقررون مصير ملايين النساء، موجة من الاحتجاجات والمظاهرات في الشوارع. هذا مجرد مثال آخر على حقيقة أنه لا يوجد نقص في المواد القابلة للاشتعال داخل المجتمع الأمريكي، والتي لا تنتظر سوى شرارة لإشعال الحريق.

بدأت الطبقة العاملة في الاستيقاظ بعد فترة خمول نسبي. سيتعين عليها أن تعيد تعلم العديد من الدروس، بما في ذلك الدروس الأولية مثل الحاجة إلى التنظيم في نقابات. قال ماركس إن الطبقة العاملة بدون تنظيم ما هي إلا مادة خام للاستغلال.

وهذا بالضبط هو الوضع الذي يجد الجيل الجديد من العمال الشباب أنفسهم فيه، نتيجة لفشل قادة النقابات في التنظيم. يجدون أنفسهم يعملون في مصانع الكدح الحديثة التي تسمى مراكز الاتصال، أو في أمازون، حيث يتعرضون لاستغلال وحشي لساعات طويلة مقابل أجور هزيلة.

وبالتالي فإن الخطوة الأخيرة لتنظيم عمال أمازون وستاربكس في النقابات هي خطوة كبيرة إلى الأمام. تشهد الولايات المتحدة موجة من الإضرابات، مما يشير إلى بداية انتعاش على الجبهة الصناعية. وهناك بداية تغيير داخل النقابات أيضا: بين سائقي الشاحنات وعمال مصانع السيارات.

بدأ كل هذا يقلق منظري رأس المال. بدأ السؤال يطرح علانية: هل يمكن أن تكون هناك حرب أهلية جديدة في الولايات المتحدة؟ في الواقع، لقد تم تأليف العديد من الكتب حول هذا الموضوع، مثل كتاب: "كيف تبدأ الحروب الأهلية: وكيف نوقفها"، بقلم باربرا والتر.

أظهر استطلاع حديث أجرته جامعة شيكاغو أن 28% من الأمريكيين يقولون إن لديهم ثقة قليلة في حكومتهم لدرجة أنه "قد يكون من الضروري قريبا حمل السلاح" ضد الحكومة.

37% من مالكي الأسلحة مستعدون

للتمرد، ويقول الغالبية إن النظام "فاسد ومزور" ضدهم. يظهر هذا الشعورَ المتنامي بالنفور بين الناس العاديين تجاه الوضع القائم وكراهيتهم وعدم ثقتهم في المؤسسة الرسمية، سواء في ظل الحزب الديمقراطي أو الجمهوري.

سيكون من قبيل العبث الحديث عن أن الوضع سينتهي بحرب أهلية في أي وقت قريب، سيكون ذلك انعكاسا لدماغ محموم بدافع الذعر، وليس نتاجا لتحليل عقلاني.

لكن من الممكن القول بأنه يتم الآن زرع بذور حرب أهلية مستقبلية. سيكون من الأصح القول إن بذور انفجار اجتماعي عظيم تُزرع اليوم وسوف تؤتي حتما ثمارها في مرحلة معينة.

يتم تهيئة الظروف لظهور جيل جديد كامل من المناضلين الثوريين. وأتوقع أن بعض الثوار الأكثر تصميما سيأتون من بين صفوف مؤيدي ترامب المحبطين.

الاستقطاب

إن السمة الرئيسية للوضع الحالي هي الاستقطاب الشديد بين الأغنياء والفقراء، بشكل غير مسبوق في التاريخ.

هناك قوى طرد نابذة تدفع نحو تمزق الإجماع الحالي وتهدد نسيج الحياة الاجتماعية. لكن هناك أيضا قوى جبارة تسير في الاتجاه المعاكس.

يعمل ذلك التيار المعروف باسم الوسط السياسي كنوع من الغراء الذي يرتق النسيج معا. لكن هذا الوسط يتعرض الآن لضغوط لم يسبق لها مثيل. وأكثر ما تخشاه الطبقة السائدة هو أن ينتهي هذا الصراع الهائل إلى تدمير الوسط.

وهناك مؤشرات واضحة تبين أن هذه السيرورة المدمرة قد بدأت بالفعل في الولايات المتحدة. كما نرى نفس السيرورة بالضبط في أوروبا.

إيطاليا

إن آخر ما تحتاجه أوروبا، أمام كل هذه المشاكل، هو الاضطرابات السياسية والشقاق. لكن هذه هي الصورة التي نراها في كل مكان. كنا نقول إن اليونان كانت الحلقة الأضعف في سلسلة الرأسمالية الأوروبية، لكن هذا الشرف محجوز الآن لإيطاليا.

يمثل الدين العام لليونان اليوم 186% من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه بالضبط هي نفس الأزمة التي كانت من قبل، باستثناء أن البنك المركزي الأوروبي لم يعد قادرا الآن على طباعة النقود للهروب منها، مع ارتفاع التضخم.

لكن إيطاليا ليست اليونان. تشكل الأزمة في إيطاليا تهديدا مميتا لأحد أكبر اقتصادات منطقة اليورو.

يبلغ الدين العام لإيطاليا الآن حوالي 150% من ناتجها المحلي الإجمالي. وهذا وضع غير مستدام. لكن من أجل تقليصه، سيكون من الضروري إجراء تخفيضات كبيرة في الإنفاق العام. تحتاج البرجوازية الإيطالية إلى حكومة قوية لشن الهجوم على الطبقة العاملة. لكن من المستحيل تشكيل حكومة ائتلافية مستقرة.

إن سقوط حكومة دراغي في إيطاليا هو مؤشر آخر على غياب الاستقرار السياسي. من شأن الانهيار المالي في إيطاليا أن يشكل تهديدا خطيرا لمنطقة اليورو في وقت يزيد فيه ارتفاع أسعار الفائدة من صعوبة تمويل الديون.

فرنسا

تجري سيرورات مماثلة في فرنسا. فإيمانويل ماكرون، الذي يعتبر تجسيدا "للوسط"، يفقد سيطرته على السلطة. لقد وجه له الفرنسيون ضربة موجعة، وحرموه من الأغلبية في الانتخابات التشريعية.

وبعد أقل من شهرين على إعادة انتخابه رئيسا، فقد السيطرة على الجمعية الوطنية. لقد دعا الناخبين إلى تمكينه من أغلبية صلبة. لكن ائتلافه الوسطي عانى من هزيمة هائلة في انتخابات تركت السياسة الفرنسية في حالة استقطاب حاد.

حقق حزب الجبهة الوطنية، بزعامة مارين لوبان، توسعا على حساب الوسط. لكن كانت الكتلة اليسارية (الاتحاد الشعبي الاجتماعي والبيئي الجديد)، بقيادة جان لوك ميلينشون، والتي تضم ما تبقى من الحزب الاشتراكي والشيوعي والخضر، هي التي حققت أكبر المكاسب. ويبقى علينا أن نرى ما الذي سيفعله بانتصاره ذاك. لكن الشيء الواضح هو أن الوسط السياسي في فرنسا ينهار أمام أعيننا.

حكومة ماكرون ضعيفة، وستواجه ضغطا هائلا سواء من اليسار أو اليمين. ستكون حكومة أزمة منذ البداية. لقد كانت الحقيقة الأكثر أهمية هي ارتفاع مستوى الامتناع عن التصويت: 53% خلال الجولة الأولى و56% خلال الجولة الثانية. وهذا مؤشر واضح على انهيار الدعم للأحزاب القائمة، والنفور الشديد تجاه الوضع القائم.

قال ماركس إن فرنسا هي البلد الذي يصل فيه الصراع الطبقي دائما حتى النهاية. إن المسرح مهيأ لانفجار الصراع الطبقي في فرنسا، حيث يتمتع العمال بتقاليد عريقة في النزول إلى الشوارع.

الوضع الحالي غير مسبوق. يتحدث البعض عن إعادة إحياء حركة السترات الصفراء. لكن مع هذا الغضب الهائل الذي يتراكم، والكراهية تجاه ماكرون، يصير حدوث نسخة جديدة من ثورة 1968 ممكنا تماما.

أحد الاختلافات الكبيرة مع عام 1968 هو الانهيار الكامل للحزب الشيوعي. لم يعد الستالينيون يمتلكون ولو قسطا ضئيلا

من ذلك النفوذ الذي كانوا يتمتعون به في الماضي. وبالتالي فإنهم لن يتمكنوا من كبح جماح الحركة بمجرد أن تبدأ.

ومثلما حدث عام 1968، فإن الحركة يمكنها أن تندلع دون أي تحذير. يجب أن نكون مستعدين.

بريطانيا

تفكك حكومة بوريس جونسون ليس سوى جزء من هذا الواقع؛ مجرد انعكاس لأزمة الرأسمالية البريطانية المتفاقمة. بريطانيا التي كانت في يوم من الأيام أكثر بلدان أوروبا استقرارا، قد أصبحت ربما البلد الأكثر اضطرابا. لقد أصبح الوضع متشنجا بشكل متزايد، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

هناك سيرورة تجذر واضحة، ليس فقط بين الشباب الذين يبقون مجال عملنا الرئيسي. سوف تؤدي الهجمات الحتمية إلى إعادة تنشيط النضالات على الجبهة الصناعية.

في بريطانيا، حيث كان مستوى الإضرابات منخفضا جدا، صار لدينا الآن أول إضراب وطني للسكك الحديدية منذ 30 عاما، شارك فيه 40.000 من عمال السكك الحديدية. ويهدد عمال قطاع التعليم، وغيرهم من موظفي القطاع العام من ذوي الأجور المنخفضة، بأن يحذوا حذوهم.

وإلى جانب عمال السكك الحديدية، رأينا تحركات نحو خوض الإضراب بين صفوف سائقي الحافلات وعمال النظافة وعمال المطارات وعمال البناء وعمال البريد. موظفو القطاع العام والتعليم والأساتذة الجامعيون وحتى المحامون بدأوا في التحرك.

أصبحت الطبقة السائدة البريطانية قلقة من أن مزيج الأجور المنخفضة والتضخم سيؤدي إلى انفجار الإضرابات، لا سيما في القطاع العام، وتستعد لمعركة مع عمال السكك الحديدية، الذين يمتلكون تقاليد نقابية كفاحية.

تم التعبير عن مخاوف البرجوازية في مقال نشر مؤخرا في الفاينانشل تايمز في 18 يونيو:

قال أحد الوزراء إن الحكومة تسير "على حبل مشدود" للإبقاء على الأجور منخفضة وتجنب دوامة تضخم في الأجور دون التسبب في دفع مختلف القطاعات إلى الإضراب، وقال:

«إذا قمنا بهذا بشكل خاطئ، سنخاطر بمواجهة إضراب عام من شأنه أن يخلق مزيدا من الاضطرابات التي تهدد بتوقف الاقتصاد بأكمله».

سيفتح هذا إمكانيات كبيرة لعمل التيار الماركسي داخل النقابات العمالية.

وفي ألمانيا أيضا هناك منظور لانتعاش النضالات على الجبهة الصناعية.

من المقرر عقد ثلاث جولات تفاوض جماعية كبرى خلال الأشهر الستة المقبلة -في قطاع الصناعات المعدنية والكهربائية، وقطاع الصناعة الكيميائية والقطاع العام- ستؤثر على ما مجموعه حوالي سبعة ملايين عامل.

يثير ارتفاع تكاليف المعيشة وخطر الانهيار الاجتماعي شبح احتجاجات جماهيرية واسعة النطاق في الشوارع.

روسيا

لقد قلت مرات عديدة عن روسيا إنه لو كان الحزب الشيوعي الروسي حزبا شيوعيا حقيقيا، لما كانت هناك مشكلة. وهذا صحيح. لكن الحزب الشيوعي، بزعامة زيوغانوف، يلعب دورا مشابها لدور الاشتراكيين الديمقراطيين الإصلاحيين في الغرب: دور المعارضة الموالية لجلالة الملك. إنه الدعامة الرئيسية التي تسند بقاء بوتين في السلطة.

خلال المرحلة الأولى من الحرب، كانت هناك العديد من الاحتجاجات المناهضة للحرب. لكن نقطة الضعف الرئيسية للحركة المناهضة للحرب في روسيا هي أنها خاضعة لسيطرة الليبراليين البرجوازيين.

قد لا يحب العمال الروس بوتين، لكنهم يكرهون الإمبريالية الأمريكية وحلف الناتو، الذي يعتبرونه بحق تهديدا. لقد ألقى العمال نظرة واحدة على العناصر البرجوازية الموالية للغرب في تلك المظاهرات، وسرعان ما ابتعدوا باشمئزاز.

لا يمكن للحركة المناهضة للحرب أن تنجح في كسب ثقة الطبقة العاملة الروسية ما لم تنفصل عن الليبراليين.

لقد وقف رفاقنا بحزم ضد الموقف الشوفيني لقيادة الحزب الشيوعي الروسي. لكن يجب علينا أيضا أن نأخذ في الاعتبار الحالة المزاجية للطبقة العاملة، والتي هي في هذا الوقت مساندة بشكل أساسي للحرب. إن جوهر التكتيكات هو استعمال المطالب الانتقالية المناسبة التي يمكن أن تجد لها صدى عند الطبقة العاملة في وقت معين.

لا يوجد حتى الآن وضع ثوري في روسيا، لكن هذا يمكن أن يتغير. يجب علينا أن نتجنب استخدام الشعارات التي لا تلقى آذانا صاغية وتعزلنا عن العمال الروس. سيكون من الخطأ الفادح الخلط بين موقف العمال وبين الشوفينية القومية الرجعية لبوتين وقادة الحزب الشيوعي الروسي.

أشار لينين في عام 1917 إلى أن الجماهير قد تبنت ما أسماه "النزعة الدفاعية النزيهة"، ويجب على البلاشفة أن يأخذوا هذه الحقيقة بعين الاعتبار:

«شعار "تسقط الحرب!" صحيح بالطبع. لكنه لا يأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة لمهام اللحظة الحالية وضرورة **الاقتراب** من الجماهير الواسعة **بطريقة مختلفة**. إنه يذكرني بشعار "يسقط القيصر!" الذي توجه به المحرض عديم الخبرة في "الأيام الخوالي" ببساطة وبشكل مباشر نحو الريف، وتعرض للضرب الموجع. الجماهير المؤمنة بالنزعة الدفاعية الثورية أناس **نزيهون**، ليس بالمعنى الشخصي، بل بالمعنى الطبقي، أي أنهم ينتمون إلى طبقات (العمال والفلاحون الفقراء) ليس لها **في الواقع** أي شيء تكسبه من عمليات الضم واستعباد الشعوب الأخرى. لا يشبه هذا البرجوازيين والسادة والسيدات "المثقفين"، الذين يعرفون جيدا أنه من **المستحيل** التخلي عن عمليات الضم دون التخلي عن حكم رأس المال، والذين يخدعون بكلبية الشعب بعبارات جميلة، وبوعود غير محدودة، وضمانات لا نهاية لها».

(لينين: الدفاع الثوري وأهميته الطبقية، من كراس "مهام البروليتاريا في ثورتنا")

يرى العمال الحرب على أنها حرب دفاعية ضد الأعمال العدوانية لحلف الناتو والإمبريالية الأمريكية. لذلك سيكونون مستعدين لتحمل بوتين وتحمل النتائج السلبية للحرب لبعض الوقت.

لكن صبر الجماهير له حدود معينة. فعند لحظة معينة، خاصة إذا استمرت الحرب لفترة طويلة جدا، سيتحول ذلك المزاج إلى نقيضه، مما سيخلق جمهورا أكثر تقبلا للشعارات المناهضة للحكومة والشعارات الثورية.

أمريكا اللاتينية

تواجه أمريكا اللاتينية ككل أزمة اقتصادية واجتماعية كبرى. لقد ارتفعت نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع من 11,4% من السكان إلى ما يقرب من 15%! وسينضم 7,8 مليون شخص آخرين إلى صفوف الذين يعانون مما وصفته، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (CEPAL) بأنه: "انعدام الأمن الغذائي"، ليصل إجمالي عددهم إلى 86,4 مليون شخص.

سيؤدي هذا إلى تفاقم كل التوترات الاجتماعية في جميع البلدان الواحد منها تلو الآخر. ونرى هذا الاتجاه بالفعل في كولومبيا والإكوادور.

يمثل انتصار غوستافو بيترو في كولومبيا نقطة تحول مهمة، مع تداعيات كبيرة على بقية أمريكا اللاتينية. لقد فاز بيترو لأن الناخبين في المدن الكبرى صوتوا ضد الفساد والفقر واللامساواة والعنف، ومن أجل التغيير.

لكن ما هو نوع التغيير الذي يمكن توقعه من بيترو هو أمر آخر مختلف. في الواقع لقد ناقشت معه منذ بضع سنوات، في كاراكاس، وقد ترك لدي انطباعا سيئا للغاية. لقد أكد شكوكي في أن المقاتلين السابقين [في صفوف المغاوير] يتحولون دائما إلى أسوء الإصلاحيين.

من المعبر أن الولايات المتحدة قد رحبت بفوزه. تعتبره إدارة بايدن أفضل أداة لإبقاء الجماهير تحت السيطرة، لأن عقودا من القمع قد استنفدت هذا الخيار.

سيتعين على الجماهير أن تمر عبر مدرسة بيترو وستكون مدرسة صعبة للغاية. لكن صبر الجماهير ليس بلا حدود. عندما ستتضح أوجه قصور بيترو، سيصير الطريق مهيئا لفترة جديدة من الحركات الثورية الهائلة على مستوى أعلى.

ثم لدينا حركة كبيرة في شوارع الإكوادور، والآن هناك مؤشرات على حركة مماثلة بدأت في بيرو. ويسعدني أن أبلغكم أن رفاقنا الأوائل في ذلك البلد قد شاركوا بنشاط في الحركة.

لقد أثار الإضراب الوطني مسألة من يحكم المجتمع. لكن هذا السؤال لم يتم حله. يمكن لهذا المأزق أن يسبب التعب والخمول ويؤدي إلى الهزيمة. وهذه هي المشكلة المركزية.

لقد تعرضت الطبقة العاملة، خلال فترة طويلة، لأعباء لا تطاق، كانت تلك كافية لإثارة سلسلة من الانفجارات الثورية. ونحن الآن نرى في كل البلدان، الواحد منها تلو الآخر، وجود غليان عظيم. وبعبارة أخرى إن الظروف الموضوعية جاهزة للثورة.

لكن العامل الأساسي -العامل الذاتي- لا يتوافق مع الظروف الموضوعية على الإطلاق.

إفلاس "اليسار"

إن التفسير الحقيقي لهذا التأخر هو الغياب الكامل للقيادة، والإفلاس المطلق لقادة المنظمات العمالية. وعلى وجه الخصوص، من يسمون بـ "اليسار"، الذين أظهروا في كل مكان أنهم مفلسون.

يسخر اليساريون من الماركسيين الذين يعتبرونهم طوباويين ميؤوس منهم. في الواقع، لقد تخلوا منذ فترة طويلة عن أي فكرة لتغيير المجتمع وصنعوا سلامهم مع النظام الرأسمالي.

إنهم، لسبب ما، يعتبرون أنفسهم واقعيين عظماء. لكن واقعيتهم هي واقعية ذلك الذي يرغب في إقناع النمر بأن يكتفي بأكل السلطة بدلا من اللحم البشري. أي أنهم، بعبارة أخرى، هم أسوء أنواع الطوباويين.

بعد أن فقدوا كل الثقة في قدرة الطبقة العاملة على تغيير المجتمع، صاروا يعملون باستمرار ككابح للحركة، ويفعلون كل ما في وسعهم لإعاقتها، ويبحثون عن حلول وسط مع العدو الطبقي.

لكن الضعف يستدعي الاعتداء. فمقابل كل خطوة يقوم بها الإصلاحيون إلى الوراء، ستطالبهم الطبقة السائدة بعشرات الخطوات الأخرى.

ستخضع الأحزاب والقادة القدامى للاختبار، وسيتم التخلص منهم واحدا تلو الآخر، مما سيمهد الطريق لصعود معارضة ماركسية حقيقية. لذلك فإن أزمة الرأسمالية تعني أيضا أزمة الإصلاحية.

سوف تظهر منظورات الماركسيين على أنها صحيحة. هذه هي قوتنا الرئيسية: ليست الأعداد ولا المال ولا جهاز قوي، بل **قوة الأفكار**. وهذا شيء لن يفهمه الإصلاحيون الأغبياء.

في عام 1938، قال تروتسكي إنه يمكن اختزال الأزمة العالمية في شيء واحد: أزمة قيادة الطبقة العاملة. وما يزال هذا صحيحا حتى اليوم. لقد رأينا الدور الحاسم للقيادة في سيريلانكا. وستتكرر المأساة نفسها مرارا وتكرارا، إلى أن تتسلح الطبقة العاملة بالبرنامج الوحيد الذي يضمن نجاحها النهائي.

لن تتمكن الطبقة العاملة من الانتصار إلا عندما تكون مسلحة ببرنامج اشتراكي ثوري. والتيار الماركسي الأممي هو الذي يدافع عن هذا البرنامج اليوم.

"سماء اقتصادية مظلمة"

حذرت الإيكونوميست من «الأجواء الاقتصادية المظلمة، والتهديد القادم بشتاء قارس من السخط... انظروا في أي اتجاه تقريبا وسترون أسبابا للقلق بشأن التهديدات المروعة التي تواجه الاقتصاد العالمي.»

نظرة الاقتصاديين البرجوازيين متشائمة.

نظامهم بأكمله ينهار أمام أعينهم. ومع ذلك فقد خلقت الطبقة العاملة، من خلال عملها، ثروة هائلة، يمكن، إذا تم استخدامها بشكل صحيح، أن تحل جميع مشاكل البشرية.

قد يبدو الناتج العالمي الإجمالي البالغ 94 تريليون دولار رقما ضخما بالنسبة لنا اليوم، لكن هذا المبلغ سيبدو متواضعا للغاية في المستقبل. في عام 1970، كان الناتج العالمي الإجمالي يبلغ 03 تريليونات دولار فقط، أو أقل بثلاثين مرة مما هو عليه اليوم.

ومن المتوقع خلال الثلاثين عاما القادمة، أن يتضاعف الاقتصاد العالمي مرة أخرى. بحلول عام 2050 ، قد يقترب الناتج العالمي الإجمالي من 180 تريليون دولار. هذا على أساس رأسمالي. أما في ظل الاقتصاد الاشتراكي المخطط، فسيكون النمو أكبر بكثير.

ما الذي تعنيه هذه الأرقام؟ إنها تعني أنه لا يوجد أي شيء طوباوي على الإطلاق فيما يتعلق بالمنظور الاشتراكي. في الواقع، إن الأساس المادي لعالم اشتراكي موجود بالفعل. لدينا بين أيدينا كل ما هو ضروري لبناء جنة على الأرض.

لكن الشرط المسبق هو الإطاحة بالنظام الرأسمالي. يمكن أن تسنح لنا فرص عظيمة بسرعة أكبر بكثير مما نتخيل. لكن يجب أن نكون مستعدين! ويجب أن يبدأ هذا الاستعداد منذ الآن، ويمكن تلخيص الاستعداد في كلمة واحدة وهي: النمو.

لدينا أفضل الأفكار، لكن هذا وحده لا يكفي. علينا أن نعمل حتى تصبح هذه الأفكار مناضلين، بحيث يصبح الكيف كما، ويتحول الكم إلى كيف. ليس الأمر نفسه أن ندخل الوضع الجديد بمنظمة من مائة مناضل، وأن ندخلها بمنظمة من ألف مناضل.

يجب ألا نسمح لهذا التفصيل أو ذاك أن يصرف انتباهنا عن هذا الهدف، بل يجب أن نركز كل طاقاتنا على الهدف الرئيسي، وهو بناء الأممية الثورية.

هذا هو التحدي الذي نواجهه. إنه سباق مع الزمن. يجب ألا نسمح لأي شيء بأن يقف في طريقنا.

آلان وودز

23 يوليوز/تموز 2022

وصل العنف ضد النساء في مصر إلى مستويات غير مسبوقة، حيث قُتل عدد من النساء في الفترة الماضية على يد أزواجهن أو أقاربهن أو زملائهن الذكور، بخلاف كل المظاهر الأخرى للعنف ضد النساء التي يتعرضن لها يومياً. هذا التوحش هو علامة على نظام اجتماعي مأزوم يلقي بثقله على النساء، إن العنف المتصاعد ضد النساء هو جزء من السيرورة العامة لانحطاط المجتمع في السنوات الأخيرة في ظل الدكتاتورية العسكرية. في هذا السياق ننشر هذه المقالة الهامة للرفيق ديان كوكيتش، يشرح فيها تدهور وضع النساء في مصر منذ انحسار الحركة الجماهيرية في 2013، كما يبين نفاق الدولة والمؤسسات الدينية في التعامل مع تلك المأساة المستمرة، وعقم وعجز الأساليب الإصلاحية التي لا تؤدي إلى حل حقيقي لهذه المسألة الهامة والجدية، وأن الحل الوحيد هو التوجه للطبقة العاملة، وفي فهم أن النضال من أجل تحرر النساء هو جزء من النضال الطبقي والتحرر من المجتمع الطبقي. يجب على الماركسيين أن يكونوا حازمين في هذه المسألة، رافعين شعار: لا اشتراكية بدون تحرر حقيقي للنساء، ولا تحرر حقيقي للنساء بدون الاشتراكية.

تصدرت الحركة التي أطلق عليها اسم: «حركة #MeToo المصرية» عناوين الصحف في جميع أنحاء العالم منذ عام 2020، حيث يتم التشهير بأبرز المعتدين جنسيا عبر الإنترنت. في حين تراجع تصنيف البلد فيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي واضطهاد النساء خلال السنوات الأخيرة. إن هذه المسألة مرتبطة بمصير الثورة المصرية. وعلى أولئك الذين يريدون تخليص مصر من العنف ضد النساء أن يتوجهوا نحو الطبقة العاملة ويطلقوا النداء: انتهى وقت السيسي!

في يوليوز 2020 ، أنشأت طالبة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة حسابا مجهولا على منصة "Instagram" باسم "Assault Police"، حيث وصفت شخصا في فصلها بأنه مرتكب جريمة اغتصاب وابتزاز وتحرش جنسي. وفي غضون ساعات، تقدمت طالبات أخريات بقصصهن الخاصة عن نفس الشخص: أحمد بسام زكي. الشيء الذي فتح الباب على مصراعيه أمام نشر مئات القصص الأخرى من جميع أنحاء مصر، وتزايد الضغط على أحمد بسام زكي وأمثاله لكي تتم مقاضاتهم لارتكابهم جرائم عنف ضد النساء.

لدى حساب "eciloP tluassA" الآن ما يقرب من 053 ألف متابع، ويقدم تحديثات منتظمة عن أبرز قضايا الاعتداء الجنسي ونصائح للنساء حول كيفية الإبلاغ عن تجاربهن. ونتيجة لنشاط الحساب على وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت حالتان، منفصلتان لكن متعلقتان بنفس القضية، لمجموعات من الرجال من عائلات ثرية يصورون أنفسهم وهم يغتصبون شابات في فنادق فاخرة، بعد عدة سنوات من وقوع تلك الأحداث.

نضال النساء والثورة المصرية

لم ينشأ هذا النشاط الحالي عبر الإنترنت من العدم، كما أنه ليس مجرد انعكاس لتجربة هوليوود، بل هو أحد أعراض التأثير العميق للثورة المصرية على المجتمع. لقد دفعت الحركات الثورية، التي شهدتها مصر بين عامي 2011 و2013، بكل القضايا الملتهبة إلى السطح. الملايين من الناس الذين خنقهم النظام الدكتاتوري لعقود من الزمن، تمكنوا أخيراً من التعبير عن رغباتهم واحتياجاتهم بشكل علني، وربطها بالرغبات والاحتياجات الجماعية للآخرين الذين تم استغلالهم وقمعهم. تمكنت النساء من أن يرين أخيراً طريقة للخروج من أفظع أشكال الاضطهاد، وشعر الكثيرون للمرة الأولى أنه لم يعد يتعين عليهم المعاناة في صمت بعد الآن.

والآن، بعد هزيمة الثورة بسبب أزمة القيادة وتراجع الحركة الجماهيرية، فإن الرغبة في محاربة الاضطهاد التي استيقظت عند الكثيرين لم تختف مطلقا. وقد ظهر نفس المزاج في المظاهرات التي تطالب بسلامة النساء في الأماكن العامة وأماكن العمل، وكذلك ضد التحرش الجنسي. قامت النساء بالتنظيم الذاتي لحماية عربات المترو المخصصة للإناث فقط من المتسللين الذكور، وانتشرت دروس فن "Wen-Do" للدفاع عن النفس في جميع أحياء الطبقة المتوسطة في المدن.

كما تم نشر العديد من مقاطع الفيديو على فيسبوك لحوادث التحرش في الشوارع،

مما يسلط الضوء على المحن التي تتعرض لها جميع النساء المصريات تقريبا بشكل يومي. وقد أحدثت مقاطع الفيديو هذه رد فعل عنيف من جانب العناصر المحافظة في المجتمع. ومع ذلك، فإن حقيقة أن هذه الفيديوهات تنتشر بسرعة وتزايد الدعم لضحايا التحرش، تقف في تناقض حاد مع الثقافة القمعية المعادية للنساء التي تسود منذ عقود في كل أركان النظام الحاكمة.

في ديسمبر/كانون الأول 9102، ظهرت شابة فقيرة محجبة في برنامج تلفزيوني بارز لمناقشة نجاتها بعد تعرضها للاغتصاب الجماعي ومحاولة القتل في بلدة فرشوط بصعيد مصر. تبرأت من والدها -وهو عمل مخالف للغاية للعادات والتقاليد في مصر- لأنه لم يدعم قضيتها، وخاضت صراعا من أجل اتخاذ إجراءات ضد الذين اعتدوا عليها. لقد أحدثت تلك الحلقة صدمة عبر وسائل الإعلام الرئيسية.

نرى هنا إلى أي مدى وصل وعي النساء بفضل الثورة التي خلالها تمكنت الفئات المضطهَدة من المجتمع المصري من أخذ مصيرها بين أيديها. كانت هناك دعوات معينة لاتخاذ إجراءات بشأن قضايا النساء حتى قبل عام 1102، لكن الثورة كانت بمثابة تغيير جذري. لقد تغير المزاج في المجتمع بشكل جوهري. تجرأت الفئات الأكثر اضطهادا على تحدي الأعراف الاجتماعية المتخلفة، وتأكدت بجلاء إمكانية قيام حركات جماهيرية منظمة من الأسفل للتغلب على أجهزة الدولة القمعية.

الاضطهاد والثورة المضادة

في الوقت نفسه، يمكننا أن نرى العقبات التي تقف في وجه النساء في مصر، والحجم الهائل لاضطهادهن. 99% من المصريات اللاتي قابلتهن الأمم المتحدة في 3102 قلن إنهن تعرضن للتحرش الجنسي. من المحتمل أن نسبة 1% المتبقية هن نساء منعزلات في مجتمعاتهن المخملية الخاصة وسياراتهن التي يقودها سائق خاص محميات من أن يخضن تجربة الحياة الحقيقية في مصر.

عادة ما يتم إلقاء اللوم على النساء من قبل أفراد أسرهن على تعرضهن للاعتداء الجنسي، ففي المناطق الريفية يعتبر قيام أحد أفراد الأسرة الذكور بقتل المرأة ضحية الاغتصاب، لتجنيب الأسرة العار، أمرا معتادا. في استطلاع أجرته طومسون-رويترز عام 3102، صُنفت مصر على أنها أسوء مكان تعيش فيه النساء في الشرق الأوسط، حتى قبل السعودية، بسبب العنف وغياب الحقوق الإنجابية. الإجهاض غير قانوني في مصر في جميع الحالات (بما في ذلك لضحايا الاغتصاب) إلا عند استخدامه لإنقاذ حياة المرأة الحامل. وفي الوقت نفسه، هناك أكثر من سبعة وعشرين مليون امرأة مصرية ضحايا تشويه الأعضاء التناسلية "الختان".

الغالبية العظمى من النساء مسؤولات أمام الذكور من أفراد أسرهن (وهذا ما يشجعه القانون)، ويخضعن لحقوق أقل في الميراث ومزايا الضمان الاجتماعي. هناك العديد من المقاهي والأماكن الاجتماعية الأخرى التي يُمنع دخول النساء إليها بشكل مباشر أو غير مباشر.

ومع ارتفاع الأصوات المناهضة لاضطهاد النساء، تلجأ الطبقة السائدة باستمرار إلى استخدام قضية النساء لتعزيز الثورة المضادة. لقد أجرى ضباط الجيش اختبارات العذرية ضد ناشطات أثناء تفريق التظاهرات عقب سقوط مبارك. وتسللت عصابات البلطجية إلى الاحتجاجات في ميدان التحرير ومواقع أخرى للقيام باعتداءات ممنهجة ضد النساء. عندما كانت جماعة الإخوان المسلمين في السلطة، نشرت المحطات الإعلامية بشكل متكرر قصصا عن "انحرافات جنسية" بين المتظاهرين.

خلال السنوات الخمس الماضية، صعّد نظام السيسي من حملة القمع الجنسي، ضد النساء ومجتمع الميم، لإشعال نيران الرجعية. وفي عام 5102، تم اتهام اثنين من الراقصات الشرقيات البارزات بالفجور وألقي بهما في السجن لاختيارهما للملابس والإيماءات في مقاطع فيديو منشورة على موقع يوتيوب. حدث الشيء نفسه مع راقصة أخرى نشرت مقاطع فيديو على منصة "koTkiT" العام الماضي، وتم اتهام الممثلة رانيا يوسف بالفحش بعد أن ارتدت فستاناً شفافا في مهرجان سينمائي في القاهرة عام 8102. بين عامي 7102 و8102، كانت هناك حملة قمع ضد مجتمع الميم (مرة أخرى تم استخدام "الفجور" كمبرر قانوني)، بما في ذلك عشرات الاعتقالات الفردية وتفريق حفل لفرقة "مشروع ليلى" اللبنانية المعروفة بنشاطها في مجال مجتمع الميم. أدى التلويح بأعلام قوس قزح إلى مداهمة الشرطة للحفل الموسيقي، وبعدها خضع بعض الأشخاص للفحص الشرجي. كان هذا أكبر هجوم ضد مجتمع الميم تنفذه الدولة المصرية منذ مداهمة نادٍ للمثليين في القاهرة في عام 1002.

يتم استخدام اضطهاد النساء ومجتمع الميم من قبل النظام لمحاولة تعزيز دعمه بين الشرائح المحافظة في المجتمع وتقسيم الحركة الثورية المتراجعة نفسها. بالإضافة إلى تحكمهم في القوة الغاشمة للدولة والسيطرة على وسائل الإعلام، فإنهم يمتلكون في أيديهم السلطة التي امتدت لقرون من المؤسسات الدينية المصممة لترسيخ القيم الثقافية لعصر مضى وكبح الوعي الاجتماعي.

فقط عودة الحركة الثورية ستكون قادرة تماماً على تجاوز الخطوط الفاصلة التي رسمتها الطبقة السائدة بين الجماهير المصرية باستخدام هذه الوسائل. في غضون ذلك، هناك حاجة إلى قيادة ماهرة وواعية طبقياً لتحضير النضال ضد جميع أشكال الاضطهاد التي ستناضل ضدها الحركة الجماهيرية. يجب على القيادة الثورية ربط الكفاح ضد اضطهاد المرأة ومجتمع الميم بالمطالب الاجتماعية والسياسية الأساسية للثورة. كما يجب عليها تسمية الأعمال القمعية للنظام باسمها الصحيح - الثورة المضادة - ودعوة جميع المنظمات العمالية لمعارضتها.

التوازن الذي يقوم به النظام

ينبغي النظر إلى إجراءين تم تمريرهما من خلال البرلمان المصري ضد الاعتداء والتحرش الجنسي في هذا السياق الأوسع. القانون الأول، الذي صدر في عام 4102، اعترف بالتحرش الجنسي في القانون لأول مرة - وجعله يعاقب عليه بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات. والقانون الثاني، الذي تمت الموافقة عليه العام الماضي، وذلك جزئياً استجابة للحركة عبر الإنترنت بقيادة "eciloP tluassA" وغيرها، والذي يضمن عدم الكشف عن هويات الضحايا الذين يبلغون عن الاعتداء

والتحرش الجنسي.

هذه الإجراءات هي بالتأكيد تنازلات لمكافحة اضطهاد النساء، والتي تعكس الضغط الاجتماعي لاتخاذ إجراءات ضد آفة التحرش في الشوارع. وكذلك الأمر بالنسبة لإنشاء وحدات شرطة خاصة بقيادة نساء منذ عام 7102 في أحياء معينة، خاصة في القاهرة، للتصدي للتحرش.

في فعل منافق بشكل صارخ، أصدر الأزهر - المؤسسة الإسلامية الرئيسية في الدولة المصرية - بياناً الصيف الماضي شجع النساء ضحايا الاعتداء الجنسي على التحدث. كما ردد ملاحظاته السابقة لعام 8102، عندما صنف التحرش الجنسي على أنه حرام وخطأ الجاني: "ملابس النساء - مهما كانت - ليست ذريعة لمهاجمة خصوصيتها وحريتها وكرامتها".

تتعارض هذه الكلمات مع عقود من المقابلات التلفزيونية والتصريحات الرسمية، حيث بذل أئمة الأزهر والمنظمات الأخرى جهودًا كبيرة لتبرير الاعتداء والتحرش الجنسي، وإلقاء اللوم على الضحايا بناءً على سلوكهن وملابسهن. الأزهر من أكبر القوى الأيديولوجية المسببة لاضطهاد النساء في مصر تاريخياً. لكن الرأي العام بين الأجيال الشابة من المصريين وصل إلى نقطة تحول لا يمكن حتى لهذه المؤسسات المتخلفة أن تتجاهله.

إن من هم على رأس الدولة المصرية يدركون تماماً التوازن الدقيق للقوى في المجتمع في الوقت الحاضر، والذي لا يعبر عن نفسه إلا من خلال القصور الذاتي. هذا يفسر استراتيجيتهم المتناقضة في كثير من الأحيان. فمن ناحية، يعتمدون على جهاز الدولة القمعي ويلعبون على التقاليد الثقافية الرجعية التي يغذيها الدين. من ناحية أخرى، لا يسعهم إلا التشدق بالكلام على الانتصارات التقدمية مثل مكافحة العنف الجنسي. من خلال القيام بذلك، فإنهم يهدفون إلى تحويل هذه الصراعات إلى قنوات يمكنهم إدارتها، والتي لا تهدد مصالح الطبقة السائدة.

النظام بأكمله يحتاج إلى التغيير

على الرغم من أن النشطاء في الكفاح ضد العنف الجنسي قد لعبوا دورًا معيناً في انتزاع بعض الإجراءات المترددة من النظام، إلا أننا بحاجة إلى أن نكون واضحين تماماً بشأن ما تمثله هذه التنازلات في الممارسة العملية.

لم يفعل تغيير قانون التحرش الجنسي لعام 2014 شيئاً لوقف التحرش في الشوارع. كما أنه لا يستخدم على نطاق واسع للقبض على مرتكبي العنف الجنسي من قبل ضباط الشرطة الذين يقفون ضد الضحايا، أو نظام قضائي مؤسس على الشريعة الإسلامية. تنتهي حوادث التحرش عموماً إلى عدم اتخاذ أي إجراء على الإطلاق، حيث يعتمد الجناة على دعم كل من رجال الشرطة وشهود العيان.

حظي تعديل القانون لحماية هوية الضحايا بالثناء من الناشطات النسويات والناجيات البارزات من الاعتداء الجنسي. العديد من هؤلاء الناجيات هن شخصيات إعلامية تلقوا الإساءات والتهديدات على وسائل التواصل الاجتماعي بعد أن أصبحت قضاياهن معروفة للجمهور. لكن يبقى أن نرى كيف ستعمل ميزة إخفاء الهوية هذه في الواقع مع معظم النساء المصريات، اللائي ينتمين إلى الطبقة العاملة أو من خلفيات فقيرة. كيف يمكنك أن تكوني مجهولة الهوية من أفراد عائلتك، الذين قد يصمونك ويعرضونك لمزيد من العنف؟ كيف يمكن لفتاة من فرشوط أن تبقى مجهولة الهوية في مسقط رأسها، والتي أجبرت بسبب ذلك على الركض، ملطخة بالدماء وجردت من ملابسها، للوصول إلى مركز الشرطة المحلي؟

والفكرة القائلة بأن المزيد من رجال الشرطة في الشوارع - سواء كانوا رجالاً أو إناثاً - يمثلون حاجزًا فعالاً أمام التحرش تبدو وكأنها مزحة قاسية لمعظم النساء المصريات. عندما لا يأتون للدفاع عن المتحرش، فإن ضباط الشرطة غالباً ما يتحرشون بأنفسهم. ومن الشائع أيضاً أن يقوم ضباط الشرطة الذكور بابتزاز النساء أو انتزاع رشاوى منهن في صورة خدمات جنسية. لكي لا ننسى، تبين أن العديد من أفراد العصابات التي نفذت اعتداءات جنسية منظمة على المتظاهرات في الحركة الثورية كانوا يحملون هويات جهاز أمن الدولة.

يجب أن نكون واضحين أن قوات الشرطة لمكافحة التحرش تشكل جزءًا من نفس الجهاز من نفس الدولة التي تم استخدامها ضد الجماهير المصرية أثناء الثورة. تُستخدم الشرطة بانتظام ضد الحركة النسائية وتحركات العمال والشباب المصريين في الشوارع اليوم، حيث تدافع عن مصالح الطبقة السائدة ضد أي تعبير ديمقراطي حقيقي من أسفل. لا تستطيع الجماهير

المصرية، سواء كانت تحارب اضطهاد النساء أو تخوض نضالات أخرى، الاعتماد على المدافعين المسلحين عن النظام لحمايتها.

كما لا يمكنهم الاعتماد على البرلمان، الدمية التابعة للسيسي، في تنفيذ مطالبهم. في يناير 1202، حاول مجلس الوزراء اقتراح قانون جديد للأحوال الشخصية يترك القرار النهائي بشأن حق المرأة في الزواج والسفر إلى الخارج والولادة وتسوية الطلاق وحضانة أطفالها لـ «ولي أمرها» الذكر. وهذا يعكس المواقف الحقيقية تجاه اضطهاد المرأة التي تتبناها هؤلاء البرلمانيات. تم تأجيل مشروع القانون بسبب ردود الفعل الشعبية المناهضة له، مما دفع الرئيس السيسي نفسه إلى التدخل ليقترح أن الحكومة تريد "الاستماع إلى الجميع" قبل اتخاذ قرار بشأن القانون.

في غضون ذلك، غادر العديد من الرجال المتورطين في عمليات اغتصاب جماعي في الفنادق البلد، وبالتالي لن يحاكموا على أفعالهم. تؤوي المملكة المتحدة حالياً واحدًا منهم على الأقل، وما يزال واحدًا آخر رهن الاحتجاز في مصر.

يتحمل نشطاء حركة مناهضة التحرش مسؤولية زيادة الوعي بالعنف الجنسي في مثل هذه الحالة. لكن المشكلة ليست في "الوعي". كما لا يمكن حل المشكلة العامة عن طريق زيادة المساعدة القانونية لضحايا العنف والاعتداء والمضايقات. هناك خمسون مليون امرأة وفتاة، غالبيتهن من خلفية فقيرة، يمرون بنفس الشيء بدرجة أو بأخرى في مصر.

عندما يتم الوصول إلى بعض هؤلاء النساء، بطريقة ما، غالباً ما تكون حملات وسائل التواصل الاجتماعي والاستشارات القانونية بدون فائدة عملية. وذلك قبل الأخذ في الاعتبار وجود نظام قانوني مصري مؤسس ضد النساء. يتغلغل اضطهاد النساء في جميع مجالات الحياة في مصر، من الأسرة المنزلية والروابط الأسرية، إلى المدرسة والمسجد والكنيسة والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي وأماكن العمل والشارع.

على أساس الرأسمالية، ستكون هناك دائماً طبقة سائدة مصرية لها استخدامات عديدة لاضطهاد النساء في الحفاظ على حكمها. إن حق الرجل في السيطرة على النساء أمر أساسي لمنع وحدة الجنسين على أساس طبقي، الأمر الذي من شأنه أن يهدد النظام القائم بشكل أساسي كما حدث أثناء الثورة المصرية.

ترفض الطبقة السائدة إنفاق الأموال على توفير المؤن الاجتماعية التي من شأنها أن تخفف عبء الأعمال المنزلية عن كاهل النساء. إنهم يفضلون أن تتعفن النساء في المنازل، معزولات عن الصراع الطبقي ومحكوم عليهن بالعبودية. قد يقولون بضع كلمات رائعة حول مكافحة التحرش الجنسي، لكنهم لن يعالجوا هذا الخطر الذي تتعرض له النساء في جميع أنحاء مصر من جذوره، لأنه جزء أساسي من نظامهم.

القوة في الصراع الطبقي

لا يمكن للنشطاء المناهضات/ين للتحرش، مهما كانت شجاعتهن/م، أن يغيروا المجتمع بشكل جذري بمفردهن/م. لإنهاء ما بدأ قبل عشر سنوات وتحويل مصر بشكل جذري لإرساء الأساس لتحول ثقافي حقيقي، يجب على أولئك الذين يناضلون من أجل تحرر النساء أن يناشدوا أقوى قوة في المجتمع: الرجال والنساء العاملون الذين بدونهم لا يستطيع المجتمع أن يعمل.

الطبقة العاملة، في معظمها، غائبة بشكل واضح عن حركة "#MeToo" المصرية. ومع ذلك، تعاني نساء الطبقة العاملة من اضطهاد مزدوج: باعتبارهن عاملات وكذلك نساء. كانت الطبقة العاملة هي التي شكلت العمود الفقري للثورة المصرية، والتي أدت إضراباتها الجماهيرية في النهاية إلى انهيار نظامي مبارك ومرسي. وقد كان مزيج المطالب الديمقراطية والاجتماعية هو الذي وحد الجماهير المصرية في النضال - رجالاً ونساءً، من شرائح الشباب من الطبقة الوسطى إلى جماهير الطبقة العاملة.

يجب أن ترتبط المطالب الديمقراطية بسلامة النساء والمساواة الكاملة أمام القانون بالمطالب الاجتماعية التي تنطبق على جميع العمال. كانت الثورة المصرية مليئة بأمثلة لا حصر لها من النساء الجريئات الصامدات اللائي لعبن الدور الحاسم في المعارك ضد الدولة وضد رؤسائهن.

كانت نساء شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة من أطلقن تمرد 6 أبريل 8002، وهو ما ألهم الثورة. هن اللاتي طالبن رفاقهن الذكور بالانضمام إليهن في الإضراب. كانت النساء هن من حثثن على التظاهرات الجماهيرية في شوارع المدينة في الأيام الأولى للثورة، تحملن وطأة الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي الذي أطلقته قوات الدولة عليهن.

لا يمكن كسب مطالبنا إلا من خلال أساليب النضال الجماعي والدفاع عن النفس التي طورتها الجماهير خلال الثورة، وليس من خلال أساليب الدولة الرأسمالية. يقع على عاتق قادة المنظمات العمالية مسؤولية تبني هذه الأساليب في النضال من أجل تحرر النساء وضد العنف الجنسي في الحركة العمالية. في الوقت الحالي، وصلت الحركة المناهضة للعنف الجنسي إلى طريق مسدود. بدون الاتصال بالطبقة العاملة، ليس لديها مكان آخر تذهب إليه.

هذا الصراع ليس فقط حول ما هو ممكن اليوم، ولكن ما هو ممكن غدًا. تعمقت التناقضات التي أدت إلى الثورة المصرية في السنوات التي تلت خروجها عن مسارها. ستعود حركة ثورية جماهيرية بنفس الحجم، وستكون مسألة اضطهاد النساء عاملاً في الحركة كما كانت من قبل. إن التجربة العملية للجماهير المصرية، من النساء اللواتي تغلبن على الاضطهاد الخانق للوقوف إلى جانب الرجال في النضال (وغالباً ما يمنحون القيادة للرجال)، علمتهم في ثمانية عشر يوماً أكثر من حياتهم في ظل شوفينية المجتمع الطبقي. لقد قاموا بشكل غريزي بالقضاء على المضايقات في حركتهم، وفي المقابل، تم استخدام المضايقات كسلاح مباشر من قبل الثورة المضادة المنظمة.

المهمة الآن هي بناء قيادة ثورية للعمال والشباب المتقدمين، والتي يمكنها أن تجعل الفهم الغريزي وشبه الواعي للجماهير واعياً: أن النضال ضد اضطهاد النساء مرتبط بالنضال الطبقي. فقط من خلال توفير بديل للرأسمالية وهزيمة الثورة المضادة بشكل حاسم، يمكننا أن نأمل في التخلص من جميع أشكال هذا الاضطهاد المنتمي إلى الماضي.

ديان كوكيتش

08 مارس/آذار 2022

الماركسية ضد التحررية
المدرسة الاقتصادية النمساوية:
متعصبو السوق الرأسمالية الحرة

هزت الرأسمالية، خلال الفترة العاصفة لأوائل القرن العشرين، اضطرابات ثورية، بينما كانت الأفكار الماركسية تخطو خطوات كبيرة إلى الأمام داخل الحركة العمالية الأوروبية. وردا على ذلك، حاول مجموعة من المثقفين في فيينا شن هجوم نظري على الماركسية. فسعوا من جهة إلى "دحض" نظرية قيمة العمل، التي هي مفتاح نظريات ماركس. وحاولوا، من جهة أخرى، "إثبات" أن التخطيط الاقتصادي الاشتراكي مستحيل من حيث المبدأ. في هذا المقال يجيب الرفيق آدم بوث على حججهم، موضحا كيف أن محاولاتهم للإطاحة بالماركسية تمثل، في كلتا الحالتين، تراجعا عن النظرة العلمية والمادية نحو نهج مثالي ذاتي.

في وقت كتابة هذا المقال، يوجد الاقتصاد العالمي في قبضة الفوضى والأزمات -نتيجة مزيج قابل للاشتعال من التقلبات السريعة في الطلب، وسنوات من النقص المزمن للاستثمار، واختناق الإنتاج والتوزيع الناجم عن الجائحة.

يتوقع بعض الخبراء أن الأمر سيستغرق سنوات قبل أن تتم تصفية متأخرات الديون وسد النقص في العمالة وتحقيق استقرار الأسعار. وفي غضون ذلك ستواجه الأسر ندرة المواد الأساسية مثل الغذاء والوقود، وتآكل الدخل الحقيقي بسبب الارتفاع السريع للتضخم.

التناقضات المجنونة ظاهرة في كل مكان. ففي بريطانيا، على سبيل المثال، من المقرر أن يتم ذبح 100.000 خنزير والتخلص منها كنفايات، بسبب نقص الجزارين المهرة. أو بعبارة أخرى فإن المنطق البارد للربح يؤدي إلى موت أعداد هائلة من الحيوانات بلا معنى، في حين أن الأسواق تعرف خصاصا رهيبا.

يمكن رؤية مثال مشابه في سوق العقارات في المملكة المتحدة، حيث ذلك المشهد المثير للاشمئزاز لمئات الآلاف من المنازل الفارغة التي تُستخدم وسيلة للمضاربة، في حين ينام مئات الآلاف من الأشخاص في الشوارع، وحيث قوائم الانتظار الطويلة لطلبات السكن المقدمة للمجالس البلدية، وأزمة سكن حادة.

وفي غضون ذلك تواجه البشرية، على الصعيد العالمي، أزمة وجودية بسبب كارثة المناخ. من الواضح أن الرأسمالية تقتل الكوكب. لكن السياسيين الرأسماليين ليست لديهم حلول لهذه الكارثة الوشيكة.

تشكل كل هذه الأحداث دليلا جيدا على ما يسمى بـ"كفاءة" و"دينامية" السوق الحرة؛ و"فضائل" المنافسة. لقد سلطت الضوء على إفلاس الرأسمالية، التي هي نظام للإنتاج من أجل الربح وليس من أجل تلبية الاحتياجات. وأظهرت لماذا نحتاج إلى بديل اشتراكي حقيقي، قائم على التخطيط الاقتصادي والملكية العامة والرقابة العمالية.

أمام هذه الفوضى والجنون، صار مناصرو السوق الحرة، بمن فيهم الأشد تعصبا، أكثر هدوءا في الآونة الأخيرة، سواء في المواقع الإلكترونية أو في وسائل الإعلام أو في الشوارع.

ومع ذلك فإن الموقف الأساسي الذي يدافعون عنه، بخصوص كفاءة السوق، ما يزال حيا وبصحة جيدة داخل أقسام الاقتصاد والكتب المدرسية بالجامعات، حيث تتم تغذية الطلاب بشكل إجباري وفق نظام غذائي قائم على "فرضية كفاءة السوق".

ليس الاقتصاد، وفقا لمثل هذه "النظريات"، سوى سلسلة من الرسوم البيانية والمعادلات والنماذج الرياضية، لنظام مثالي من المفترض أن يكون في حالة توازن وتناغم مثاليين، لولا النقابيين المزعجين الذين يطالبون بأجور أعلى، والأبناك المركزية التي تطبع الكثير من الأموال وتنفخ الفقاعات، والسياسيين الذين يقيمون حواجز مشؤومة في وجه التجارة الحرة.

إن هذه الأفكار، في الواقع، قديمة قدم الرأسمالية نفسها. يمكن إرجاعها إلى "قانون ساي"، المنسوب إلى جان باتيست ساي (اقتصادي فرنسي كلاسيكي من أواخر القرن الثامن عشر / أوائل القرن التاسع عشر)، الذي أكد أن العرض يخلق طلبا خاصا به؛ وأن كل بائع يجلب مشتريا إلى السوق.

خلاصة هذا "القانون" المفترض هي أنه يجب ترك السوق دون عوائق ودون قيود، من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد. وبغض النظر عن العواقب الاجتماعية والتكلفة البشرية، فإنه على "المدى البعيد" سيكون كل شيء على ما يرام، لو تم فقط السماح لـ"اليد الخفية" للسوق بأن تمارس سحرها.

هذه هي الفرضية الأساسية لرأسمالية "دعه يعمل" التي تشبث بها التحرريون طيلة عقود بكل عناد.

المدرسة الكلاسيكية

يمكن العثور على الجذور النظرية للتحررية الحديثة في "المدرسة النمساوية" للاقتصاد، التي أشهر ممثليها هم فريدريك هايك وأستاذه لودفيغ فون ميزس.

وبدورهم فإن هؤلاء الرجعيين الصريحين يعتبرون أنفسهم الورثة الحقيقيين للمدرسة الليبرالية الكلاسيكية للاقتصاديين البرجوازيين، والذين من بين أشهرهم شخصيات مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو.

ظهرت المدرسة الكلاسيكية باعتبارها فرعا من "الاقتصاد السياسي"، أي الاقتصاد باعتباره مجالا محددا للدراسة، والذي تطور مع صعود الرأسمالية. أنتجت هذه المدرسة مفكرين حاولوا فهم الاقتصاد بطريقة علمية؛ وسعوا لدراسة الرأسمالية باعتبارها نظاما له قوانينه وديناميكاته.

وبينما اعتمدوا على قوة التجريد لكشف تلك القوانين، فإنهم لم ينحدروا إلى تلك "النماذج" الرياضية المثالية التي لا علاقة لها بالواقع، والتي هي سمة مميزة للاقتصاديين والأكاديميين البرجوازيين اليوم.

كان الاقتصاديون الكلاسيكيون جزءا من عصر التنوير في القرن الثامن عشر، أي حركة فكرية تستند إلى نظرة فلسفية مادية، حاولت إيجاد تفسير للظواهر الموجودة في الطبيعة والمجتمع يرتكز على "العقل" و"العقلانية".

بلغت المدرسة الكلاسيكية ذروتها مع الاقتصاديين البريطانيين مثل سميث وريكاردو، اللذان بحثا في الأسئلة الرئيسية المتعلقة بأساليب عمل النظام الرأسمالي، بما في ذلك مفاهيم مثل القيمة والتجارة والأجور والريع وتقسيم العمل.

لقد عكست ليبراليتهم بدورها مصالح البرجوازية البريطانية، حيث قدمت مبررا نظريا لسياسات التجارة الحرة التي كانت طبقتهم الرأسمالية تنتهجها من أجل خلق السوق العالمية والسيطرة عليها.

وفيما يتعلق بمحاولة فهم الرأسمالية نظريا وعلميا، فقد واصل ماركس بوعي من النقطة التي توقف عندها ريكاردو. وبهذا المعنى أشار ماركس وإنجلز إلى أفكارهما على أنها "اشتراكية علمية"، حيث استندا إلى وجهة نظر مادية للتاريخ والاقتصاد، وليس إلى مخططات مثالية لكيفية ظهور المجتمع.

لكن وعلى عكس ريكاردو، لم يكن الغرض من كتابات ماركس الاقتصادية تمثيل مصالح البرجوازية، بل التسليح النظري للطبقة العاملة والحركة العمالية.

وانطلاقا من نفس فرضيات ريكاردو وأفضل الاقتصاديين الكلاسيكيين، أظهر ماركس في المجلدات الثلاثة لـ"رأس المال" -والعديد من الأعمال الاقتصادية الأخرى- كيف أن الرأسمالية مليئة بالتناقضات وعرضة للأزمات بطبيعتها.

ومن خلال استخدامه لهذه الطريقة، وتطويره لنظريات الاقتصاديين الكلاسيكيين، واستخلاصه للاستنتاجات المنطقية المتضمنة فيها، كان ماركس يهدف إلى "توجيه ضربة نظرية للبرجوازية لن تتعافى منها أبدا"[1].

لقد برهن ماركس على الاستنتاجات التي انبثقت من تطويره لأفكار سميث وريكاردو، وذلك على أساس مادي وعلمي صلب. لقد أظهر كيف أن الرأسمالية تحتوي على بذرة تدميرها، بفعل نفس تلك القوانين التي اكتشفها الاقتصاديون الكلاسيكيون.

ولذلك اضطر الاقتصاديون البرجوازيون، الذين جاءوا بعد ريكاردو، إلى الارتداد والتخلي عن المنهج العلمي للمدرسة الكلاسيكية، والرجوع إلى المثالية، وستر تناقضات الرأسمالية.

كان هذا هو السبب الذي جعل ماركس يسمي هؤلاء السيدات والسادة بالاقتصاديين "المبتذلين". حيث أنهم عوض محاولة فهم وشرح النظام الرأسمالي بنزاهة، أصبح هؤلاء المفكرون الرجعيون مجرد "مدافعين" عنه.

هجوم مدرسة فيينا

بحلول نهاية القرن التاسع عشر صارت الطبقة العاملة المنظمة أكثر قوة. تم بناء النقابات العمالية الجماهيرية والأحزاب الاشتراكية. وفي 1889، تأسست الأممية الثانية لتنسيق جهود الحركة الاشتراكية الأممية.

لقد أعلنت تلك المنظمات -بالأقوال على الأقل- تبنيها لأفكار الماركسية والاشتراكية العلمية والثورة.

شعرت الطبقة السائدة بتهديد هذه الحركة العمالية الصاعدة والأفكار الماركسية التي ارتكزت عليها، وبدأت في شن هجوم أيديولوجي مضاد شامل. كان مركز هجماتهم في النمسا، ومن جامعة فيينا على وجه الخصوص.

كانت العاصمة الأصلية للإمبراطورية النمساوية المجرية، فيينا، خلال نهاية القرن التاسع عشر، موطنا لمجموعة من الحركات الفكرية والثقافية والعلمية، ومن بين الشخصيات الشهيرة التي كانت هناك الفيلسوف لودفيغ فيتجنشتاين، والفنان غوستاف كليمت، ومؤسس التحليل النفسي سيغموند فرويد.

وفي غضون ذلك أصبحت جامعة فيينا مرتعا للأفكار الرجعية. فمن الناحية الفلسفية كانت أرضا خصبة للمثالية الذاتية لإرنست ماخ، والتي أصبحت منتشرة حتى بين فئة من المثقفين والحركة الاشتراكية في روسيا.

ونتيجة لذلك فقد شعر لينين أنه من الضروري شن هجوم مضاد حاد ضد ماخ

وأتباعه، وهو ما قام به ببراعة في كتابه المادية والنقد التجريبي، الذي هو جدال قوي فضح فيه عقم تلك الآراء الذاتية، وفي نفس الوقت وفر دفاعا شاملا عن المادية.

ومع ذلك فقد كانت أفكار ماخ مؤثرة في التطور اللاحق لمزيد من الاتجاهات الفلسفية المشؤومة، مثل الوضعية المنطقية، التي تبنتها حلقة فيينا. وهذه بدورها تركت بصماتها على المفكرين النمساويين مثل كارل بوبر، الذي شن حربا صريحة على الماركسية والمادية التاريخية.

نظرية قيمة العمل

أما على الصعيد الاقتصادي فقد قاد الهجوم البرجوازي النمساوي شخصيات مثل يوجين فون بوهم بافيرك، وفريدريش فون فيزر، ومعلمهم كارل مينجر، الذين تأثروا بدورهم بالمثالية الذاتية التي كانت سائدة في جامعة فيينا وضواحيها.

لقد وجهوا أهم طلقاتهم ضد الماركسية على "نظرية قيمة العمل"، التي تمثل أساس الاقتصاد الماركسي، والتي تقدم تفسيرا لقانون القيمة الذي يقوم عليه تبادل السلع (السلع والخدمات المنتجة لغرض التبادل) وبالتالي ديناميات الرأسمالية.

وبدلا من نظرية قيمة العمل، كانت للمدرسة النمساوية نظريتها الخاصة، وهي: نظرية المنفعة الحدية.

باستنادها إلى الاختيارات الفردية للمستهلك، وليس على العوامل الاجتماعية الموضوعية، شكلت نظرية المنفعة الحدية "نظرية" غير علمية وذاتية تماما، والتي تم تطويرها بشكل متزامن من قبل العديد من الاقتصاديين المبتذلين في جميع أنحاء أوروبا، بمن في ذلك وليام ستانلي جيفون في بريطانيا، وليون والراس في فرنسا/سويسرا، وكارل مينجر في النمسا.

تتناقض نظرية المنفعة الحدية بشكل حاد مع نظرية قيمة العمل التي هي نظرية مادية يمكن تتبع جذورها وصولا إلى أرسطو، الذي شرح أن العمل -ووقت العمل- هو الذي يجعل الأشياء ذات قيمة.

وقد تم تبني هذا المفهوم وتطويره من قبل الاقتصاديين الكلاسيكيين، مثل سميث وريكاردو، وشكل ركيزة أساسية لنظرياتهم الاقتصادية. استند ماركس، بدوره، على نظرية قيمة العمل، وأعطاها عمقا ديالكتيكيا كانت النظرة الكلاسيكية تفتقر إليه.

كانت مشكلة أفكار سميث وريكاردو هي أنه على الرغم من سعيها وراء "العقلانية" على أساس نهج علمي، فإنها كانت مشبعة بفردانية الليبرالية البرجوازية التي كانا يمثلانها.

يجب الإشادة بهما لمحاولتهما تحليل الرأسمالية باعتبارها نظاما يتحرك وفق قوانين يمكن اكتشافها وفهمها. لكن هذا النظام كان بالنسبة لهما بسيطا ميكانيكيا.

لقد نظرا إلى الاقتصاد على أنه مجرد إضافة لأفراد يعملون ويتبادلون بشكل مباشر مع بعضهم البعض؛ أفراد معزولين على جزيرة جرداء، يقارنون في رؤوسهم وقت العمل الضروري لمختلف الأنشطة الإنتاجية.

في نموذج "روبنسون كروزو" هذا، لا يوجد سوى فرد واحد، هو في نفس الوقت المنتج الوحيد والمستهلك الوحيد. وعندما يتم فحص قوانين التبادل، فإن ذلك يتم على أساس معاملة النظام الرأسمالي على أنه مجرد نسخة موسعة لاقتصاد المقايضة.

وعلى سبيل المثال فقد يقضي ذلك الساكن المعزول لتلك الجزيرة الخيالية أربع ساعات في تقطيع الأشجار لإنتاج طوف خشبي، وأربع ساعات أخرى في حصاد مائة ثمرة جوز الهند؛ وهكذا يستنتج أن طوفا واحدا يساوي مائة ثمرة جوز الهند.

لكن من الواضح أن هذا السيناريو الافتراضي المجرد بعيد كل البعد عن حقائق الرأسمالية. نحن نعيش في اقتصاد لا يتألف من أفراد منعزلين، بل من طبقات: من العمال الذين يجب أن يكسبوا قوت يومهم من خلال الأجر؛ والرأسماليين الذين يستخدمون هؤلاء العمال ويستغلونهم من أجل جني الأرباح.

كما أن التجارة والتبادل لا تتمان بشكل مباشر بين المنتجين الأفراد، في شكل مقايضة، بل من خلال الشركات والمستهلكين؛ أي من خلال التفاعلات غير الشخصية للمال والسوق، وفي هذه الأيام عن طريق الدخول إلى المنصات التي توفرها الاحتكارات العملاقة مثل أمازون.

ماركس والقيمة

لهذا السبب أخذ ماركس هذه الفرضية الأساسية لقيمة العمل -أي أن العمل هو مصدر كل قيمة جديدة- وطورها أكثر.

وقد أوضح أنه ليس وقت العمل **الفردي**، بل وقت العمل **الضروري اجتماعيا** هو ما يجعل السلع ذات قيمة، أي: متوسط الوقت اللازم لإنتاج سلعة للسوق، في ظل ظروف تكنولوجية وتاريخية معينة.

كانت هذه الفكرة، بدورها، أساس نظرية ماركس عن الاستغلال، التي كشفت لغز مصدر الأرباح، والذي هو لغز استعصى على الاقتصاديين الكلاسيكيين.

وباختصار فقد أوضح ماركس أن أرباح الرأسماليين تأتي من فائض القيمة، والذي هو ببساطة العمل غير مدفوع الأجر للطبقة العاملة.

قال ماركس إن ما يشتريه الرأسماليون من العمال ليس **عملهم**، بل **قوة عملهم**، أي قدرتهم أو مقدرتهم على العمل لفترة زمنية معينة (ساعة، يوم، شهر، إلخ)، التي يحصلون على أجر في مقابلها.

لكن خلال يوم العمل، ينتج العامل قيمة أكبر مما يُدفع له في شكل أجور؛ أي أن الطبقة العاملة لا تستغرق سوى جزء يسير من يوم العمل، في المتوسط، لإنتاج السلع اللازمة للحفاظ على قوة العمل الخاصة بها وإعادة إنتاجها.

وما تبقى من يوم العمل، فوق وقت العمل **الضروري اجتماعيا** المطلوب لإعادة إنتاج الطبقة العاملة، يشكل وقت عمل **فائض**، وبالتالي فائض في القيمة، يحصل عليه الرأسمالي مجانا في الواقع.

وبالتالي فإن قانون القيمة يكمن وراء كل ديناميات الرأسمالية الأخرى: تدافع أرباب العمل لتكثيف وتيرة العمل واعتصار المزيد من فائض القيمة من الطبقة العاملة؛ وزيادة الإنتاجية من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، من أجل التنافس مع المنتجين الآخرين، وبالتالي تحقيق أرباح هائلة؛ والميل المتأصل نحو التراكم والتوسع والنمو.

والأهم من ذلك هو أن نفس قانون القيمة هذا، يشرح أيضا لماذا تغرق الرأسمالية بشكل دوري في الأزمات -أزمات فائض الإنتاج- التي تنشأ بسبب مصادر الربح، أي حقيقة أن الطبقة العاملة، التي لا تتلقى إلا جزءا فقط من القيمة التي تخلقها، لا يمكنها أبدا أن تشتري جميع السلع التي تنتجها. أو بعبارة أخرى حقيقة أن قوى الإنتاج، في ظل الرأسمالية، تتجاوز باستمرار حدود السوق.

السعر مقابل القيمة

يمكن لمنظري المدرسة النمساوية أيضا أن يروا أهمية نظرية قيمة العمل بالنسبة للماركسية. ولذلك سعوا صراحة إلى تركيز هجماتهم على ما اعتبروه نقطة ضعف الاشتراكية العلمية.

كانوا يعتقدون أنه إذا تمكنوا من تقويض هذا الأساس، فإن بقية النظرية الماركسية ستنهار، وستنهار معها الحركة الاشتراكية بأكملها.

وقد صار يوجين فون بوهم باورك، الذي هو أحد تلاميذ كارل مينجر، بطلا للكلاسيكيين الجدد النمساويين في معركتهم ضد الماركسية. كتب عنه جانيك واسرمان، مؤلف كتاب "الحديون الثوريون" الذي هو سيرة جماعية للمدرسة النمساوية، قائلا: «لقد أدرك خطر الاشتراكية الماركسية الذي يلوح في الأفق، سياسيا واقتصاديا، وحاول تقويضها باستخدام نظرية المنفعة الحدية»[2].

قام بوهم باورك بتوجيه العديد من الانتقادات لنظرية قيمة العمل وللماركسية، والتي كان معظمها مبنيا على سوء فهم (ربما يكون مقصودا) للفرق بين **العمل** و**قوة العمل**؛ لكن الأهم من ذلك خلطه بين **القيمة** و**السعر**.

لقد سبق لماركس نفسه أن ميز بينهما بوضوح شديد. إنه لم ينف دور قوى السوق -العرض والطلب- في تحديد الأسعار. لكن هذه الأخيرة، كما أوضح ماركس، مجرد تذبذبات حول مقياس أساسي.

وأوضح أن هناك نظام وراء ما يبدو أنه عشوائية وفوضى في الأسعار؛ هناك قانون موضوعي. أو بعبارة أخرى فإنه وسط تلك التقلبات و"الحوادث العرضية"، هناك "ضرورة": قانون القيمة.

يشرح ماركس في كتاب "رأس المال" قائلا:

> «في خضم علاقات التبادل العرضية والمتقلبة باستمرار بين المنتجات، يؤكد وقت العمل الضروري اجتماعيا لإنتاجها نفسه كقانون تنظيمي للطبيعة.
>
> وبنفس الطريقة التي يؤكد بها قانون الجاذبية نفسه عندما ينهار منزل الشخص فوق رأسه، فإن تحديد حجم القيمة حسب وقت العمل هو سر مخفي تحت الحركات الظاهرة في القيم النسبية للسلع»[3].

واستمرارا لتشبيه ماركس لقانون القيمة بقانون الجاذبية فإن ما نراه من حيث حركة الكواكب هو مجرد مظهر. لكن القوى الكامنة وراء ذلك هي قوانين غير مرئية وغير ملموسة -لكنها موضوعية ومادية؛ قوانين يمكن اكتشافها وفهمها.

لا توجد مثل هذه القوانين منفصلة عن الطبيعة أو المجتمع؛ فهي ليست أشياء مجردة أو من نسج الخيال، بل هي ديناميات ديالكتيكية ومعممة للحركة تنشأ من التفاعلات المعقدة التي تحدث داخل النظام قيد البحث.

وبالمثل فإن قانون القيمة ليس شيئا مجردا وخارجيا، بل إنه قانون يظهر فقط عند المرحلة التاريخية التي يصبح فيها إنتاج السلع وتبادلها معمما وعالميا ومسيطرا، بحيث يفقد الإنتاج أي طابع فردي أو خاص، وحيث لا يواجه الفاعلون في السوق بعضهم البعض، بل يواجهون بسعر موضوعي.

وعليه فإن تبادل السلع يتم، في المتوسط، على أساس قيمتها، أي على أساس وقت العمل الضروري اجتماعيا المتبلور في سلعة ما. وهذا يشمل كلا من "العمل الميت" المتجسد والمنتقل في شكل مواد أولية وأدوات عمل وآلات، وما إلى ذلك، مستهلكة في سياق عملية الإنتاج؛ و"العمل الحي" الذي يضيفه العامل، والذي هو وحده ما يخلق قيمة جديدة.

تعمل قوى السوق على دفع الأسعار إلى أعلى وإلى أسفل هذه القيمة. فعلى سبيل المثال عندما يتجاوز الطلب على سلعة معينة العرض المتاح، سيرتفع سعرها فوق قيمتها. والعكس صحيح عندما يتجاوز العرض الطلب.

هذا، في الواقع، هو الحال في معظم الأوقات، مع كل أنواع "التشوهات" -مثل وجود الاحتكارات- التي تمنع العرض والطلب من أن يكونا في حالة توازن تام. وبالتالي سوف تميل الأسعار إلى التقلب.

لكن هذه التذبذبات تحدث حول نقطة متوسطة. تميل سلع معينة دائما إلى أن تبادل بنسب أعلى من سلع أخرى. حيث أن سيارة واحدة سوف تساوي دائما سعرا أعلى من سعر العديد من الأقلام، إلا إذا كانت تلك

السيارة متضررة جدا، أو كان القلم فاخرا بشكل لا يصدق.

عندما يكون العرض والطلب في حالة "توازن"، يكون وقت العمل الضروري اجتماعيا، كما يوضح ماركس، هو ما يحدد لماذا تكون بعض السلع أكثر قيمة من غيرها.

بينما نظرية المنفعة الحدية لا تنظر إلا إلى الأسعار فقط؛ لا تنظر إلا إلى المظهر السطحي، وليس إلى القوانين الأساسية للحركة. وكما قال أوسكار وايلد ساخرا، فإن الحديين يعرفون سعر كل شيء، بينما لا يعرفون قيمة أي شيء.

الحدية والذاتية

من خلال رفض أنصار نظرية المنفعة الحدية لنظرية قيمة العمل، يقطعون بوعي مع إرث المدرسة الكلاسيكية، التي أسست تحليلها للرأسمالية في الإنتاج. في حين أن نظرية المنفعة الحدية، على النقيض من ذلك، تنظر الآن إلى المستهلك لتحديد قيمة السلع.

يلاحظ واسرمان في كتابه الحديون الثوريون: «لقد قلب الحديون الاقتصاد الكلاسيكي رأسا على عقب. فبدلا من التركيز على الإنتاج، تحولوا إلى الاستهلاك. إن إرضاء رغبات المستهلكين هو المهم بالنسبة للقيمة، وليس العمل المطلوب للإنتاج»[4].

وبعبارة أخرى فإن القيمة، حسب أنصار نظرية المنفعة الحدية، هي شيء ذاتي بحت، مبني على "منفعة" السلعة: فائدتها للمستهلك مقارنة بالسلع الأخرى، عند "الحد".

قال مينجر، وفقا لكتيب أصدره معهد لودفيج فون ميسز، عنوانه "المدرسة النمساوية للاقتصاد: تاريخ أفكارها وسفرائها ومؤسساتها": «القيمة هي... الأهمية التي تكتسبها السلع الفردية أو كميات البضائع بالنسبة لنا لأننا ندرك أننا نعتمد على طلبها من أجل تلبية احتياجاتنا»[5].

ومن المفارقات أن معهد لودفيج فون ميسز قد جعل هذا الكتيب متاحا بشكل مجاني عبر الإنترنت، وهو اعتراف ضمني بأن مثل هذه الأفكار ليس لها "فائدة" للمجتمع.

وبالمثل فإن واسرمان يقدم تعريفا مختصرا للمنفعة الحدية قائلا: «ببساطة، يتم تحديد قيمة وحدة فردية [لسلعة ما] من خلال أقل الاستخدامات المسموح بها اقتصاديا لتلك الوحدة»[6].

لقد أدرك ماركس بدوره أهمية وجود منفعة للسلع؛ "القيمة الاستعمالية" بالنسبة للمجتمع. فإذا كانت سلعة ما بدون فائدة لأي أحد، لن يكون من الممكن بيعها. ونتيجة لذلك فإن مثل تلك السلعة ليس لها "قيمة تبادلية"؛ ولا سعر. ستكون بدون أي قيمة على الإطلاق.

هذا هو الرد على النقد التافه الذي يسمى بـ"مفارقة فطيرة الطين"، حيث يحاول معارضو الاقتصاد الماركسي السخرية من الفكرة القائلة بأن العمل هو مصدر القيمة، قائلين: "من المؤكد أنه إذا قضيت ساعات في صنع فطيرة من الطين، فمن المفترض أن تكون لها قيمة كبيرة؟".

لكن هذا القول خاطئ من جهتين، كما سبق لماركس أن أوضح بشكل أكثر من كاف: أولا، وكما قلنا أعلاه، يجب أن تكون لجميع السلع قيمة استعمالية -فائدة- حتى يمكن تبادلها، وبالتالي تكون لها قيمة تبادلية.

ثانيا، حتى لو كانت فطيرة الطين مفيدة لشخص ما، فإنه ليس وقت العمل الشخصي

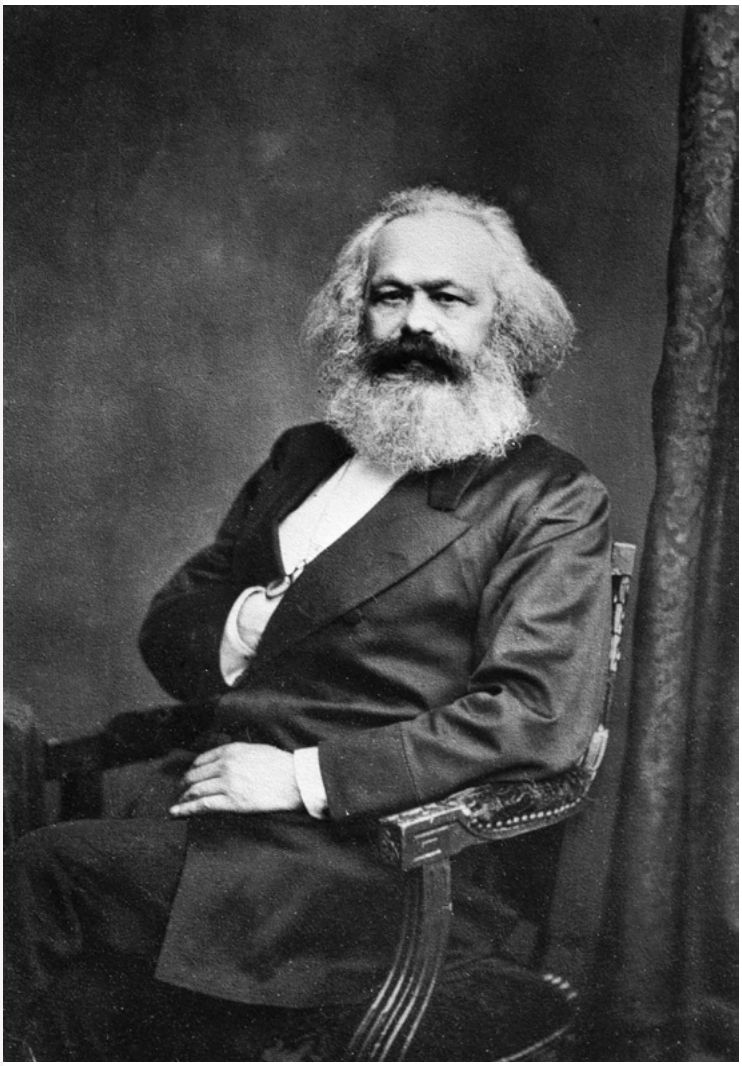

أو **الفردي** المستثمر في إنتاجها هو ما يجعلها ذات قيمة، بل متوسط، أو وقت العمل الضروري **اجتماعيا** اللازم لصنع مثل تلك السلعة بشكل عام، ضمن الظروف التاريخية والتكنولوجية المحددة.

وبعبارة أخرى فإن ما نراه في ظل الرأسمالية ليس أفرادا يقارنون بشكل مباشر وذاتي منتجات عملهم الشخصي مع منتجات بعضهم البعض، بل إن كلا من المنتجين والمستهلكين يحصلون في السوق على سعر موضوعي.

وكما أوضحنا من قبل فإننا لا نقوم بالتبادل على أساس المقايضة، في جزيرة خالية مثل روبنسون كروسو، بل عبر وساطة المال والسوق.

وبالعودة إلى مثال سابق، عندما تبحث عن أشياء لشرائها على Amazon أو Google، فأنت لا تواجه عددا من صغار المنتجين، الذين يمكنك المساومة معهم. بل، بدلا من ذلك، يتم منحك (في الغالب) خيارا

بين موردين يتنافسون مع بعضهم البعض لتقديم أرخص سعر ممكن؛ سعر يميل نحو مستوى معين لأي سلعة.

كيف، إذن، يمكن مقارنة هذه الكميات الهائلة من السلع المعروضة مع بعضها البعض؟ ما الذي يحدد في النهاية قيمتها التبادلية أو سعرها، أي الشكل النقدي للتعبير عن قيمتها؟

من الواضح أن مثل هذه المقارنة لا يمكن إجراؤها على أساس فائدتها، والتي هي شيء ذاتي ونوعي. لكل نوع من أنواع السلع خصائصه ومميزاته الفيزيائية الخاصة؛ صفاته الخاصة، الموجهة لاستعمال محتمل أو مقصود. وعلاوة على ذلك فإن فائدة سلعة ما تختلف اختلافا كبيرا بين المستهلكين المختلفين.

والأهم من ذلك هو أن أولئك الذين يتطلعون إلى بيع سلعهم عبر الإنترنت لا يقومون بتسعيرها وفقا "لفائدتها" ولا من وجهة نظر المنتج أو المستهلك.

نادرا ما يكون لمثل هؤلاء الموردين أي صلة شخصية بزبائنهم قد تمكنهم من تحديد الفائدة الذاتية للسلعة.

وعلاوة على ذلك فإن السلعة، من وجهة نظر المنتج، **ليس لديها أي نفع لهم**؛ إنهم ينتجونها لغرض التبادل فقط -لتحقيق الربح، وليس لتلبية أي احتياجات شخصية.

لذلك لا يمكن مقارنة السلع على أساس تعسفي، "نفعها". إن المطلوب، لقياس القيمة، هو صفة مشتركة تكون نسبية وقابلة للقياس وموضوعية. والشيء الأساسي الذي تشترك فيه جميع السلع، والذي يسمح بمقارنتها في التبادل، كما يشرح ماركس، هو أنها نتاج للعمل، للعمل الاجتماعي على وجه الخصوص.

المثالية مقابل المادية

وفي النهاية انتهى الأمر بالحديين إلى تقييد أنفسهم. زعموا، على سبيل المثال، أن القيمة تحددها التفضيلات الذاتية للأفراد المستقلين. لكن السؤال هو ما الذي يحدد بدوره تلك التفضيلات الذاتية؟

من الواضح أن تقييماتنا لقيمة السلع والخدمات المختلفة ليست مثبتة في أدمغتنا. بل هي نتاج الخبرة والأعراف الاجتماعية. لدينا توقع لمقدار تكلفة الأشياء، وذلك من خلال تراكم المعرفة التاريخية حول أسعار السلع المماثلة.

إلا أن اقتصاديي المدرسة النمساوية يعتمدون على الفرد المعزول، الذي اقتلع من كل سياق اجتماعي. إنهم يختزلون ديناميات الرأسمالية في سلوكات البائعين والمشترين المجردة وغير التاريخية، ولا يرون أن الكل أكبر من مجموع أجزائه. لا تفسر القيمة، بالنسبة لهم، إلا من خلال الدوافع الذاتية للفرد.

لكن النهج العلمي الحقيقي للاقتصاد يجب أن يقوم على اكتشاف قوانين موضوعية، وليس على تحليل الأهواء الذاتية. يجب أن يسعى إلى الكشف عن ديناميات النظام الرأسمالي، أي القوانين التي تنشأ عن ملايين التفاعلات التي تحدث في سياق إنتاج السلع وتبادلها، دون أن تختزل في هذه التفاعلات. إن القوانين الأساسية تفرض نفسها، في الواقع، على تفاعلات السوق المتعددة.

ومثلهم مثل ماركس، والاقتصاديين الكلاسيكيين من قبله، رأى منظرو المدرسة النمساوية أنفسهم أنهم أيضا مكتشفون للقوانين الاقتصادية للرأسمالية. لكنهم نظروا إلى هذه القوانين على أنها "حقائق أبدية" تستند إلى "الطبيعة البشرية"، وليس على أنها نتاج ديالكتيكي لنمط إنتاج متطور تاريخيا؛ أي لمرحلة معينة من تطور المجتمع.

القوانين، بالنسبة للماركسيين، هي الديناميات العامة الأساسية لظاهرة أو نظام معين. وفي هذا الصدد فإن قوانين الرأسمالية ليست خالدة ولا مطلقة. إنها لا توجد في عالم مثالي منفصل، مفروض على المجتمع من الخارج. لكن المثاليين، مثل أنصار المدرسة النمساوية، ينظرون إلى القوانين الاقتصادية على وجه التحديد بهذه الطريقة.

صرح إميل ساكس، الذي هو أحد معاصري مينجر وخريج آخر من جامعة فيينا، قائلا: «تسقط التفاحة من الشجرة وتتحرك النجوم وفقا لنفس القانون: قانون الجاذبية. وفي النشاط الاقتصادي، يتبع كل من روبنسون كروزو وإمبراطورية يبلغ عدد سكانها مائة مليون نسمة نفس القانون: قانون القيمة».

بل إن بعض منظري المدرسة النمساوية اللاحقين، مثل ميزس، اعتقدوا أن القوانين الاقتصادية خالدة، ويمكن وضعها بشكل مسبق ومنفصل تماما عن أي سياق اجتماعي أو دليل تجريبي. أطلق ميزس على تصوره اسم علم الممارسة (*Praxeology*)، أي نظرية الفعل البشري بناء على دراسة الفاعلين الاقتصاديين "العقلانيين" و"سلوكهم الهادف"[7].

ليست المدرسة النمساوية هي التي اخترعت هذا النهج غير التاريخي والتجريدي والمثالي. بل هو موروث عن أسلافهم الليبراليين، الاقتصاديين البرجوازيين الكلاسيكيين، الذين رأوا أن الرأسمالية وقوانينها أشياء أبدية؛ نتاج "طبيعة بشرية" فطرية.

كما سبق لماركس أن شرح، عند مناقشته لحدود المدرسة الكلاسيكية في مساهمته في نقد الاقتصاد السياسي، «ينظر ريكاردو إلى الشكل البرجوازي للعمل باعتباره الشكل الطبيعي الأبدي للعمل الاجتماعي».

ويتابع قائلا: «الصياد البدائي والقناص البدائي، بالنسبة لريكاردو، هما منذ البداية أصحاب سلع يتبادلان أسماكهما وقنصهما بما يتناسب مع وقت العمل الذي يتجسد في قيم التبادل تلك».

ويضيف ساخرا: «وفي هذه المناسبة، ينزلق إلى المفارقة التاريخية بسماحه للصياد والقناص البدائيين بحساب قيمة أدواتهما وفقا لجداول الأقساط السنوية المستخدمة في بورصة لندن عام 1817»[8].

ومثلها مثل "روبنسون كروزو" أو "الصياد البدائي" الذي افترضه سميث وريكاردو ، كانت جميع السيناريوهات الافتراضية التي اختارها الحديون منفصلة تماما عن حقائق الرأسمالية.

تمتلئ أعمال بوهم بوريك ومينجر بالإشارات إلى مثل هذه الأمثلة المجردة،

بما في ذلك: "رجل يجلس بجانب عين ماء تتدفق بغزارة"، و"مسافر في الصحراء"، و"مستوطن بمقصورة خشبية وحيدا في غابة بدائية"، و"سكان واحة"، و"شخص في جزيرة منعزلة"، و"مزارع منعزل"، و"أناس يغرقون"[9].

كما قام الحديون باستمرار بفحص سلع خاصة، مثل الماس أو التحف الفنية، من أجل "إثبات" صحة نظرية المنفعة الحدية.

ومع ذلك، فإن معظم الاقتصاد الرأسمالي ليس مكرسا لإنتاج سلع نادرة مثل خواتم الألماس أو قلادات اللؤلؤ أو الأعمال الفنية الجميلة، بل لإنتاج وفرة من السلع اليومية، بسعر يميل نحو متوسط المبلغ الذي يحدده وقت العمل الضروري اجتماعيا.

إذن يدور العالم كله، بالنسبة للمدرسة النمساوية، حول وجهة النظر الذاتية للفرد. كانت هذه المثالية الذاتية سمة مشتركة مع الاتجاهات الفلسفية الرجعية لتلك الفترة، مثل الفلسفة الوضعية لمفكرين مثل ماخ و"الوضعيين المنطقيين" في حلقة فيينا.

لكن الطبقة السائدة لم تستطع على هذا الأساس تحدي الماركسية بشكل حقيقي، بـ"نظريات" كانت بوضوح مجرد تبرير للرأسمالية، وليس تفسيرا لها.

نقاش الحساب الاشتراكي

لقد استمرت الحركة الاشتراكية في النمو على الرغم من كل جهود المدرسة النمساوية. انقطعت تلك السيرورة بسبب الحرب العالمية الأولى. لكن مزاج الوطنية والقومية سرعان ما تراجع بعد سنوات قليلة، وتحول إلى حالة من الغضب والتجذر بين الجماهير، حيث تسبب حمام الدم الإمبريالي في إثارة موجة من الثورات في جميع أنحاء أوروبا، وعلى الأخص في روسيا، مع الثورة البلشفية في أكتوبر 1917، والثورة في ألمانيا بعد 12 شهرا تقريبا.

كانت الطبقة السائدة مرعوبة من هذه التطورات الثورية. وفي الوقت نفسه كان أنصار اللبرالية الاقتصادية أيضا قلقين من الاتجاه المتزايد نحو تخطيط الدولة واحتكارها، والابتعاد عن الملكية الخاصة والمنافسة.

فعلى أساس تجارب الحرب العالمية الأولى صارت حتى بعض شرائح البرجوازية تنجذب نحو فكرة التخطيط الاقتصادي. ففي مواجهة المهمة الملحة المتمثلة في كسب الحرب، لم تتجه الحكومات نحو السوق لإنتاج الأسلحة والمنتجات الأساسية الأخرى، بل جعلت الاقتصاد مركزيا وفي يد الدولة.

يقول جانيك واسرمان في كتاب "الحديون الثوريون": «في ألمانيا والنمسا أنشأت الأنظمة هيئات تخطيط الحرب، أطلق عليها اسم "اشتراكية الحرب"، لتركيز الموارد». ويتابع كاتب السيرة قائلا: «للمرة الأولى، أصبح التأميم والقطاع العام مواقف سياسية مقبولة»[10].

أدى ذلك إلى موجة جديدة من الهجمات من قبل جيل جديد من المدرسة النمساوية، بقيادة شخصيات مثل ميزس، الذي أطلق، منذ حوالي عام 1920 فصاعدا، ما سيشار إليه لاحقا باسم: "نقاش الحساب الاشتراكي".

كان ميزس يهدف إلى إظهار أن الاشتراكية، وفق عبارته، لم تكن "صحيحة من الناحية النظرية، وخاطئة في الممارسة"، بل إنها "خاطئة في النظرية والممارسة" معا.

باختصار، أكد ميزس أن التخطيط الاشتراكي مستحيل، بسبب التعقيد الهائل للاقتصاد. وجادل بأن حجم الحساب المطلوب كان أكبر من أن تخطط له أي بيروقراطية مركزية.

كما زعم ميزس أنه مع وجود العديد من الأشياء التي يجب إنتاجها وتوزيعها، تكون المعلومات التي توفرها مؤشرات الأسعار النقدية -من خلال قوى السوق- هي وحدها القادرة على تسيير الموارد والعمالة بكفاءة.

كان فريدريك هايك أحد أبرز المدافعين البارزين عن المدرسة النمساوية

وعلاوة على ذلك قال إن **أي** تدخل للدولة أو تنظيم من طرفها من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الأسعار، مما يعيق فعالية السوق. ولذلك فإن الحل الوحيد هو السماح للسوق التنافسية الحرة تماما بالقيام بعملها.

أكد ميزس في كتابه "الاشتراكية" أنه: «بمجرد أن يتخلى المجتمع عن التسعير الحر للسلع، يصبح الإنتاج العقلاني مستحيلا».

وخلص الخبير الاقتصادي النمساوي إلى أن: «كل خطوة تؤدي بعيدا عن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستخدام المال، هي خطوة تؤدي بعيدا عن النشاط الاقتصادي العقلاني».

لكن الأمثلة الملموسة للغاية التي قدمها كل من الاتحاد السوفياتي، من جهة، والكساد العظيم، من جهة أخرى، كانت بمثابة ضربة قوية لهذه الحجة المجردة والمثالية للغاية.

وكما أوضح ليون تروتسكي في رائعته "الثورة المغدورة"، معلقا على التقدم الاقتصادي الهائل الذي تم إحرازه في ظل

الاقتصاد السوفياتي المخطط:

«إنجاز ضخم في الصناعة؛ بدايات واعدة للغاية في الزراعة؛ نمو غير عادي للمدن الصناعية القديمة وبناء مدن جديدة؛ زيادة سريعة في أعداد العمال؛ ارتفاع في المستوى الثقافي والطلب الثقافي: هذه هي النتائج التي لا جدال فيها لثورة أكتوبر، التي حاول أنبياء العالم القديم أن يروا فيها قبر الحضارة الإنسانية.

لم يعد لدينا أي شيء نتشاجر عليه مع الاقتصاديين البرجوازيين. لقد أثبتت الاشتراكية حقها في الانتصار، ليس على صفحات "رأس المال"، بل في الساحة الصناعية التي تضم سدس سطح الأرض، ليس بلغة الديالكتيك، بل بلغة الفولاذ والإسمنت والكهرباء»[11].

في غضون ذلك أدت السوق الحرة الجامحة إلى انهيار وول ستريت عام 1929 ، والكساد العظيم الذي تلاه في الثلاثينيات، التي كانت أعمق أزمة في تاريخ الرأسمالية، والتي لم يكن لمنظري المدرسة النمساوية أي تفسير حقيقي لها ولا أي حل لها.

وفي الواقع بدت الأدوية التي اقترحها الاقتصاديون النمساويون، بالنسبة للكثيرين في الحكومات، أسوء من المرض نفسه: استقرار معيار الذهب؛ ميزانيات متوازنة وحرية التجارة... والتي كانت كلها تهدد بتعميق الاتجاهات الانكماشية وتفاقم البطالة وإطالة أمد الأزمة.

كان النمساويون، باختصار، يقترحون أن تتراجع الحكومات إلى الوراء وتسحب أي شبكات أمان، وتشد أحزمتها، وتسمح للاقتصاد بتحقيق "التكيف الذاتي". كان شعارهم: "لا ربح بدون ألم". وغني عن القول إن سياسات التقشف المتطرفة تلك لم تكن مستساغة بشكل خاص من جانب السياسيين الساعين للفوز في الانتخابات.

فتدخل فريدريك هايك، الذي حاول تغيير بعض القواعد استجابة لتلك الأحداث.

فعوض وصف التخطيط الاشتراكي بكونه مستحيلا، بدأ هايك يؤكد في سلسلة من المقالات التي كتبها بين عامي 1935 و1940، أنه صعب من الناحية التقنية، وأنه أقل كفاءة من الناحية الاقتصادية وغير مرغوب فيه أخلاقيا وسياسيا[12].

لكن حجج هايك لم تكن، من حيث الجوهر، مختلفة عن حجج ميزس. ولا مختلفة في الواقع عن حجج آدم سميث. والتي تقول بالتحديد إنه إذا سعى كل فرد إلى تحقيق مصلحته الذاتية، من شأن ذلك، بفعل "اليد الخفية" للسوق، أن يحقق أفضل النتائج الاقتصادية للمجتمع، وبالتالي للجميع.

وأكد هايك أنه لن يكون في مقدور أي سلطة تخطيط مركزية أن تتبع المشهد غير المؤكد والمتغير باستمرار للاختيارات والأولويات الشخصية. وأنه وحدها السوق الحرة التي تستطيع، من خلال معلومات الأسعار، أن تعالج مثل هذه الحسابات الدينامية والمعقدة.

لكنه ولكي يثبت وجهة نظره لم يهاجم بشكل أساسي الاشتراكية الحقيقية، بل هاجم صورتها الكاريكاتيرية الستالينية للتخطيط البيروقراطي من فوق إلى أسفل، الذي كان موجودا في الاتحاد السوفياتي في ذلك الوقت.

وبدلا من التركيز على إعطاء الدليل على صحة أفكاره، كرس هايك جهوده في المقام الأول لمهاجمة المدافعين عن التخطيط الاشتراكي بأشكال مختلفة.

ينقسم هؤلاء في المقام الأول إلى معسكرين: إما المدافعون عن البيروقراطية الستالينية -شخصيات مثل الشيوعي الإنجليزي وخبير الاقتصاد في كامبريدج: موريس دوب-؛ أو الإصلاحيين والأكاديميين، مثل أوسكار لانج، وفريد تايلور.

وفي حين أن الأول قد غض الطرف إلى حد كبير عن الكوارث الاقتصادية التي كانت تتكشف في الاتحاد السوفياتي، بسبب الآثار الخانقة للبيروقراطية، فقد كان الأخيرون من أنصار ما يسمى بـ"اشتراكية السوق": اقتصاد طوباوي مختلط، قائم على أساس مزيج مشوش (دائم) من الملكية المشتركة والتخطيط المركزي والسوق الرأسمالية.

وعلى الرغم من أن هايك يعاني من ضعف فكري هائل، فإنه لم يواجه مشكلة كبيرة في تحطيم تلك الرؤوس المشوشة إلى أشلاء. حيث أن هؤلاء الناس المفتقدين لأي أساس ماركسي متين يمكنهم أن يبنوا عليه حججهم، سقطوا بسهولة أمام جدالات هايك.

موقف تروتسكي من التخطيط

الشخص الوحيد الذي كان بإمكانه تقديم دفاع حقيقي عن التخطيط الاشتراكي -إلى جانب تفسير صحيح للمخاطر ذات الصلة بالبيروقراطية- هو ليون تروتسكي. وهذا ما فعله في كتابه "الثورة المغدورة". وأيضا في مقاله الرائع بعنوان "الاقتصاد السوفياتي في خطر".

لقد شرح تروتسكي ببراعة كلا من إنجازات الاقتصاد السوفياتي المخطط، وكيف تم خنق تلك الإمكانيات بسبب النمو السرطاني للبيروقراطية الستالينية.

والأهم من ذلك هو أن تروتسكي ناقش أيضا طبيعة تلك البيروقراطية، وقدم تفسيرا ماديا لكيف تمكنت من السيطرة على مكتسبات ثورة أكتوبر وتخريبها.

وباختصار فإن تروتسكي شرح أن صعود البيروقراطية لم يكن نتيجة حتمية للتخطيط الاشتراكي، كما يدعي هايك والنمساويون بتحليلهم المثالي، بل كان نتيجة لمحاولة بناء الاشتراكية في ظروف التخلف الاقتصادي والعزلة، كما رأينا في روسيا:

«أساس الحكم البيروقراطي هو فقر المجتمع في مواد الاستهلاك، مما ينتج عنه صراع الكل ضد الكل. عندما يكون هناك ما يكفي من البضائع في المتجر، يمكن للمشترين القدوم متى أرادوا ذلك. لكن عندما يكون هناك القليل من البضائع، فإن المشترين يضطرون إلى الوقوف في الطابور. وعندما تكون الطوابير طويلة جدا، يصير من الضروري تعيين شرطي للحفاظ على النظام. هذه هي نقطة البداية لسلطة البيروقراطية السوفياتية. إنها "تعرف" من سوف يحصل على شيء ما ومن عليه الانتظار»[13].

ومن المفارقات في نقاش هايك هي أن المرة الوحيدة التي تعامل فيها مع حجج تروتسكي كانت عندما وجد أنه من المناسب

لـه أخـذ اقتباسـات بشـكل انتقـائي مـن كتاباتـه، وتمزيقهـا بشـكل كامـل خـارج السـياق مـن أجـل السـخرية مـن خصومـه.

وعـلى سـبيل المثـال فقـد قـدم تروتسـكي في مقالـه "الاقتصـاد السـوفياتي في خطـر"، عـددا مـن التأكيـدات الصحيحـة تمامـا، حيـث قـال: «مـن المسـتحيل أن يتـم بشـكل مسـبق إنشـاء نظـام كامـل مـن الانسـجام الاقتصـادي»؛ وأنـه لا يوجـد «عقـل شـامل... يمكنـه أن يسـجل في نفـس الوقـت كل عمليـات الطبيعـة والمجتمـع»، مـن أجـل «أن يضـع بشـكل مسـبق خطـة اقتصاديـة شـاملة وخاليـة مـن العيـوب».

لكـن مـا فشـل هايـك في ذكـره هـو مـا يـأتي بعـد هـذه المقاطـع، حيـث يواصـل تروتسـكي شرح الإجـراءات المطلوبـة للتخطيـط الناجـح للاقتصـاد عـلى أسـاس اشـتراكي، وقبـل كل شيء الحاجـة إلى الديمقراطيـة العماليـة والرقابـة والإدارة العماليتـين.

يقـول تروتسـكي: «وحـده التنظيـم المسـتمر للخطـة في خضـم عمليـة تحقيقهـا، وإعـادة بنائهـا بشـكل جـزئي وبشـكل كلي، هـو مـا يمكـن أن يضمـن فعاليتهـا الاقتصاديـة».

ويضيف قائلا:

«فـن التخطيـط الاشـتراكي لا يسـقط مـن السـماء ولا يوضـع بالكامـل في أيـدي المـرء مـع الاسـتيلاء عـلى السـلطة. لا يتـم إتقـان هـذا الفـن إلا عـن طريـق النضـال فقـط، خطـوة بخطـوة، ليـس مـن قبـل القلـة بـل مـن قبـل الملايـين، باعتبـاره جـزءا مـن الاقتصـاد الجديـد والثقافـة الجديـدة»[14].

وعـلاوة عـلى ذلـك يسـتمر تروتسـكي في شرح أن مثـل هـذه الدولـة العماليـة **يجـب** أن تسـتخدم المعلومـات التـي توفرهـا مـؤشرات أسـعار السـوق خـلال **الانتقـال مـن الاشـتراكية إلى الشـيوعية** -أي خـلال الانتقـال مـن النـدرة إلى الوفـرة- مـن أجـل التأكـد أيـن يوجـد أكبر خصـاص، وبالتـالي حيـث توجـد الحاجـة الماسـة للاسـتثمار.

يوضح تروتسكي أنه:

«يجـب عـلى ذلـك العـدد الـذي لا يحـصى مـن المشـاركين الأحيـاء في الاقتصـاد، الحكومـي والخـاص، الجماعـي والفـردي، أن يقدمـوا إشـعارا باحتياجاتهـم وقوتهـم النسـبية، ليـس فقـط من خـلال المـؤشرات الإحصائيـة للجـان التخطيـط، بـل وكذلـك مـن خـلال الضغـط المبـاشر للعـرض والطلـب.

يتـم فحـص الخطـة، وإلى حـد كبـير يتـم تحقيقهـا، مـن خـلال السـوق. يجـب أن يعتمـد تنظيـم السـوق نفسـه عـلى التيـارات التـي تـبرز مـن خـلال آلياتـه. المخططـات التـي تنتجهـا الإدارات يجـب أن تثبـت فعاليتهـا الاقتصاديـة مـن خـلال الحسـابات التجاريـة. نظـام الاقتصـاد الانتقـالي لا يمكـن تصـوره بـدون الروبـل. وهـذا يفـترض، بـدوره، أن للروبـل قيمـة فعليـة. فبـدون وحـدة نقديـة ثابتـة، لا يمكن للمحاسـبة التجاريـة إلا أن تزيـد الفـوضى»[15].

وقـد كـرر تروتسـكي، في وقـت لاحـق، هـذه النقـاط نفسـها في كتابـه "الثـورة المغـدورة"، حيـث قـال: «لا يمكـن للاقتصـاد المخطـط أن يرتكـز فقـط عـلى البيانـات النظريـة. فلعبـة العـرض والطلـب تبقـى لفـترة طويلـة أساسـا ماديـا ضروريـا وتصحيحيـا لا غنـى عنـه»[16].

وقـد توقـع تروتسـكي هـذه المشـاكل بشـكل مسـبق. ففـي وقـت مبكـر مـن عـام 1922، أكـد عـلى أنـه لا يمكـن إنشـاء أسـاليب التخطيـط الاشـتراكي البحتـة، بشـكل مسـبق، مـن خـلال التأمـل، أو داخـل جـدران المكتـب الأربعـة[17].

وشرح أنـه بـين الرأسـمالية وبـين المجتمـع الاشـتراكي كامـل الوفـرة، سـتكون هنـاك عـدد مـن المراحـل الانتقاليـة، حيـث لا يمكـن الاسـتغناء بالكامـل عـن أسـاليب السـوق.

السياسة والاقتصاد

لقد شرح تروتسكي أن التخطيط البيروقراطي مـن أعـلى إلى أسـفل لا يمكنـه أن ينجـح. وقبـل أيضـا بالحاجـة إلى مـؤشرات الأسـعار، لكـن فقـط بكونهـا دليـلا مؤقتـا، خـلال الانتقـال مـن الاشـتراكية إلى الشـيوعية، حيـث سـيتلاشى كل مـن المـال والسـوق والدولـة والطبقـات؛ أو، عـلى حـد تعبـير إنجلـز، «حيـث سـيتم اسـتبدال حكـم النـاس بـإدارة الأشـياء، وبتسـيير عمليـات الإنتـاج»[18].

وبالطبـع فـإن أي تشـابه شـكلي بـين مواقـف هايـك ومواقـف تروتسـكي بخصـوص هـذه المسـألة هـو تشـابه سـطحي تمامـا. إذ أن المنظريـن، في الواقـع، ينطلقـان مـن منظوريـن طبقيـين متناقضـين تمامـا. كان هايـك ينتقـد التخطيـط السـوفياتي البيروقراطـي مـن اليمـين، في حـين أن تروتسـكي ينتقـده مـن اليسـار.

وبالتـالي فإنـه مـن المخـادع تمامـا، في هـذا الصـدد، أن يسـتغل التحرريـون (آنـذاك والآن) حجـج تروتسـكي -الـذي كان حاسـما في دفاعـه عـن الاتحـاد السـوفياتي ومكاسـب ثـورة أكتوبر- مـن أجـل دعـم أفكارهـم الرجعيـة.

قـال تروتسـكي، في تعليقـه عـلى الدولـة العماليـة المنحطـة في روسـيا: «عـلى الرغـم مـما ورثتـه مـن التخلـف، وعـلى الرغـم مـن الجـوع والركـود، وعـلى الرغـم مـن الأخطـاء وحتـى الفظائـع البيروقراطيـة، فإنـه يتوجـب عـلى عـمال العـالم بـأسره الدفـاع بـكل قواهـم عـن وطنهـم الاشـتراكي المسـتقبلي الـذي تمثلـه هـذه الدولـة»[19].

وبينـما كان هايـك ولانـج وشركاؤهـما

منخرطين في جدالات مجردة حول المخططات المثالية، نرى كيف تعامل تروتسكي مع مسألة التخطيط الاقتصادي ديالكتيكيا وماديا.

وشدد على أن الاقتصاد الاشتراكي الكامل لا يمكن تنفيذه من أعلى، وفقا للخطط التي حلمت بها أذهان الزمرة البيروقراطية، بل سوف ينشأ من الظروف المادية الموروثة عن الرأسمالية، بعد أن استيلاء الطبقة العاملة على السلطة.

ويؤكد أن الشرط المسبق لاستخدام قوى السوق ومؤشرات الأسعار كبوصلة للتخطيط الاشتراكي المباشر، هو أن تقوم الثورة بالقضاء على الرأسمالية، والاستيلاء على مفاتيح الاقتصاد الرئيسية، ووضعها في أيدي دولة العمال.

وبعبارة أخرى فإنه بدلا من التخطيط البيروقراطي الستاليني، أو ما يسمى "باشتراكية السوق"، يجب أن تكون هناك خطة اشتراكية عقلانية حقيقية تتضمن نظاما للديمقراطية العمالية والرقابة والإدارة العماليتين.

بمرور الوقت، ومع تطور قوى الإنتاج، وتوسع الملكية الجماعية، وتضاءل العداوات الاقتصادية، ستحل المعلومات من نظام الديمقراطية العمالية هذا تدريجيا محل الحاجة إلى مؤشرات الأسعار النقدية.

وبدلا من أن تستمر الطبقة العاملة المنظمة بالاسترشاد بقوى السوق، فإنها ستصير هي نفسها من يحدد ما يمكن وما ينبغي إنتاجه؛ وما الذي يجب إعطاء الأولوية للاستثمار فيه؛ وكيف ينبغي توزيع العمالة والموارد المادية.

عندها سيستخدم الممثلون المنتخبون، الخاضعون للمساءلة والقابلون للعزل، أحدث وأفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا والتقنية والتخطيط والبيانات واللوجستيات والأساليب المحاسباتية الموروثة عن الرأسمالية.

النقطة المهمة، كما أكد تروتسكي، هي أن "مشكلة" التخطيط الاشتراكي ليست مشكلة "حساب اقتصادي"، كما يزعم هايك وميسز. وبالمثل فقد سقط مفكرون مثل لانج في خطأ التركيز على هذه التفاصيل. المسألة ليست مجرد بناء أجهزة كمبيوتر أكبر وأفضل. إذا لا يمكننا حساب طريقنا إلى الشيوعية.

ليس الاقتصاد مجموعة من المعادلات المتزامنة المطلوب حلها، أو نموذجا حاسوبيا يمكن برمجته من فوق. كما أنه ليس مجموعة من الأفراد المجردين والمعزولين والمذررين في جزيرة خالية افتراضية.

الاقتصاد هو، بالأحرى، نظام حي يتنفس ويتألف من لحم ودم. إنه الناس العاديون الذين يحاولون وضع الطعام على المائدة ويحاولون تغطية نفقاتهم.

إنه، قبل كل شيء، صراع بين الطبقات المتعارضة ومصالحها المادية: بين المستغِلين والمستغَلين؛ بين الرأسماليين الساعين إلى تعظيم أرباحهم، وبين العمال الذين يسعون للدفاع عن حياتهم ومستويات عيشهم.

لذلك، فإن المشكلة الحقيقية، كما أكد تروتسكي، ليست "حسابا اقتصاديا"، بل هي مشكلة سياسية. إنها ليست مسألة حساب، بل مسألة طبقية؛ مسألة قوة -أي من هي الطبقة التي تمتلك وسائل الإنتاج وتديرها؟ ووفق أية قوانين؟ وعلى أي أساس- هل لتلبية الاحتياجات أم لتحقيق الأرباح؟

وكما يلخص تروتسكي ببراعة فإن:

«الصراع بين المصالح الحية، باعتباره عاملا أساسيا في التخطيط، يقودنا إلى مجال السياسة، التي هي تكثيف للاقتصاد. إن وسائل الفئات الاجتماعية في المجتمع السوفياتي هي -ينبغي أن تكون-: السوفييتات والنقابات والتعاونيات، وفي المقام الأول الحزب الحاكم.

فقط من خلال التفاعل المتبادل بين هذه العناصر الثلاثة - تخطيط الدولة والسوق والديمقراطية السوفياتية- يمكن تحقيق الاتجاه الصحيح لاقتصاد الحقبة الانتقالية.

بهذه الطريقة فقط يمكن ليس ضمان التغلب التام على التناقضات والتفاوتات في غضون سنوات قليلة (هذا طوباوي!)، بل التخفيف منها، ومن خلال ذلك تقوية الأسس المادية لديكتاتورية البروليتاريا حتى اللحظة التي تحدث فيها ثورة جديدة منتصرة والتي ستوسع ساحة التخطيط الاشتراكي وستعيد بناء النظام»[20].

التخطيط الرأسمالي

الحقيقة هي أننا نرى اليوم بالفعل مستويات هائلة من التخطيط، ليس من قبل الحكومات أو الدول القومية، بل داخل الاحتكارات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات التي تهيمن على الاقتصاد العالمي.

وبعيدا عن كون الاقتصاد عبارة عن مجموعة من الأشخاص المعزولين -من أمثال روبنسون كروزو- الذين يتبادلون مع بعضهم البعض، فإن الرأسمالية، منذ أيام ماركس نفسه، تميزت بشكل رئيسي بوجود صناعة واسعة النطاق وسوق عالمية، مع تنظيم الإنتاج داخل شركات ضخمة وشركات المتعددة الجنسيات.

لا تجري غالبية النشاط الاقتصادي اليوم في السوق، بل تحت إشراف الرؤساء داخل تلك الشركات. إنهم لا يتركون "اليد الخفية" تتخذ القرارات المتعلقة بالإنتاج داخل قطاعاتهم. بل إنهم يخططون لكل شيء: من المزارع والمصانع إلى المتاجر والأسواق الممتازة.

وكما أوضح المؤلفان الاشتراكيان: لي فيليبس وميشال روزورسكي، في مؤلفهما الممتاز "مناظرة حول الحساب الاشتراكي"، بعنوان "جمهورية وول مارت الشعبية":

«ربما تكون وول مارت أفضل دليل لدينا على أنه بينما يبدو أن التخطيط لا يعمل في نظرية ميزس، فإنه بالتأكيد يعمل في الممارسة...

وإذا كانت دولة - فلنسمها جمهورية وول مارت الشعبية- فإن اقتصادها سيكون تقريبا بحجم اقتصاد السويد أو سويسرا...

ومع ذلك فإنه بينما تعمل الشركة داخل السوق، فإنها داخليا، وكما هو الحال في أي شركة أخرى، كل شيء يتم التخطيط له. لا وجود لسوق داخلية. لا تتنافس الأقسام والمخازن والشاحنات والموردين المختلفين فيما بينها في السوق؛ كل شيء منسق.»

ليست وول مارت مجرد اقتصاد مخطط، بل هي اقتصاد مخطط بحجم اقتصاد

الاتحاد السوفياتي في منتصف الحرب الباردة. (سجل الناتج المحلي الإجمالي السوفياتي، في عام 1970، حوالي 800 مليار دولار بقيمة العملة اليوم، وكان ثاني أكبر اقتصاد في العالم؛ في حين بلغت عائدات وول مارت عام 2017: 485 مليار دولار)»[21].

وبينما يردد الببغاوات الهايكيين الهراء القائل إن الرأسمالية تحمي "الحرية" و"الحقوق"، فإن أرباب العمل هم في الواقع أكبر الديكتاتوريين داخل مكان العمل، مما يترك موظفيهم بلا خيار ولا حرية ولا فردية. كما يعلق ماركس في "رأس المال":

«إن الوعي البرجوازي الذي يحتفي بتقسيم العمل في المَشْغل، وتثبيت العامل مدى الحياة في عملية جزئية واحدة، وإخضاعه الكامل لرأس المال، باعتبار ذلك تنظيما للعمل يزيد من قوته الإنتاجية، هو نفسه الوعي الذي يشجب بنفس القوة كل محاولة واعية للسيطرة على عملية الإنتاج وتنظيمها اجتماعيا، باعتبارها انتهاكا لأشياء مقدسة مثل حقوق الملكية وحرية الفرد الرأسمالي و"عبقريته".

والشيء الذي له دلالة كبيرة للغاية هو أن المدافعين المتحمسين عن نظام المصنع ليس لديهم شيء يشجبون به التنظيم العام للعمل في المجتمع أكثر من قولهم إن ذلك سيحول المجتمع بأسره إلى مصنع».[22]

لكن وفي حين أن هناك مستوى لا يصدق من التخطيط داخل الشركات، فإنه ما تزال هناك فوضى بينها. فبسبب الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، تنتج كل شركة بشكل أعمى لسوق مجهول؛ من أجل تحقيق الربح الفردي، وليس في إطار خطة مشتركة تستند إلى احتياجات المجتمع.

والنتيجة هي فوضى الرأسمالية التي نراها اليوم، حيث تؤدي عقلية القطيع التي تحكم المستثمرين الباحثين عن الربح إلى حدوث تقلبات شديدة بين الخصاص والفائض.

يقول إنجلز في كتابه أنتي دوهرينغ: «إن التناقض بين الإنتاج الاجتماعي وبين التملك الرأسمالي، يقدم نفسه الآن على أنه **تناقض بين تنظيم الإنتاج في ورشة العمل الفردية، وبين فوضى الإنتاج في المجتمع بشكل عام**»[23].

مع وجود التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، صرنا اليوم نرى إمكانات هائلة للتخطيط. يسلط غلاف أحد الأعداد الأخيرة لمجلة إيكونوميست، على سبيل المثال، الضوء على ظهور اقتصاد "الوقت الفعلي"، حيث تجمع شركات التكنولوجيا الكبرى كميات لا يمكن تخيلها من البيانات، ساعة بساعة ودقيقة بدقيقة، حول ما نشتريه، وإلى أين نسافر، وما نبحث عنه.

كما تعلق المجلة الليبرالية في افتتاحيتها حول هذا الموضوع، قائلة:

«إن الاقتصاديين وعلى الرغم من جميع معادلاتهم ونظرياتهم، غالبا ما يتخبطون في الظلام، مع القليل من المعلومات لاختيار السياسات التي من شأنها خلق المزيد من الوظائف والنمو.

ومع ذلك فإن عصر الحيرة بدأ يفسح المجال لمزيد من الاستنارة. إن العالم على شفا ثورة حقيقية في الاقتصاد، مع تحسن جودة المعلومة وسرعة وصولها...

ما تزال النتائج أولية، لكن مع انتشار الأجهزة الرقمية وأجهزة الاستشعار ووسائل الدفع (Payments) السريعة في كل مكان، ستتحسن القدرة على مراقبة الاقتصاد بدقة وبسرعة.»[24]

لكن في ظل ملكية الشركات الاحتكارية الخاصة مثل Google و Facebook و Amazon وأمثالها، يتم استخدام كل هذه المعلومات للسيطرة علينا، بدلا من منحنا السيطرة. مثلما يتم استخدام كل التكنولوجيا والابتكارات والتخطيط، الذي نراه في ظل الرأسمالية، من أجل تعظيم أرباح الرأسماليين وليس لتلبية احتياجاتنا.

لذلك نرى حدود التخطيط في ظل الرأسمالية. ففي النهاية لا يمكنك التخطيط حقا لما لا تتحكم فيه؛ ولا يمكنك التحكم في ما لا تملك.

المنافسة والاحتكار

لقد عارض هايك وميزس بشدة ليس الاشتراكية فحسب، بل كل أشكال التخطيط. اعتقد هايك، في الواقع، أن الحكومات المتأثرة بالكينزية، من خلال إضفاءها الشرعية على فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد، تمهد بذلك الطريق لانتشار البلشفية؛ ودفع الناس في طريق من شأنه أن يؤدي إلى الاستبداد والعبودية: ما يسمى **بالطريق إلى القنانة**.

لكن التخطيط، كما أوضح ماركس وإنجلز في كتاباتهما، هو حقيقة نشأت بسبب قوانين الرأسمالية: الميل نحو الاحتكار ومركزية وتركيز الإنتاج.

لكن بالنسبة إلى التحرريين، مثل هايك، لا

يُنظر إلى الاحتكار على أنه اتجاه موضوعي ينشأ عن الملكية الخاصة والإنتاج من أجل الربح، بل بكونه نتاجا لقرارات ذاتية؛ بكونه انحرافا بسبب أخطاء سياسية.

زعم هايك في كتابه "الطريق إلى القنانة" أن «الميل نحو الاحتكار والتخطيط ليس نتيجة لأي "حقائق موضوعية" خارجة عن سيطرتنا، بل هو نتاج لآراء تم تكريسها ونشرها على مدى نصف قرن حتى أصبحت تسيطر على سياساتنا»[25].

تكشف مثل هذه التأكيدات، مرة أخرى، النظرة المثالية للمدرسة النمساوية. ومرة أخرى، عوض تقديم تفسير علمي للنظام الرأسمالي، يختبئ هايك وأسلافه خلف واجهة من التصوف والظلامية، من أجل تقديم تبرير للوضع الراهن.

لكن ومهما أنكر هايك، فإن سيرورة الاحتكار هي حقيقة موضوعية، شرح ماركس وإنجلز ديناميتها بوضوح شديد.

تضطر الشركات المتنافسة، في سياق بحثها عن الأرباح، إلى الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة، من أجل الإنتاج بشكل أكثر كفاءة، وخفض تكاليفها، وخفض أسعارها إلى ما دون المعدل المتوسط، وإخراج منافسيها من السوق. هذا، في جوهره، هو قانون قيمة العمل.

ستلتهم الشركات الأقوى والأكثر قدرة على المنافسة الشركات الأضعف. وهذا بدوره يسمح لها بالتوسع أكثر؛ لتحقيق "وفورات الحجم" ؛ وإقامة حواجز أكبر أمام دخول أسواقها. وتوضح لعبة Monopoly هذه العملية بجدارة (وقد صُممت خصيصا لذلك).

والنتيجة هي أننا نرى مستوى لا يُصدق من تقسيم العمل داخل المجتمع، إلى جانب مركزية وسائل الإنتاج في يد حفنة صغيرة من الاحتكارات العملاقة وأصحابها الرأسماليين.

يوضح إنجلز أن «حرية المنافسة تتحول إلى نقيضها تماما: إلى الاحتكار؛ والإنتاج بدون أي خطة محددة للمجتمع الرأسمالي يستسلم أمام الإنتاج وفق خطة محددة للمجتمع الاشتراكي الصاعد»[26].

تناقضات الرأسمالية

والأهم من ذلك هو أن قوانين المنافسة الرأسمالية، والملكية الخاصة، والإنتاج من أجل الربح، هي نفسها التي تقود النظام بشكل حتمي إلى الانغماس في الأزمات بشكل دوري.

وبعبارة أخرى فإن ما نراه هو أن النظام الفاشل نظريا وعمليا **هو الرأسمالية**، وليس الاشتراكية.

لقد اختار ماركس في كتاب "رأس المال"، صراحة أن يبدأ من نفس الافتراضات التي اعتمدها سميث وريكاردو. أراد أن يبدأ من حيث توقف الاقتصاديون الكلاسيكيون، وأخذ أفكارهم الخاصة واشتغل بها، من أجل إظهار تناقضاتهم المتأصلة: تناقضات الرأسمالية.

ومن بين تلك الافتراضات أن السلع تُباع جميعها بقيمتها (أي: الأسعار = القيم)، مع عدم وجود احتكارات أو قيود أخرى على تدفق رأس المال. وبالمثل فقد افترض ماركس، في المجلد الأول على الأقل، أن المال كمعدن، بدون أي شكل من أشكال الائتمان.

لقد فعل ماركس ذلك من أجل دراسة قانون القيمة وديناميات النظام الرأسمالي في أنقى صورها، وبالتالي شرح الأسباب العامة الكامنة وراء الظواهر الاقتصادية المختلفة التي نراها في المجتمع في ظل الرأسمالية.

إن ما تعنيه هذه الافتراضات هو، في الواقع، نفس الرأسمالية المثالية التي يدعو إليها هايك والتحرريون، أي: سوق حرة بمنافسة خالصة، بدون تشوهات في الأسعار، ولا فقاعات.

ومع ذلك، حتى على هذا الأساس، فإن الرأسمالية، كما يوضح ماركس، تؤدي بطبيعتها إلى أزمات فائض الإنتاج، بسبب طبيعة نظام الربح.

وباختصار فإن هذه الأزمات متأصلة في الرأسمالية، بسبب أصل الربح، أي: العمل غير مدفوع الأجر للطبقة العاملة.

ينتج العمال، كما أوضحنا سابقا، قيمة أكبر مما يُدفع لهم في شكل أجور. وبالتالي فإن الطبقة العاملة، في مجموعها، لا تستطيع إعادة شراء كل السلع التي تنتجها. لكن إذا تعذر بيع السلع، فإن الرأسماليين -الذين لا ينتجون إلا من أجل الربح فقط- سيغلقون أبواب مصانعهم. فتنشأ حلقة مفرغة من انخفاض الطلب وانخفاض الاستثمار، مما يؤدي إلى توقف الاقتصاد.

يمكن للرأسماليين استخدام كل أنواع الحيل لتجنب أو تأخير هذه الأزمة، لكن فقط «من خلال تمهيد الطريق لحدوث أزمات أكثر اتساعا وتدميرا، وتقليص الوسائل التي يتم من خلالها منع الأزمات»، كما قال ماركس وإنجلز في البيان الشيوعي.

والنتيجة الإجمالية لهذا التناقض، إذن، ليست "الكفاءة"، بل الهدر الهائل، في شكل بطالة جماهيرية؛ ومصانع خاملة؛ وفقر وسط الوفرة؛ وتدمير -وليس تطوير- قوى الإنتاج.

«يجد المجتمع نفسه فجأة في حالة من الهمجية المؤقتة؛ يبدو كما لو أن مجاعة أو حرب دمار شاملة، قد قطعت إمداد كل وسائل العيش؛ يبدو كما لو أن الصناعة والتجارة قد تم تدميرهما؛ ولماذا؟ لأن هناك الكثير من الحضارة، والكثير من وسائل العيش، والكثير من الصناعة، والكثير من التجارة»[27].

ولذلك فإن النقاشات حول "الحساب الاقتصادي" وكيفية تخصيص الموارد النادرة بأكبر قدر من الكفاءة هي بالتالي نقاشات مضللة.

إن المهمة التي تواجه البشرية ليست حساب كيفية تخصيص الموارد الشحيحة، بل هي تحويل القوى الإنتاجية الهائلة والوفرة الفائضة تحت تصرف المجتمع إلى ملكية عامة تحت الرقابة العمالية؛ وتطوير هذه القوى بشكل أكبر، بحيث يمكن استخدامها بشكل عقلاني وديمقراطي، من أجل تلبية احتياجاتنا وليس مراكمة الأرباح للرأسماليين.

في هذا الصدد يؤكد تروتسكي، في كتابه الثورة المغدورة، أن «الشر الأساسي للنظام

الرأسمالي ليس إسراف الطبقات المالكة، مهما كان ذلك مقززا في حد ذاته، بل حقيقة أنه من أجل ضمان حقها في الإسراف تحافظ البرجوازية على ملكيتها الخاصة لوسائل الإنتاج، وبالتالي تحكم على النظام الاقتصادي بالفوضى والتدهور»[28].

لا يعود أي من هذا إلى القرارات السياسية السيئة، كما يدعي النمساويون بشكل مثالي، بل هو نتاج للتناقضات المتأصلة في الرأسمالية.

لذا فإنه حتى عندما يتصرف الجميع "بعقلانية"، ويتبعون مصلحتهم الذاتية، كما يقترح سميث وهايك وجميع الليبراليين والتحرريين الآخرين، فإن النتيجة تكون غير عقلانية على الإطلاق بالنسبة للمجتمع ككل.

وبعبارة أخرى فإنه حتى عندما (أو بالضبط عندما) تعمل الرأسمالية كما ينبغي، تكون بالضبط غير صالحة على الإطلاق.

هايك مقابل كينز

إن ما لم يستطع أي من خبراء الاقتصاد في المدرسة النمساوية تفسيره حقا هو لماذا تدخل الرأسمالية في أزمة.

بالنسبة لكل من هايك وميسز، كان انهيار وول ستريت والكساد العظيم على سبيل المثال، كله خطأ الحكومات غير المسؤولة ومحافظو البنوك المركزية الذين لا يبالون بضبط القروض، مما سمح بتكون فقاعات الأصول.

وبالمثل، يقدم التحرريون المعاصرون نفس التحليل فيما يتعلق بانهيار عام 2008. حيث يقولون لنا إنه عوض تأجيج أزمة الرهن العقاري من خلال تخفيض أسعار الفائدة بشكل مصطنع وتبني سياسة نقدية متراخية، كان ينبغي على الأشخاص الذين يتحكمون في السياسات الاقتصادية أن يتراجعوا إلى الوراء ويتركوا السوق تقوم بسحرها.

لكن مثل هذا الإجراء (أو التقاعس عن أي إجراء) لم يكن ليؤدي إلى أي "توازن" اقتصادي ونظام. بل لو أن السياسيين وصانعي السياسة لم يضخوا القروض في شرايين النظام خلال عشرينيات القرن الماضي، ومرة أخرى

في الثمانينيات والتسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكانت الانهيارات اللاحقة قد حدثت بسرعة أكبر، ولكانت أزمة فائض الإنتاج قد عبرت عن نفسها في وقت مبكر.

لكل هذه الأسباب حتى الطبقة السائدة نفسها لم تقتنع أبدا بأفكار هايك.

بل يمكن للمرء، في الواقع، أن يقول إن هايك نفسه لم يكن مقتنعا تماما بما يقوله هايك. فبعد إخفاقه في "نقاش الحساب الاشتراكي"، قام بالتراجع عن حججه الاقتصادية.

وتحول بدلا من ذلك نحو تقديم حجة سياسية للتحررية، كما ورد في كتاب "الطريق إلى القنانة"، حيث ادعى بأن التخطيط يؤدي حتما إلى الشمولية، وأن السوق التنافسية هي وحدها التي يمكن أن توفر "الحرية" الحقيقية، و"الاختيار"، و"الفردانية".

ومع ذلك، فإنه، في وقت لاحق من حياته، لم يجد هو وأتباعه المنافقون أي حرج في أن يدعموا بشكل علني القبضة الحديدية لدكتاتورية بينوشيه، من أجل تحطيم حكومة أليندي الاشتراكية في تشيلي وفرض اليد الخفية للسوق بالقوة.

عندما أرادت الطبقة السائدة في الثلاثينيات (في الولايات المتحدة على الأقل) مواجهة الكساد الكبير، لم تعتمد على تحررية هايك الطوباوية، بل اتجهت نحو "البراغماتية الكينزية المفترضة"، وخاصة مع الرئيس روزفلت وخطته الجديدة للتحفيز الحكومي ومشاريع الأشغال العامة الكبرى.

كان ذلك في حد ذاته اعترافا ضمنيا بالحاجة إلى التخطيط. لقد فشل السوق. لقد كان تدخل الدولة ضروريا لانتشال الرأسمالية من مستنقعها. على الرغم من أن هذه السياسات الكينزية لم تنجح حتى في ذلك الوقت، حيث استمرت الأزمة -مع فترات صعود وهبوط- لعقد من الزمان، حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية.

لم تستطع الطبقة السائدة أن تتحمل التبعات الاجتماعية لما كان يقترحه النمساويون، بدعواتهم لما يسمى بـ"التدمير الخلاق"؛ أي جعل الطبقة العاملة تدفع ثمن الأزمة على الفور، من خلال التقشف والبطالة الجماهيرية والهجمات على الأجور وظروف العمل ومستويات المعيشة.

أما تطمينات هايك وشركاه بأن مثل هذا الألم الهائل والمعاناة سيكونان مؤقتين، وأن الأمور ستصير على ما يرام "على المدى البعيد"، فلم تقدم سوى القليل من الراحة أو الاطمئنان، إذ أنه كما قال كينز ذات مرة:

«هذا **المدى البعيد** هو دليل مضلل للقضايا الحالية. فعلى المدى البعيد سنكون جميعا في عداد الأموات. لقد وضع الاقتصاديون لأنفسهم مهمة سهلة للغاية وعديمة الجدوى إذ لم يتمكنوا في المواسم العاصفة إلا من إخبارنا أنه عندما ستمر العاصفة، سيصبح البحر هادئا مرة أخرى»[29].

لم تكن الطبقة السائدة مهتمة بتبرير السوق الحرة التي من الواضح أنها لا تعمل. بل كانت بدلا من ذلك تتطلع إلى إنقاذ الرأسمالية، باستخدام الدولة: لإنقاذ الرأسمالية من نفسها.

وهذا ما يبدو أن كينز والكينزية يقدمانه: "حل" يعتمد على إدارة وإصلاح الرأسمالية، دون الحاجة إلى شن الهجوم ضد الطبقة العاملة، والمخاطرة بالانفجارات الاجتماعية والاضطراب السياسي.

وبالمثل فقد اندفع حتى أكثر المدافعين عن السوق الحرة حماسا اليوم للوقوف على أعتاب الحكومات خلال الجائحة. وفي غضون ذلك لم يعترض سوى عدد قليل من الاقتصاديين البرجوازيين على تدخل الدولة غير المسبوق الذي شوهد خلال أزمة فيروس كورونا، مع ضخ 17 تريليون دولار من الدعم المالي المباشر والتحفيزات، وضخ 10 تريليون دولار أخرى في الاقتصاد من قبل البنوك المركزية، كل ذلك لدعم النظام ومنع الانهيار التام.

شهدنا الشيء نفسه أيضا في أعقاب انهيار عام 2008، مع تسول الطبقة الرأسمالية لعمليات الإنقاذ لصالح الاحتكارات المالية العملاقة التي اعتُبرت "أكبر من أن تسقط". وبالطبع فعندما تعلق الأمر بسداد فاتورة ذلك، لم يظهر لهؤلاء الرؤساء والمصرفيين أي أثر. وبدلا من ذلك فإن العمال هم الذين دفعوا الفاتورة خلال عقد أو أكثر من الاقتطاعات.

ظلت الكينزية بفضل طفرة ما بعد الحرب، رائجة بين السياسيين والأكاديميين على حد سواء لعدة عقود، حتى انهارت سياسات التحفيز الحكومي وتنظيم الدولة، وإدارة الطلب، وتمويل العجز، في السبعينيات، مما مهد الطريق من أجل الانعطاف نحو ما يسمى بـ "النيوليبرالية".

لكن يجب أن نكون واضحين: على الرغم من الارتباك الذي أحدثه الإصلاحيون، الذين يعبدون كينز "الجيد" ويلعنون هايك "السيء"، فإن الكينزية والهايكية وجهان لعملة الرأسمالية الليبرالية نفسها.

في الواقع رغم أن كينز وهايك اشتهرا بالتنافس الفكري خلال ثلاثينيات القرن الماضي، فقد كانت لديهما قواسم مشتركة أكثر بكثير مما كانا يودان الاعتراف به.

كان كلاهما يقفان بحزم وبشكل قاطع ضد الثورة والطبقة العاملة، وإلى جانب الرأسمالية والطبقة السائدة. وقد رأى كلاهما في نفسه على أنه الوريث الحقيقي للاقتصاديين الكلاسيكيين وعصر التنوير. وكلاهما جاء من أوساط برجوازية، وكانا يتوقان إلى عودة العصر الفيكتوري و"العصر الذهبي للرأسمالية"[30].

وكان كلاهما متشبعين بالنظرة الطوباوية والمثالية التي تميز الليبرالية البرجوازية التي مثلاها. كانت لدى كليهما نظرة ميكانيكية وتجريدية للاقتصاد، بدلا من المنظور الديالكتيكي والمادي. والأهم من كل ذلك هو أن كلا الرجلين - وأفكارهما- قد قبلا ودافعا بشكل أساسي عن النظام الرأسمالي.

كانت خلافاتهما تدور حول شكل هذا النظام الاقتصادي، وليس محتواه الطبقي. حول درجات تدخل الدولة الرأسمالية مقابل السوق الرأسمالية الحرة.

كان كينز يؤيد السوق بشكل واضح، لكنه كان قلقا ببساطة من المدى الذي وصلته مبادئ عدم التدخل والرأسمالية الريعية. وفي الوقت نفسه فإن هايك، في حين كان يعارض التخطيط بدلا من المنافسة، لم يكن ضد تدخل الدولة وبرامج الرعاية الحكومية من حيث المبدأ.

والأهم من ذلك فإنه لا الكينزية ولا "النيوليبرالية" يقدمان للطبقة العاملة أي طريق للمضي قدما. إن المحاولات الكينزية لإدارة الرأسمالية لا تنجح. وفي الوقت نفسه فإن ترك حياتنا ومستقبلنا في أيدي -"اليد الخفية"- للسوق، هو طريق نحو البؤس والكوارث.

الحرية والضرورة

لقد تخلى معظم التحرريين اليوم، إلى حد كبير، عن أي محاولة حتى لتبرير الرأسمالية اقتصاديا. وبدلا من ذلك فقد تم اختزال التحررية في الغالب إلى سلسلة من التحيزات الفردية والأخلاقية حول "التحرر" و"الحرية"، كما حددها هايك في "الطريق إلى القنانة".

وفي هذه الأثناء، فإن أفكار وحجج هايك، بالإضافة إلى كونها تشكل عنصرا أساسيا في معظم الدورات الدراسية والكتب الدراسية في الاقتصاد الجامعي، يتم الترويج لها بشكل أساسي من قبل العديد من مؤسسات الفكر والرأي الممولة جيدا ومعاهد السوق الحرة، التي، ويا للمفارقة، تمولها الشركات الاحتكارية الكبيرة جدا (مثل روكفلرز) التي ادعى أنه يمقتها.

كتب جانيك واسرمان:

> «أظهر معهد أبحاث دورة الأعمال، الذي أسسه ميزس عام 1927 ويديره هايك، التقارب الموجود بين الأفكار الليبرالية وبين رأس المال.
>
> تلقى أعضاء المدرسة النمساوية رعاية متبرعين أثرياء من النمسا والولايات المتحدة. وفي المقابل قدموا لهم خبراتهم الاقتصادية...
>
> وإلقاء نظرة على مجلس الأمناء تكشف عن العلاقات المهمة التي طورها ميزس وهايك مع المؤسسة المحافظة. وإلى جانب ميزس وهايك... فإنه من بين الأعضاء الخمسة والأربعين الآخرين، كان هناك ممثلون عن الحكومة الفيدرالية المحافظة، ومجموعات الضغط التابعة للصناعيين وأصحاب الأبناك والمديرين التنفيذيين والأساتذة القوميين».

وفي مقابل هذا العمل الخيري للشركات الكبرى، قدم النمساويون للسياسيين اليمينيين (مثل تاتشر وريغان) ورقة تين نظرية مناسبة لستر أنفسهم، حين قاموا بتحطيم النقابات العمالية وهاجموا حقوق العمال وأجورهم، في مسعاهم لزيادة أرباح الرأسماليين.

الخلاصة من كل ما قيل أعلاه هو أنه من الواضح أن أفكار و"نظريات" المدرسة النمساوية ليس لها أي أساس علمي. لكن الشيء نفسه ينطبق على النداءات التحررية من أجل "الحرية".

في الواقع، لا يمكن أن تكون هناك حرية حقيقية لأي فرد داخل نظام خارج عن

سيطرتنا؛ في نظام، نشأ بشكل غير واع عن ضرورة تاريخية واقتصادية، ويفرض نفسه علينا الآن؛ في نظام لا يعمل فيه الاقتصاد وقوانينه من أجلنا، بل ضدنا؛ في نظام لا يتم اتخاذ جميع القرارات المهمة فيه بشكل ديمقراطي، من قبل الناس العاديين، بل بدكتاتورية رأس المال: دكتاتورية نخبة استبدادية غير خاضعة للمساءلة من أرباب العمل والمصرفيين وأصحاب الملايير.

كانت الحرية، بالنسبة إلى هايك، تعني غياب "الإكراه" السياسي واستعمال "القوة" على الأفراد، ورفض الاعتراف بالإكراه الاقتصادي الحقيقي والقوة المفروضة على الطبقة العاملة بموجب قوانين الرأسمالية. وبعبارة أخرى كانت الحرية، بالنسبة له، هي حرية البرجوازية في جني الأموال دون أي قيود.

لكن وكما لاحظ إنجلز في جداله اللامع مع دوهرنغ، بالاعتماد على الفلسفة الديالكتيكية الهيغيلية، فإنه لا يمكننا الحصول على الحرية الحقيقية بتخيل أنفسنا أحرارا من القوانين التي تنظم المجتمع والاقتصاد والطبيعة -القوانين التي تعمل بشكل أعمى وراء ظهور الأفراد، سواء الرأسماليين أو العمال على حد سواء.

بل يأتي التحرر الحقيقي على وجه التحديد من فهم تلك القوانين، والقدرة على توجيهها لصالحنا نحن البشر. أو باختصار "وعي الضرورة".

«لا تتأتى الحرية من أي استقلال متخيل عن القوانين الطبيعية، بل من معرفة هذه القوانين، وفي الإمكانية التي توفرها هذه المعرفة لجعلها تعمل بشكل منهجي لتحقيق غايات محددة.

يصح هذا على كل من قوانين الطبيعة الخارجية وتلك التي تحكم الوجود الجسدي والعقلي للبشر أنفسهم. نوعان من القوانين التي لا يمكننا فصلها عن بعضها البعض إلا في الفكر فقط لكن ليس في الواقع...

تتمثل الحرية إذن في سيطرتنا على أنفسنا وعلى الطبيعة الخارجية، وهي سيطرة تقوم على معرفة الضرورة الطبيعية؛ لذلك فهي بالضرورة نتاج تطور تاريخي»[31].

يمكن للمرء، على سبيل المثال، أن يتخيل نفسه على أنه طائر، له الحرية في الطيران عاليا، لكن هذا لا يعني أنه سيصير قادرا على النجاة من السقوط والموت إذا قفز من نافذة الطابق الثالث.

لكن من خلال فهمنا لقوانين الجاذبية والحركة والميكانيكا النيوتونية والديناميكا الهوائية، يصير في إمكاننا إنشاء آلات -طائرات- تمكننا من الطيران.

وبالمثل ففي حين تبدو حركة جزيئات الغاز في الأسطوانة عشوائية وغير متوقعة، فإنه بفضل تاريخ طويل من البحث العلمي، صرنا نعلم الآن أن هناك قوانين للديناميكا الحرارية تحكم ديناميات هذا النظام ككل، مع علاقات محددة بين درجة الحرارة والضغط والحجم وما إلى ذلك.

وعلاوة على ذلك فإن من خلال فهم هذه القوانين، يصير في إمكاننا تحويل الحرارة الموجودة في كتلة الغاز إلى بخار، واستخدام هذا لتدوير التوربينات التي يمكنها توليد الكهرباء؛ أي خلق القوة التي تقف وراء الثورة الصناعية والتي غيرت المجتمع والطبيعة.

ينطبق الشيء نفسه على علم الاقتصاد. لكن التحرريين لا يهتمون بالفهم العلمي للنظام الرأسمالي. هدفهم ليس شرح طريقة عمل الاقتصاد، بل إلقاء الغبار في عيون العمال، وتقديم تبرير نظري لعدم المساواة والظلم في ظل الرأسمالية.

وعلى النقيض من ذلك فإن الماركسية تهدف إلى فهم العالم بشكل حقيقي من أجل تغييره. تهدف بوعي إلى فهم قوانين الرأسمالية -قوانين الضرورة التي هي، كما يقول هيغل، "عمياء فقط بقدر ما لا يتم فهمها"- حتى نتمكن من إسقاطها من خلال الثورة، واستبدالها بمجموعة جديدة من القوانين القائمة على التخطيط الاشتراكي والديمقراطية العمالية.

هـذه هـي المهمـة التـي تواجهنـا: تنظيـم العـمال والشـباب، بالاسـتناد عـلى الأسـس الصلبـة للنظريـة الماركسـية؛ وتسـليح أنفسـنا بسـلاح الأفـكار الماركسـية في الكفـاح مـن أجـل الثـورة.

فقـط عـلى هـذا الأسـاس يمكـن للبشريـة أن تحـرر نفسـها مـن قيـود الفـوضى والأزمـات الرأسـمالية.

نترك الكلمة الأخيرة لإنجلز الذي يقول:

«مـع اسـتيلاء المجتمـع عـلى وسـائل الإنتـاج، يتـم التخلـص مـن إنتـاج السـلع، وفي نفـس الوقـت إلغـاء سـيطرة المنتـوج عـلى المنتِـج. ويتـم اسـتبدال الفـوضى في الإنتـاج الاجتماعـي بتنظيـم منهجـي محـدد. ويختفـي الـصراع مـن أجـل البقـاء الفـردي.

حينهـا وللمـرة الأولى يتميـز الإنسـان أخـيرا، بمعنـى معـين، عـن بقيـة مملكـة الحيـوان، ويخـرج مـن الظـروف الحيوانيـة المحضـة إلى ظـروف بشريـة حقـا.

إن المجـال الكامـل لظـروف الحيـاة التـي تحيـط بالإنسـان، والتـي تحكمـت فيـه حتـى الآن، تصبـح آنـذاك تحـت سـيادة وسـيطرة الإنسـان الـذي أصبـح للمـرة الأولى سـيد الطبيعـة الحقيقـي الواعـي، لأنـه أصبـح الآن سـيدا لنظامـه الاجتماعـي.

وقوانـين عملـه الاجتماعـي الخـاص، التـي كانـت تقـف حتـى الآن في مواجهـة الإنسـان باعتبارهـا قوانـين طبيعيـة غريبـة عنـه وتهيمـن عليـه، سـوف يسـتخدمها آنـذاك بفهـم كامـل، وسـيتحكم فيهـا. إن التنظيـم الاجتماعـي للبـشر، والـذي كان يواجههـم حتـى الآن باعتبـاره ضرورة تفرضهـا الطبيعـة والتاريـخ، سـيصبح آنـذاك نتيجـة لعملهـم الحـر. وسـوف تتحـول القـوى الموضوعيـة الغريبـة، التـي حكمـت التاريـخ حتـى الآن، لتصـير تحـت سـيطرة الإنسـان نفسـه.

ابتـداء مـن تلـك اللحظـة فقـط، سـوف يتمكـن الإنسـان نفسـه مـن أن يصنـع، بوعـي كامـل، تاريخـه الخـاص؛ والعوامـل الاجتماعيـة، التـي سـيكون هـو مـن أطلـق ديناميتهـا، سـيصير لهـا، بشـكل رئيـسي وبقـدر متزايـد، النتائـج التـي يقصدهـا. إنهـا قفـزة الإنسـانية مـن مملكـة الـضرورة إلى مملكـة الحريـة.» [32]

آدم بوث
مجلة "الدفاع عن الماركسية"
العدد: 36، شتاء2021/22

مراجع وهوامش:

1: Marx to Carl Klings, October 4, 1864, Marx and Engels Collected Works vol. 42, pg 3.

2: Janek Wasserman, The Marginal Revolutionaries, (Yale: Yale University Press, 2019), pg 41.

3: Karl Marx, Capital, Volume One, (London: Penguin Classics, 1990), pg 168.

4: Janek Wasserman, The Marginal Revolutionaries, (Yale: Yale University Press, 2019), pg 28.

5: Eugen-Maria Schulak & Herbert Unterköfler, The Austrian School of Economics: A History of Its Ideas, Ambassadors, and Institutions, (Vienna: Ludwig von Mises Institute, 2011), pg 16.

6: Janek Wasserman, The Marginal Revolutionaries, (Yale: Yale University Press, 2019), pg 41.

7: Ibid., pg 143.

8: Karl Marx, A Contribution to the Critique of Political Economy, (Moscow: Progress Publishers,

9: Nikolai Bukharin, Economic Theory of the Leisure Class, (Monthly Review Press, 1972), pg 41.

10: Janek Wasserman, The Marginal Revolutionaries, (Yale: Yale University Press, 2019), pg 103.

11: Leon Trotsky, The Revolution Betrayed, (London: Wellred Books, 2015), pg 3.

12: Friedrich Hayek, ed., Collectivist Economic Planning, (London: Routledge, 1935).

13: Leon Trotsky, The Revolution Betrayed, (London: Wellred Books, 2015), pg 79.

14: Leon Trotsky, "The Soviet Economy in Danger", The Militant, October 1932, Marxist Internet Archive.

15: Ibid

16: Leon Trotsky, The Revolution Betrayed, (London: Wellred Books, 2015), pg 15.

17: Leon Trotsky, The First Five Years of the Communist International, Vols 1 & 2, (London: Wellred Books, 2020), pg 611.

18: Friedrich Engels, Anti-Dühring, (London: Wellred Books, 2017), pg 333.

19: Leon Trotsky, "The Soviet Economy in Danger", The Militant, October 1932, Marxist Internet Archive.

20: Ibid.

21: Leigh Phillips & Michal Rozworski, The People's Republic of Walmart, (London: Verso, 2019), pg 3031-.

22: Marx, Capital, pg 477

23: Friedrich Engels, Anti-Dühring, (London: Wellred Books, 2017), pg 324, (emphasis in the original).

24: "Instant Economics: The real-time revolution", The Economist, October 23, 2021.

25: Friedrich Hayek, The Road to Serfdom, (London: Routledge, 2001), pg 4546-.

26: Friedrich Engels, Anti-Dühring, (London: Wellred Books, 2017), pg 329.

27: Karl Marx & Friedrich Engels, "The Communist Manifesto", in Classics of Marxism: Volume One, (London: Wellred Books, 2013), pg 8.

28: Leon Trotsky, The Revolution Betrayed, (London: Wellred Books, 2015), pg 11.

29: John Maynard Keynes, A Tract on Monetary Reform.

30: العصر الذهبي مصطلح يطلق على الفترة الممتدة من 1870 إلى 1900 حيث عرفت الرأسمالية، خاصة في الولايات المتحدة، ازدهارا كبيرا. المترجم.

31: Friedrich Engels, Anti-Dühring, (London: Wellred Books, 2017), pg 13637-.

32: Engels, Anti-Dühring, chapter 24

الركود التضخمي والصراع الطبقي

عصر الرأسمالية الجديد

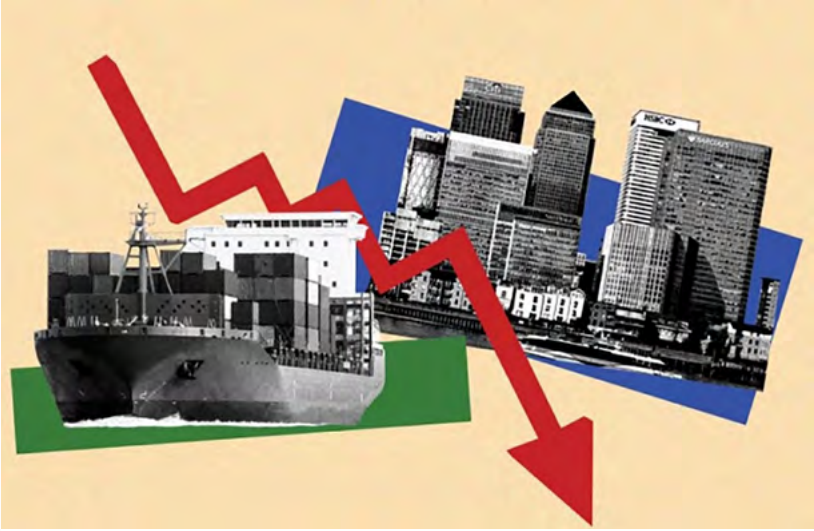

يعاني الاقتصاد العالمي من الاضطرابات، وتضربه عاصفة كاملة من الحروب والجائحة والإجراءات الحمائية. ويلوح في أفق الرأسمالية مزيج سام من التضخم والركود. هذه وصفة كاملة لاندلاع الانفجارات الثورية في كل مكان.

استمرت أسعار الأسهم في الانخفاض منذ أسابيع، مع سيطرة الخوف على الأسواق نتيجة للحرب في أوكرانيا، وتفشي التضخم، وحالات الإغلاق في الصين، وخطر حدوث ركود جديد.

يشهد مؤشر "FTSE All-World" الآن أطول سلسلة خسائر له منذ منتصف عام 2008 - عندما أدت أزمة الرهن العقاري عالية المخاطر إلى انهيار بنك ليمان براذرز.

إن هذه التقلبات المفاجئة التي تعرفها البورصات العالمية هي انعكاس للتشاؤم الذي يسيطر على الطبقة السائدة. ووفقا لوارن بافيت، المستثمر الملياردير: «لسنا بعيدين جدا عن تكرار شيء ما مشابه لما حدث عام 2008، أو حتى أسوء من ذلك».

أكد لوكا باولينى، كبير الاستراتيجيين في شركة بيكتيت لإدارة الأصول (Pictet Asset Management) إن «الأسواق تتراجع ليس فقط بسبب ارتفاع أسعار الفائدة». وأضاف: «إن مخاطر حدوث ركود [في الاقتصادات الكبرى] كبيرة. الواقع هو أن جزءا كبيرا من الاقتصاد العالمي يتقلص بشكل ملحوظ».

«نحن الآن نعيش في عصر جديد تماما»
(هنري كيسنجر، 09 ماي 2022)

تبدد شعور الابتهاج

لقد تبدد بشكل كامل شعور الابتهاج الذي ساد خلال العام الماضي بشأن احتمال التعافي الاقتصادي بعد الجائحة. فبعد أن تم على ما يبدو تغلب على أزمة واحدة، سرعان ما ظهرت أزمة أخرى. وقد أثار هذا الذعر في مجالس إدارة الشركات.

وكما أوضحت صحيفة فاينانشيال تايمز، الناطقة بلسان الرأسمالية البريطانية، مؤخرا فإنه:

> «في العام الماضي فقط، كان العديد من الاقتصاديين يتوقعون أن يكون عام 2022 فترة انتعاش اقتصادي قوي. وأن الشركات ستعود إلى التشغيل الكامل بعد الجائحة. وأن المستهلكين سينطلقون في إنفاق مدخراتهم المتراكمة في جميع الإجازات والأنشطة التي لم يتمكنوا من القيام بها خلال الجائحة. قال البعض إننا سنشهد "عشرينيات صاخبة" جديدة، في إشارة إلى عقد الاستهلاك الذي أعقب إنفلونزا 1918-1921».[1]

كان ذلك الانتعاش، حسب رأيهم، سيفتح، حقبة جديدة من النمو والازدهار. لكن في فترة زمنية قصيرة، تحول هذا المنظور إلى ركام. وبدلا من "عشرينيات صاخبة" ها هي الرأسمالية تواجه ركودا عالميا جديدا.

لقد دخلنا عصرا جديدا تماما، على حد تعبير كيسنجر. عصر الأزمة المتفاقمة، حيث انقلبت الثوابت القديمة رأسا على عقب. "أصبح المعقول غير معقول". عادت الأزمة الأساسية للرأسمالية، التي اعتقدوا أنهم تمكنوا من احتوائها، إلى الظهور بشكل انتقامي.

وكما جاء في افتتاحية حديثة للفاينانشيال تايمز:

> «شهد هذا الأسبوع تغير المزاج الاقتصادي إلى حالة أكثر قلقا، حيث تردد صدى الصدمات الأخيرة التي تعرضت لها اقتصادات العالم المتقدم لفترة أطول وأعلى مما كان متوقعا. ومهما كان رأيك بشأن الاقتصاد قبل أسبوع، فإنه يجب أن تكون الآن قلقا عما كنت عليه».[2]

الركود التضخمي يلوح في الأفق

يجري تخفيض التوقعات الاقتصادية بشكل سريع. يتوقع الكثيرون الآن أن يبلغ معدل النمو الاقتصادي العالمي هذا العام

3,3% فقط، وهو ما يشكل انخفاضا من 4,1% في يناير، قبل الحرب.

والتضخم، الذي اعُتبر منذ فترة طويلة أنه انتهى إلى الأبد، عاد ليرفع رأسه القبيح مرة أخرى، مع ما يرافقه من خفض لقيمة العملات، وارتفاع الأسعار، وخفض مستويات المعيشة.

من المتوقع الآن أن يبلغ معدل التضخم العالمي 6,2%، أي أعلى بمقدار 2,25% عن توقعات يناير.

في الولايات المتحدة بلغ معدل التضخم 8,3% في أبريل، ومن المتوقع أن يرتفع أعلى من ذلك. وفي الوقت نفسه، انكمش الاقتصاد الأمريكي أيضا في الربع الأول، على الرغم من التوقعات السابقة بعكس ذلك.

تواجه العديد من الاقتصادات "الركود التضخمي" أو حتى "الانهيار التضخمي" ("Slumpflation"). وتوضح صحيفة فاينانشيال تايمز أن "صدمة الركود التضخمي لعام 2022 عالمية حقا".

هذا انعكاس للارتباط المتزايد الذي تعرفه السوق العالمية، خاصة على مدى الثلاثين عاما الماضية. جميع البلدان مرتبطة ببعضها البعض بشكل غير مسبوق، مما يزيد من خطر العدوى. هذا هو المعنى الحقيقي لـ"العولمة".

النزول عن ظهر النمر

يأمل محافظو البنوك المركزية بشدة أن تستقر الأمور. لكن توقعاتهم، كما هو الحال دائما، مفرطة في التفاؤل. لقد سبق أن قالوا إن التضخم لن يكون سوى حدث "انتقالي" و"مؤقت".

لقد أعمتهم نظرياتهم السحرية -سواء الكينزية أو النقدية- عن الوضع الرهيب الذي تواجهه الرأسمالية. ولكنهم الآن عالقون بين المطرقة والسندان. أو، بشكل أكثر دقة، عالقون بين تناقضات الرأسمالية.

ظلت الرأسمالية غارقة في السيولة لسنوات، الأمر الذي أبقى النظام واقفا على قدميه بشكل مصطنع. فمنذ عام 2008 فصاعدا، استمرت الطبقة السائدة تضخ أموالا رخيصة في الاقتصاد، وحافظت على أسعار الفائدة عند مستويات منخفضة تاريخيا من أجل درء كساد آخر.

ورغم أن الرأسماليين نجحوا في تحقيق هدفهم المباشر، فقد أصبح النظام الرأسمالي مدمنا على هذا التحفيز. لكننا الآن نشهد العواقب، حيث اضطرت الطبقة السائدة بعد فوات الأوان إلى اتخاذ تدابير لتثبيط النشاط الاقتصادي وعكس سياسات العقد الماضي.

عادة كان من الممكن أن تؤدي هذه السيولة الزائدة إلى حدوث تضخم منذ فترة طويلة. لكن التضخم بقي تحت السيطرة بسبب حالة الكساد التي عاشها الاقتصاد العالمي. رغم ذلك فإن لكل شيء حدوده. أدى انتهاء الإغلاق، الذي سرعان ما تلته الحرب في أوكرانيا، إلى إشعال التضخم.

لذلك تحاول الطبقة السائدة يائسة العودة إلى نوع من "الحياة الطبيعية"، من خلال كبح الحوافز المالية وأسعار الفائدة المنخفضة، والتي أصبحت بوضوح غير مستدامة.

في مواجهة استمرار ارتفاع التضخم اضطر الاحتياطي الفيدرالي وبنك إنجلترا إلى رفع أسعار الفائدة. وسوف تحذوا البنوك المركزية الأخرى، بدءا من البنك المركزي الأوروبي، حذوهما حتما.

إن الميزانيات العمومية المتضخمة، المحملة بمستويات تاريخية من الديون، بحاجة إلى تخفيض، لكن دون التسبب في انهيار. يجب إنهاء عصر الأموال الرخيصة بطريقة ما. لكن هذا لن يكون سهلا. إنه أشبه بمحاولة النزول عن ظهر نمر جائع دون أن يأكلك.

آفاق قاتمة

بالنظر إلى الوضع الحالي، من الواضح أن زيادة أسعار الفائدة وتقليص الحوافز المالية يمكن أن يؤدي إلى ركود عميق. تم الحفاظ على العديد من الشركات على قيد الحياة من خلال المال الرخيص. وسيؤدي تقليص ذلك إلى دفعهم من حافة الهاوية، مما سيؤدي إلى حالات إفلاس واسعة النطاق.

لكن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن بها للمصرفيين "كبح" التضخم. إن الاستمرار ببساطة على نفس النهج القديم، في ضخ السيولة، سيؤدي أيضا إلى كارثة، التسبب في تضخم مفرط ومفاقمة الأزمة.

وكما حذر الأستاذ في كلية ستيرن لإدارة الأعمال بجامعة نيويورك، نوريل روبيني، فإنه: «يمكن لمحافظي البنوك المركزية أن يستمروا في تطبيع السياسة النقدية[3]، لكن فقط عبر المخاطرة بحدوث انهيار مالي في أسواق الديون والأسهم». لكن ليست لديهم سوى خيارات محدودة.

تبدو الآفاق قاتمة على نحو متزايد، كما أوضحت الفاينانشيال تايمز:

«إن مخاطر حدوث ركود على جانبي المحيط الأطلسي مرتفعة للغاية الآن. ربما يكون الأوان قد فات بالفعل، وخرج جني التضخم من القمقم، وتحتاج السياسة النقدية إلى إحداث ركود ليتم استئصال التضخم من النظام. بدلا من ذلك، سيكون صانعو السياسات حذرين للغاية وبطيئين للغاية وسيسمحون للتضخم بالاستمرار والتفشي في الاقتصاد مع نفس العواقب النهائية.

الطريق الذي نرغب فيه جميعا ضيق ويقع بين هذه الكوارث الاقتصادية. من المحتمل أن نقضي على التضخم المرتفع دون حدوث انكماش اقتصادي عميق، لكن الاحتمالات بشأن هذه النتيجة الإيجابية منخفضة الآن بالفعل.»[4]

انتعاش هش

بدلا من أن تكون الأزمات "حدثا يقع مرة واحدة في القرن"، فقد أصبحت أكثر تواترا وخطورة. هذا هو الإيقاع الجديد لدورة الازدهار والركود.

قبل الجائحة كان الاقتصاد الرأسمالي العالمي يتباطأ بالفعل، مع زيادة الحمائية وفائض الإنتاج الذي يؤثر على مختلف القطاعات. أعطى فيروس كورونا الأزمة منعطفاً خطيرا جديدا، حيث عمل على التحفيز الحكومي غير المسبوق.

كان يتم تصوير هذا الانتعاش كبداية لحقبة جديدة. كان من المفترض أن يؤدي طلب المستهلكين المكبوت، الذي سيتم إنفاقه في الحانات والمطاعم وفي أيام زيادة حدة التناقضات في النظام وتفاقمها.

انكسرت سلسلة الرأسمالية في عدة من النقاط، مما أدى إلى تعطيل كل من الإنتاج والعرض. وأدى هذا بدوره إلى إغلاق قطاعات كبيرة من الاقتصاد، إلى جانب انهيار الطلب. تم تسريح الملايين أو إعطائهم إجازة، مما زاد من التدهور اللولبي.

وهذا يعني أن الأسواق والتجارة وسلاسل التوريد -شرايين الاقتصاد العالمي- قد تعطلت بشدة أو أصيبت بالشلل التام.

وما بدأ بكونه أزمة فائض إنتاج متطورة، انتهى بإغلاق العديد من قطاعات الاقتصاد الرأسمالي.

ونتيجة لذلك تقلص النشاط الاقتصادي عام 2020 في 90% من بلدان العالم. لقد تجاوز ذلك النسبة التي حدثت في كل من الحربين العالميتين والكساد العظيم والركود العالمي في 2008-2009. شهد اقتصاد المملكة المتحدة، على سبيل المثال، أكبر انخفاض له منذ 300 عام.

بالطبع لا يمكن لهذا الانهيار أن يستمر إلى ما لا نهاية. فعند نقطة معينة سيحدث انتعاش حتمي، وذلك أساسا بمساعدة العطلات، إلى انتعاش اقتصادي قوي.

لقد انتعشت الاقتصادات بالتأكيد لبعض الوقت. ووصل الكثير منها إلى مستويات ما قبل الجائحة. لكن التعافي كان يتم قطعه باستمرار بسبب الاضطراب -أو الانقطاعات الكاملة- في سلاسل التوريد، والذي هو من مخلفات الأزمة السابقة.

أصبح الإنتاج "في الوقت المناسب"، الذي عزز أرباح الرأسماليين خلال العقود السابقة، فوضى "لا شيء في الوقت المناسب"، حيث افتقرت الصناعات والقطاعات الرئيسية إلى الأجزاء الحيوية. هذا النقص، بدوره، أدى إلى ارتفاع الأسعار وأثار طفرة جديدة من التضخم.

الحرب والركود

لقد أصبح الوضع العالمي بأسره متقلبا للغاية. لقد تحول الارتباط التجاري العالمي، الذي كان يمثل دفعة هائلة في الماضي، إلى نقيضه. يمكن لحدث واحد في بلد ما أن يكون له تأثير ضار هائل في مكان آخر. عمليات الإغلاق في الصين، على سبيل المثال، والتي تؤثر بشكل مباشر على الصادرات، لها تأثير على التجارة العالمية.

وبالمثل، فإن العوامل الأخرى -سواء كانت مشاكل ما بعد الجائحة، أو الحرب في أوكرانيا، أو الصدمات السياسية، أو "الحوادث" العرضية الأخرى- يمكن أن يكون لها تأثير حاسم على طريقة عمل النظام الرأسمالي.

اليوم، أطلق الصراع الدائر في أوكرانيا سلسلة من الأحداث التي لها عواقب بعيدة المدى، سياسياً ودبلوماسياً واجتماعياً واقتصادياً.

أصبحت الحرب حربا بالوكالة بين روسيا وبلدان الناتو، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يتم ضخ مليارات الدولارات من الأسلحة في أوكرانيا من قبل الإمبرياليات الغربية.

لهذا تأثير هائل في كل مكان. وستكون للعقوبات الاقتصادية التي يفرضها الغرب، بهدف عزل روسيا عن الاقتصاد العالمي، تداعيات خطيرة.

يبدو أن الإمبرياليين الأغبياء، الأمريكيين والبريطانيين على وجه الخصوص، يتجاهلون مثل هذه العواقب. إنهم مستعدون للمخاطرة بكل شيء من أجل هزيمة روسيا. لكن أفعالهم تؤدي إلى تفاقم الأزمة.

أدى الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة إلى ارتفاع التكاليف والأسعار بشكل عام، حيث يرتفع التضخم في كل مكان. إذا توقفت إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، وهو ما يطالب به البعض، فسيؤدي ذلك إلى ركود فوري، يبدأ في ألمانيا.

العقوبات الاقتصادية -وهي حرب بوسائل أخرى- تزيد من حدة الوضع. وفي المقابل يتراجع طلب المستهلكين بشكل أكبر ويتباطأ استثمار الرساميل، مما يدفع الاقتصاد العالمي نحو ركود جديد.

القومية الاقتصادية

كل هذه العوامل تتفاعل بشكل ديالكتيكي مع بعضها البعض لجر الأشياء إلى أسفل. كل العوامل التي ساهمت في دفع الرأسمالية إلى الأمام في الماضي هي الآن العوامل التي تمهد الطريق لكارثة اجتماعية واقتصادية.

يقول المحرر الاقتصادي في صحيفة فاينانشيال تايمز، مارتن وولف:

«إن الحرب هي، باختصار، عامل محفز للاضطراب في عالم مضطرب بالفعل. والآن نحن، للأسف، مرة أخرى على منحدر نحو عالم من الانقسام والاضطراب والخطر.»[5]

ينقسم الاقتصاد العالمي إلى تكتلات، وسلاسل التوريد تنكسر، حيث يحاول الغرب قطع إمدادات الطاقة الروسية وتقليص إمكانية وصولها إلى أسواق العملات.

لقد دخلنا فترة من القومية الاقتصادية شبيهة بفترة ما بين الحربين، وهي دليل آخر على أن الملكية الخاصة والدولة القومية قد أصبحتا عوائق أمام التقدم.

سلط كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، بيير أوليفييه غورنشاس، الضوء على عواقب هذه التغييرات الدرامية قائلا:

«إذا صرنا عالما من العديد التكتلات المختلفة، فسيتعين علينا التراجع عن الكثير من الاقتصادات المتكاملة التي بنيناها وسلاسل التوريد التي بنيناها... وبناء شيء آخر أضيق [و] أصغر نطاقا».

وأضاف:

«ستكون هناك تكاليف تعديل [و] ستكون هناك خسائر في الكفاءة، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة في تكاليف الإنتاج لأن الأمور لا تتم بكفاءة كما كانت من قبل».

«إذا صرنا عالما مشكل من تكتلات مختلفة، لا أعرف بالضبط كيف يمكن أن يعمل [صندوق النقد الدولي]. هل سيصبح مؤسسة تعمل لصالح كتلة واحدة دون الأخريات؟ كيف ستعمل عبر أجزاء مختلفة من العالم؟ إنه بالتأكيد ليس شيئاً مرغوباً فيه من نواح عديدة».

حدود الرأسمالية

تقوض الأزمة الحالية ما تبقى من الإطار الذي تشكل ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتكشف بوضوح حدود النظام الرأسمالي.

أوضحت صحيفة فاينانشيال تايمز أن "عسكرة التمويل لها آثار عميقة على مستقبل السياسة والاقتصاد العالميين".

«لقد انقلبت العديد من المسلمات الأساسية لحقبة ما بعد الحرب الباردة رأسا على عقب. تم تسويق العولمة في الماضي على أنها حاجز ضد الصراع، وشبكة من الارتباطات المتبادلة التي من شأنها أن تقرب الأعداء السابقين من بعضهم البعض. لكنها، بدلا من ذلك، أصبحت ساحة معركة جديدة»[6]

خلقت الحرب في أوكرانيا فوضى عارمة وحطمت أي أمل في التعافي. سيكون الارتفاع الدرامي في تكاليف الطاقة لوحده كافياً لقلب الوضع رأساً على عقب. وعلاوة على ذلك، أدى الانخفاض في إنتاج القمح والحبوب في أوكرانيا وروسيا إلى ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية، مع كل التداعيات السياسية المصاحبة لذلك.

وكما حذرت الفاينانشيال تايمز في مارس فإنه:

«عندما ارتفعت أسعار المواد الغذائية في عام 2008، ساعد ذلك على اندلاع الربيع العربي، ثم الحرب الأهلية في سوريا. لقد زرع الغزو الروسي لأوكرانيا بذور أزمة ستمتد آثارها إلى ما وراء الحدود الأوروبية»[7]

استنتاجات ثورية

فتحت البرجوازية، من خلال أفعالها، صندوق باندورا[8]. لقد دمرت كل مظاهر الاستقرار والتوازن، وعمقت تناقضات الرأسمالية في كل مكان.

ونتيجة لتصديقهم لدعايتهم الخاصة، زادوا من حدة الأزمة الرأسمالية بطرق لم يكن

من الممكن توقعها.

كل السيناريوهات ترسي الأساس لانتعاش قوي في الصراع الطبقي، في بريطانيا وعلى الصعيد العالمي. سيؤدي التضخم إلى خفض مستويات المعيشة ورفع تكاليف المعيشة بشكل كبير. لن يكون أمام الطبقة العاملة من بديل سوى الكفاح.

بعيد الحرب العالمية الأولى أوضح ليون تروتسكي أن "تكلفة المعيشة هي أقوى عامل للثورة في جميع البلدان". وقد كانت هذه المسألة هي التي أدت مرة أخرى إلى احتداد وتيرة الصراع الطبقي في السبعينيات، ووضع الأحداث الثورية على جدول الأعمال. وهذا على وشك أن يتكرر، لكن على مستوى أعلى بكثير.

وكما حذرت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا: «لقد أظهر التاريخ أن الجوع غالباً ما يؤدي إلى إشعال الاضطرابات الاجتماعية والعنف».

ليس الازدهار أو الركود هو الذي يولد الثورة، بل التحولات من أحدهما إلى الآخر، والتأثير الذي يمارسه ذلك على الوعي. لقد تراكمت الكثير من المواد القابلة للاشتعال في الفترة الأخيرة. وهذا يتزايد باستمرار. استقرار الماضي قد انتهى.

أشار إنجلز إلى 40 عاماً من نوم الطبقة العاملة البريطانية، والتي كانت مقدمة لانفجار الموجة النقابية الجديدة في تسعينيات القرن التاسع عشر. وقد أدى ذلك إلى فتح حقبة جديدة من الصراع الطبقي والحروب والثورات.

واليوم ينتهي أخيرا الجزر في الصراع الطبقي الذي شهدته البلدان الرأسمالية الرئيسية، وهو الجزر الذي استمر لأكثر من ثلاثة عقود.

مع انقشاع ضباب الحرب والاحساس بحقيقة الأزمة الرأسمالية، سيندفع ملايين العمال والشباب إلى الصراع الطبقي. شرائح شبابية جديدة ونشيطة على وشك الدخول إلى ساحة النضال، غير ملوثة بهزائم الماضي. وبفعل الأزمة سيتوصل الكثيرون إلى استنتاجات راديكالية وحتى ثورية.

إن شكوى مارتن وولف، وهو أحد المنظرين الاستراتيجيين الرئيسيين للرأسمالية، من أننا «نسير مرة أخرى على طريق منحدر إلى عالم من الانقسام والاضطراب والمخاطر» هي تحذير جدي للطبقة السائدة حول ما هو آتٍ.

ما يتحدث عنه، لكن دون أن يجرؤ على تسميته، هو الثورة. وبالنسبة لأولئك الذين لديهم عيون ليروا فإن هذه هي بالضبط طبيعة الفترة التي دخلناها.

روب سيويل
31 ماي 2022

مراجع وهوامش:

1: The global stagflation shock of 2022: how bad could it get?, the Financial Times (2.5.22).

2: Central banks must play economic manoeuvres in the dark, the Financial Times (6.5.22).

3: تطبيع السياسة النقدية إجراءات اقتصادية تقوم بها الأبناك المركزية من أبرزها رفع أسعار الفائدة وتقليص حجم الميزانية العمومية، الخ، بحيث تعمل السياسة النقدية كما كانت قبل الركود. المترجم.

4: It is time to relearn the painful inflation lessons of the 1970s, the Financial Times (15.4.22).

5: War in Ukraine is causing a many-sided economic shock, the Financial Times (26.4.22).

6: Weaponisation of finance: how the west unleashed 'shock and awe' on Russia, the Financial Times (22.4.22).

7: War in Ukraine sparks a commodity crisis, the Financial Times (5.3.22).

8: صندوق باندورا، في الأساطير اليونانية، صندوق، مليء بالشرور، أهداه زيوس لباندورا وأمرها ألا تفتحه، لكنها رغم ذلك فتحته فتدفقت منه كل الشرور إلى العالم. المترجم.

سيصدر قريبا عن صحيفة الحرية والشيوعية

الماركسية وسياسات الهوية

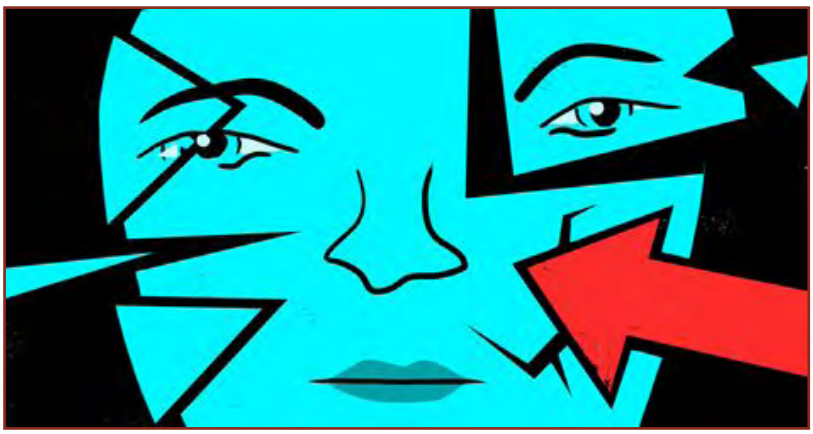

اصدار خاص حول موقف الماركسية من سياسات الهوية وهي وثيقة صدرت بعنوانها الأصلي : النظرية الماركسية والنضال ضد الأفكار الدخيلة على الطبقة العاملة، **تمت المصادقة عليها بالإجماع من قبل المؤتمر العالمي للتيار الماركسي الأممي، الذي عقد في نهاية يوليو 2018**، وذلك بعد مناقشة شاملة على جميع مستويات التيار الماركسي الأممي قبلها بعام. هدف الوثيقة هو رسم خط فاصل بين الماركسية وبين مجموعة من الأفكار الطبقية الدخيلة المثالية وما بعد الحداثية، والتي أثرت، لبعض الوقت، على شريحة من النشطاء في الأوساط الأكاديمية، وتلعب دورا رجعيا داخل الحركة العمالية العالمية.

فيلم العراب بعد 50 عاما:

تحفة سينمائية شوهها الربح

صدر فيلم العراب (The Godfather) قبل 50 عاما. وما يزال الفيلم تحفة فنية حتى يومنا هذا، حيث يصور ببراعة المنطق القاسي للرأسمالية. لكن الجزء الثالث من ثلاثية كوبولا يكشف التأثير المشؤوم الذي يمارسه دافع الربح على السينما.

وكما أشار الراحل ستيف جونز خلال عرضه عن الماركسية والسينما خلال مهرجان الثورة 2021، فإن السينما فريدة من نوعها، من حيث أنها شكل من أشكال الفن ووسيلة للترفيه الجماهيري.

في هذا الصدد، يعتبر فيلم العراب، للمخرج فرانسيس فورد كوبولا، علامة فارقة في عالم صناعة الأفلام.

إن هذا الفيلم الكلاسيكي الخالد، المستند إلى رواية تحمل نفس الاسم لماريو بوزو، ما يزال يعتبر على نطاق واسع أعظم فيلم تم إنتاجه على الإطلاق. ما زال يشكل ذروة السينما الحديثة، بعد خمسة عقود على إصداره لأول مرة.

كما أن جزأه الثاني الذي صدر بعد الأول بعامين، في عام 1974، يعتبر كذلك تحفة فنية.

إن الشعبية المستمرة لتلك الأفلام تعود في جزء كبير منها لكون قصة بوزو عن عائلة كورليوني هي «كناية عن الرأسمالية في أمريكا»، على حد تعبير المخرج فرانسيس فورد كوبولا.

تلقى هذه الأفلام صدى بين الناس لأننا من خلال الحديث عن العصابات الإيطالية-الأمريكية، نرى بوعي أو بغير وعي، قصة تحتوي على موضوعات مألوفة من حياتنا اليومية.

القسوة

تصور هذه الأفلام ببراعة كيف أنه من أجل الوصول إلى القمة، يضطر كل من فيتو (مارلون براندو / روبرت دي نيرو) ومايكل كورليوني (آل باتشينو) -اللذان كانا في البداية شخصيتين نزيهة وبريئة- إلى أن يتغيرا. كلاهما أصبح قاسيا تجاه كل المنافسين؛ وحتى تجاه عائلته في حالة مايكل.

قصة مايكل، على وجه الخصوص، هي قصة تظهر الآثار المدمرة للجشع والمنافسة الشرسة؛ وكيف يؤدي السعي وراء الربح إلى تغيير الشخص بشكل كامل. حيث قام بتخفيض رتبة أحد إخوته، توم هاغن (روبرت دوفال)؛ وكيف يكذب مرارا وتكرارا على أخته وزوجته؛ ويقتل أخا آخر... كل ذلك لحماية مصالحه التجارية والاستمرار في الصعود.

يصور هذا بوضوح كيف أنه في ظل الرأسمالية «يتم تقليص العلاقة الأسرية إلى مجرد علاقة مالية»، كما قال ماركس وإنجلز، دون مساحة للعاطفة أو الولاء.

وتُظهر هذه الأفلام أيضا كيف تؤدي هذه الدينامية في النهاية إلى الاغتراب والعزلة.

وينتهي الجزء الثاني بمايكل جالسا بمفرده، يتذكر زمنا أبسط عندما كانت عائلته ما تزال مجتمعة، وبذلك يختتم قصة شهدت الانهيار الكامل لزواجه، ومقتل شقيقه بناء على أمر منه.

تحكي نهاية الجزء الثالث قصة أوبرا مأساوية، حيث تنهي محاولة اغتيال مايكل حياة ابنته ماري (صوفيا كوبولا) التي حاول إبعادها عن مشاريعه المشبوهة.

تظهر الأجزاء الثلاثة أيضا أن النظام الرأسمالي كله فاسد. يظهر السياسيون ورجال الشرطة والقضاة على أنهم أناس فاسدون، ملتزمون بالاغتناء الشخصي وليس بمبادئ العدالة والديمقراطية. كما يتم تصوير المصرفيين ورجال الأعمال ورجال الدين على

أنهم فاسدون أيضا.

في الواقع، سواء تعلق الأمر بسيناتور أمريكي يحاول ابتزاز عائلة كورليوني، أو بمسؤولين في مصرف الفاتيكان وأباطرة العقارات يحاولون خداعهم، فإن الشخصيات التي يُفترض أنها «شرعية» غالبا ما تكون أكثر قسوة ومكرا من رجال العصابات أنفسهم.

هوليوود الجديدة

كان الجزء الأول في ثلاثية العراب نتاج حركة «هوليود الجديدة» (New Holly-wood" movement) التي أثرت على صناعة السينما الأمريكية في منتصف الستينيات إلى الثمانينيات. وهذه ليست مصادفة.

في بداية ذلك العصر كانت استوديوهات هوليوود في وضع ضعيف، وذلك لعدة أسباب.

فأولا، شهدت قضية باراماونت (Para-mount case)، لعام 1948، حكم المحكمة العليا الأمريكية بأن استوديوهات الأفلام لا يمكنها امتلاك دور سينما خاصة بها، أو منع عرض أفلامها في دور السينما التي لا تمتلكها. وقد أدى ذلك إلى إضعاف موقفها الاحتكاري في السوق.

وفي الوقت نفسه كان التلفزيون قد أصبح أيضا أكثر انتشارا في تلك الفترة. أدت القدرة على الوصول إلى الترفيه دون مغادرة غرفة المعيشة المريحة إلى تضاؤل جمهور السينما.

كان هذا بشكل خاص بسبب إنتاجات استوديوهات هوليوود القديمة، والتي أصبحت مبتذلة بشكل متزايد وفشلت في تحقيق صدى بين الأجيال الشابة.

وبحلول الستينيات من القرن الماضي، كانت استوديوهات هوليوود الكبرى تخسر الأموال، ولم تتمكن إنتاجاتها من التنافس مع الأفلام الأوروبية واليابانية، مما جعل أفلام هوليوود القديمة تبدو متجاوزة.

بسبب موقف الضعف واليأس هذا، أعطت استوديوهات هوليوود السيطرة الإبداعية للمخرجين. هذه الحرية التي مُنحت للمخرجين سمحت لهم بالمجازفة. وقد أخذت ابتكاراتهم السينما في اتجاهات جديدة وإلى آفاق جديدة.

أدى نجاح أفلام تلك الحقبة -مثل فيلم «سائق التاكسي» (Taxi Driver) لمارتن سكورسيزي وفيلم «صائد الغزلان» (The Deer Hunter) لمايكل سيمينو- إلى زيادة قوة المخرجين الذين كانوا يقودون حركة هوليوود الجديدة.

كانت الاستوديوهات، الحريصة على استمرار تدفق الأموال، سعيدة بالموافقة على الطلبات المتزايدة لهؤلاء المخرجين. بل لقد قام المنتجون، في بعض الحالات، بكتابة شيك على بياض لهم. عندما بدأت أفلام مثل فيلم نيويورك، نيويورك لسكورسيزي وفيلم بوابة السماء (Heaven's Gate) لسيمينو بالتراجع، جعل ذلك الاستوديوهات تترنح.

لذلك بدأت الاستوديوهات في استعادة سيطرتها. في غضون ذلك أرست التطورات المبتكرة في حقبة هوليوود الجديدة، واستعادة السينما للشعبية، الأساس لعصر «الفيلم الرائج»، الذي اعتبره مديرو الاستوديوهات استثمارا أكثر أمانا، وأكثر ربحية.

بقرة حلوب

في ظل الرأسمالية تعد القيمة الفنية للفيلم عاملا ثانويا من وجهة نظر لاحتكارات الكبرى التي تتحكم في إنتاج وتوزيع الأفلام. إنهم يركزون بشكل كامل على إنتاج الترفيه الجماعي، أي الصور المتحركة التي تعمل كسلع، مع وجود سوق ضخمة محتملة.

اعتبر كل من فرانسيس فورد كوبولا وماريو بوزو أن قصة العراب ستختتم بالجزء الثاني. لكن كوبولا، مثله مثل سكورسيزي وسيمينو، كان مسؤولا أيضا عن واحدة من الإخفاقات العظيمة في حقبة هوليوود الجديدة بفيلم «واحد من القلب» (One from the Heart).

تسبب هذا الفشل في صعوبات مالية ضخمة لكوبولا، مما اضطره لقبول عرض إخراج جزء ثالث من شركة الإنتاج

باراماونت، التي رأت في العراب أنه البقرة الحلوب المثالية في عصر الأفلام الرائجة.

وبسبب مشاكل كوبولا المالية كان إنتاج الجزء الثالث خاضعا بالكامل لشروط شركة باراماونت. كان كوبولا يريد أن يكون الفيلم بمثابة خاتمة، لكن المنتجين أصروا على أنه يجب تسويقه باعتباره جزءا آخر في الثلاثية.

أراد كوبولا ستة أشهر لكتابة السيناريو، لكن بدلا من ذلك مُنح سنة لكتابة الفيلم وإخراجه، وألا تكون مدته أقل من 140 دقيقة. كما أن كوبولا طلب ستة ملايين دولار لأداء أجور الكاتب والمنتج والمخرج، لكنه حصل بدلا من ذلك على مليون دولار فقط كجزء من ميزانية خاضعة لرقابة صارمة.

كانت لقيود الوقت والميزانية تأثيرات غير مباشرة، لا سيما من حيث اختيار الممثلين. في البداية تم اختيار جوليا روبرتس لتلعب دور ماري، لكن الممثلة كان لديها تضارب في المواعيد، فتم استبدالها بوينونا ريدر، التي اضطرت لاحقا إلى الانسحاب بسبب الإرهاق، حيث كانت قد أكملت للتو فيلما آخر.

وبدلا من الانتظار حتى تتوفر الممثلة المناسبة، اضطر كوبولا إلى المضي قدما وتوظيف ابنته -صوفيا (التي صارت الآن مخرجة مشهورة)- لتلعب دور ماري، في أداء تم انتقاده على نطاق واسع.

وبينما فاز كوبولا بالمواجهة التي خاضها مع آل باتشينو بسبب أجره، فإن عدم القدرة على إيجاد المزيد من المال لروبرت دوفال، فرض عليه إلغاء شخصية توم هاغن -الذي هو شخصية رئيسية- من النص.

وفي سياق اندفاع شركة باراماونت لإصدار الفيلم في مناسبة أعياد الميلاد لعام 1990 -التي تعتبر أكثر الأوقات ربحية في العام لدور السينما- تسببت في النهاية إلى أن المنتج النهائي جاء فيلما دون المستوى المطلوب، مع مشاهد مرتبكة وغير ملائمة، وسيناريو غير متقن. تسبب ذلك في تشويه العراب الذي كانت باراماونت تقدره كثيرا.

المفارقة هي أنه لو توفر المزيد من الحرية الإبداعية والمزيد من الوقت، لكان من الممكن إنتاج الجزء الثالث -الذي يحتوي على بذور أفكار عظيمة في بعض اللقطات- بنفس مستوى الجزأين الأول والثاني. لكن باراماونت، في سعيها قصير النظر إلى الربح، دمرت ما كان لديها بالفعل.

عائق

تظهر لنا ثلاثية العراب كيف تغيرنا الرأسمالية وتتسبب في توتر علاقاتنا. وكيف أن المؤسسات الإجرامية و«الشرعية» غالبا ما تكون مترابطة وأنها سيئة مثل بعضها البعض.

لكن الأهم من ذلك هو أن نهاية هذه السلسلة، بعد إظهارها القدرة الفنية للسينما، توضح بجلاء كيف أصبحت الرأسمالية أكبر عائق في طريق تحقيق الإمكانات الفنية للإنسانية.

تتشبث الشركات الاحتكارية، مثل باراماونت، بنموذج الفيلم الرائج، من خلال إحياء الأفلام التي ماتت منذ فترة طويلة، وذلك في محاولة ضمان عائد آمن لاستثماراتها، بدلا من المخاطرة بقصص إبداعية جديدة غير مضمونة وغير مربحة.

لكن وبدلا من أن تبث حياة جديدة في تلك الأفلام، كانت نتيجة تلفيق إضافات لأعمال موجودة بالفعل هي خلق وحش فرانكشتاين مرعب. الشيء الذي هو بمثابة تخريب ثقافي.

وفي المقابل عندما تخلصت السينما من قيود الإنتاج السلعي بعد الثورة الروسية عام 1917، استخدمت أفلام فيرتوف وأيزنشتاين وبودوفكين وآخرين تقنيات مبتكرة جديدة لنقل السينما إلى آفاق لم يسبق لها مثيل.

الاستنتاج واضح: يجب تخليص صناعة السينما من أيدي القطاع الخاص وإدارتها لمصلحة المجتمع، وليس الربح، من أجل تحرير الإمكانات الفنية والإبداعية للإنسانية من قيود الرأسمالية، وبث حياة جديدة في السينما.

أشعيا جونسون
24 غشت 2022

التيار الماركسي الأممي

SCAN ME